



اردو زبان میں پہلی مرتبہ اہل علم کے لئے انمول تحفہ

اصول ہدایہ

ہدایہ جلد اول میں موجود ۲۲ اصول

ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

مولانا محمد نعمان صاحب

استاذ الہیت جامعہ مولانا مفتاح الدین دہلوی، کوہنگی کراچی

حضرت مولانا محمد نعمان صاحب کی کتابیں اور بیانات واٹس ایپ پر حاصل کرنے کے لیے اس نمبر پر رابطہ کریں 0311-2645500

إِذَا زِلَّةُ الْمَغْبِرَاتِ فَتُكْرَأُ

.....﴿فهرست مضامين اصول هدايه﴾.....

صفحه نمبر	مضامين
-----------	--------

كتاب الطهارات

- (۱) إِنَّ الْغَايَةَ إِنْ كَانَتْ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَ تَدْخُلٍ تَحْتَ الْمُغْيَا وَإِنْ كَانَتْ بِمَدِّ الْحُكْمِ لَا تَدْخُلُ ۲۷
- (۲) إِنْ لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ ۲۸
- (۳) إِنْ الْوُضُوءُ لَا يَقَعُ قُرْبَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ ۲۹
- (۴) إِنْ التُّرَابُ غَيْرُ مُطَهَّرٍ إِلَّا فِي حَالِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ ۳۰
- (۵) إِنْ التَّكَرَّرَ لَا يَضُرُّ الْغُسْلَ بِخِلَافِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ يَضُرُّهُ ۳۰
- (۶) إِنْ الْوَأَوَّاءُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ ۳۱

فصل فی نواقض الوضوء

- (۷) إِنْ كَلِمَةٌ "مَا" عَامَّةٌ ۳۲
- (۸) إِنْ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ ۳۳
- (۹) إِنْ مَا لَا يَكُونُ حَدَثًا لَا يَكُونُ نَجَسًا ۳۴
- (۱۰) إِنْ الشَّيْءُ إِذَا كَانَ لَزِجًا لَا تَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ ۳۴
- (۱۱) إِنْ الْمِعْدَةَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ الدَّمِ ۳۵
- (۱۲) إِنْ الثَّابِتَ عَادَةً كَالْمُتَيَقِّنِ بِهِ ۳۶
- (۱۳) إِنْ الْحَرَجَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا ۳۷
- (۱۴) إِنْ الشَّيْءُ إِذَا كَانَ مَخْفِيًا أُقِيمَ السَّبَبُ مَقَامَهُ ۳۸

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

- (۱۵) إِنْ الْمُطْلَقَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ بِهِ فَرْدٌ كَامِلٌ ۳۹
- (۱۶) إِنْ اسْمُ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا يَبْقَى حُكْمُهُ ۴۰
- (۱۷) إِنْ الْحُرْمَةُ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النَّجَاسَةُ ۴۰
- (۱۸) إِنْ النَّجَاسَةُ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْدِنِهَا لَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ النَّجَاسَةِ ۴۱
- (۱۹) إِنْ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرَ لَا تُوجِبُ النَّجَسَ ۴۲

۱۱

15

14

74

فصل فی البئر

19

♠♦

51

५२

53

52

♠ ♠

فصل فی الآسار و غیرها

54

حُكْم صَاحِبِهِ

54

5A

59

40

اِخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

42

الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ

باب التيمم

۶۳

(۳۹) إِنَّ الْعَجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيقَةً فَلَا بُدَّ مِنْ اِعْتِبَارِهِ

- (٢٠) إِنَّ النَّائِمَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ٦٢
- (٢١) إِنَّ مَا كَانَ آلَةُ التَّطْهِيرِ فَلَا بُدَّ مِنْ طَهَارَتِهِ فِي نَفْسِهِ ٦٥
- (٢٢) إِنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقِّقِ ٦٥
- (٢٣) إِنَّ الْعَجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ مِثْلِهِ ٦٦
- (٢٤) لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ ٦٧
- (٢٥) إِنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ ٦٨

باب المسح على الخفين

- (٢٦) إِنَّ مَا هُوَ مَعْدُودٌ عَنِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ٦٩
- (٢٧) إِنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِدُونِهِ ٧٠

باب الحيض والاستحاضة

- (٢٨) إِنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ إلْحَاقَ غَيْرِهِ بِهِ ٧١

باب الأنجاس وتطهيرها

- (٢٩) إِنَّ الْمَائِعَ قَالِعٌ ٧٢
- (٥٠) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتَتْ نَجَاسَةٌ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ تَكُونُ مُغْلَظَةً ٧٢
- (٥١) إِنَّ تَعَارُضَ النَّصِّينِ فِي نَجَاسَةِ شَيْءٍ يُوجِبُ التَّخْفِيفَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ٧٣

كتاب الصلاة

باب الأذان

- (٥٢) إِنَّ تَكَرَّرَ الْأَذَانَ مَشْرُوعٌ دُونَ الْإِقَامَةِ ٧٥
- (٥٣) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْإِعْلَامِ ٧٥
- (٥٤) إِنَّ الْأَذَانَ لِلِاسْتِحْضَارِ وَالْإِقَامَةَ لِلْإِعْلَامِ الْإِفْتِاحِ ٧٦

باب شروط الصلاة

- (٥٥) إِنَّ الرُّبْعَ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكَمَالِ ٧٧
- (٥٦) إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلُّ مِنْهُ ٧٨
- (٥٧) إِنَّ رُبْعَ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ ٧٩
- (٥٨) إِنَّ تَرَكَ الشَّيْءَ إِلَى خَلْفٍ لَا يَكُونُ تَرْكًا ٧٩

41

۸۲

AP

باب صفة الصلاة

۸۴

٨٢

△△

A4

A4

 $\wedge \wedge$ $\wedge \wedge$

49

9♦

91

92

१५

۹۳

92

لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ

95

95

فصل في القراءة

94

94

عَلَى وَجْهِ التَّخِيرِ

११

११

أَبِي جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيَّ وَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ أَذْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَأَذْنَى
الْمُخَافَةِ تَصَحُّحُ الْحُرُوفِ

باب الإمامة

104

102

عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ

100

باب الحدث في الصلاة

105

عَلَى قَصْدِ الرِّفْضِ وَالتَّرْكِ يَمْنَعُهُ

104

102

بِفَرَضٍ عِنْدَهُمَا

10A

146

11◆

111

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

112

112

1155

تَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتَا أَصْلَيْتَيْنِ تَفْسُدُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَأَفْهَامَ الْمَعْنَى

(٩٨) إِنَّ مَا يَجْرِي فِي مَخَاطَبَاتِ النَّاسِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ

(٩٩) إِنَّ مَا فِيهِ تَعْلِيمٌ وَتَعْلَمُ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ

(١٠٠) إِنَّ الْكَلَامَ إِذَا أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ يُجْعَلُ جَوَابًا ١١٦

(١٠١) إِنَّ سَطْحَ الْمَسْجِدِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ

(۱۰۲) إِنَّ الْأَمْرَ لِلْجُؤَبِ

(١٠٣) إِنَّ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ لَا مُتَابَعَةَ فِيهِ

(١٠٣) إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ

(١٠٥) إِنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ

(١٠٦) إِنَّ الشَّرْوَءَ مُلْزَمٌ مَا شَرَعَ فِيهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِهِ

(١٠٤) إِنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُولَيَيْنِ أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا يُوجِبُ ١٢٣

بُطْلَانَ التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَرَكُ الْقِرَاءَةُ فِي الشَّعْرِ الْأَوَّلِ لَا يُوجِبُ

بُطْلَانِ التَّحْرِيمَةِ وَإِنَّمَا يُوجِبُ فُسَادَ الْأَدَاءِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ تَرْكُ

الْقِرَاءَةُ فِي الْأَوَّلَيْنِ يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِيمَةِ وَفِي إِحْدَاهُمَا لَا يُوجِبُ

(۱۰۸) إِنَّ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ

(١٠٩) إِنَّ النّٰوَفِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ

(۱۱۰) إِنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَكَرَّرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ

(۱۱۱) إِنَّ الْقَضَاءَ اخْتَصَّ بِالْوَاجِبِ

(١١٢) إِنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَفَرَضِ الْوَقْتِ مُسْتَحَقٌّ ١٢٩

(١١٣) إِنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ بِضَيْقِ الْوَقْتِ وَكَذًا بِالنِّسْيَانِ وَكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ ١٢٩

(١١٤) إِنَّ الْفَرْضِيَّةَ إِذَا بَطَلَتْ بَطَلَتِ التَّحْرِيمَةُ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لَا يَبْطُلُ

باب سجود السهو

(١١٥) إِنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ ١٣١

(١١٦) إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ ١٣٣

(١١٧) إِنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ تَأْخِيرِهِ أَوْ تَأْخِيرِ رُكْنٍ سَاهِيًا ١٣٣

(١١٨) إِنَّ النُّقْصَانَ الْمُتِمِّكِينَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ مُتِمِّكِينَ فِي صَلَاةِ الْقَوْمِ ١٣٥

(١١٩) إِنَّ تَقَرُّرَ السَّبَبِ الْمُؤَجَّبِ فِي حَقِّ الْأَصْلِ تَقَرُّرٌ فِي حَقِّ تَابِعِهِ ١٣٥

(١٢٠) إِنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ ١٣٦

(١٢١) إِنَّ سَلَامَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ يُخْرِجُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ ١٣٦

(١٢٢) إِنَّ النِّيَّةَ إِنْ كَانَتْ مُغْيِرَةً لِلْمَشْرُوعِ تَلْغُو ١٣٧

باب صلاة المريض

(١٢٣) إِنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ ١٣٩

(١٢٤) إِنَّ نَصَبَ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ مُمْتَنِعٌ ١٣٩

(١٢٥) إِنْ مَنْ يَفْهَمُ مَضْمُونَ الْخِطَابِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ ١٤٠

(١٢٦) إِنْ رُكْنِيَّةَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى السَّجْدَةِ ١٤١

(١٢٧) إِنْ الْغَالِبَ وَجُودُهُ كَالْمُتَحَقِّقِ ١٤٢

باب في سجدة التلاوة

(١٢٨) إِنْ كَلِمَةً عَلَى اللَّيْجَابِ ١٤٢

(١٢٩) إِنْ تَصَرَّفَ الْمَحْجُورُ لَا حُكْمَ لَهُ ١٤٢

(١٣٠) إِنْ النَّاقِصَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ الْكَامِلُ ١٤٥

(١٣١) إِنْ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ ١٤٦

باب صلاة المسافر

(١٣٢) إِنْ الْوُطْنَ الْأَصْلِيَّ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ دُونَ السَّفَرِ وَوُطْنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ ١٤٧

بِمِثْلِهِ وَبِالسَّفَرِ وَبِالْأَصْلِيَّ

۱۳۸ (۱۳۳) إِنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ مُضَافَةً إِلَى مَبِيتِهِ

۱۳۹ (۱۳۴) إِنَّ نَفْسَ السَّفَرِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ

۱۵۰ (۱۳۵) إِنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ

باب صلاة الجمعة

۱۵۱ (۱۳۶) إِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُورُ عَلَى التَّمَكُّنِ

باب العيدين

۱۵۲ (۱۳۷) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّاءِ الْإِخْفَاءُ

باب الشهيد

۱۵۲ (۱۳۸) إِنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً غَيْرَ رَافِعَةٍ

باب الصلاة في الكعبة

۱۵۳ (۱۳۹) إِنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَانِبِ

۱۵۴ (۱۴۰) إِنَّ الْكُعْبَةَ هِيَ الْعُرْصَةُ وَالْهُوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ

كتاب الزكاة

۱۵۵ (۱۴۱) إِنَّ كَمَالَ الْمَلِكِ بِالْحُرِّيَّةِ

۱۵۵ (۱۴۲) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَحَقَّقُ مِنَ الْكَافِرِ

۱۵۶ (۱۴۳) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالْإِخْتِيَارِ

۱۵۶ (۱۴۴) إِنَّ مَا هُوَ مَشْغُولٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ يُعْتَبَرُ مَعْدُومًا

۱۵۷ (۱۴۵) إِنَّ الدِّينَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ يُرَادُ بِهِ دَيْنٌ لَهُ مَطَالِبٌ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ

۱۵۸ (۱۴۶) إِنَّهُ لَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ

۱۵۹ (۱۴۷) إِنَّ تَقْلِيْسَ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصِحُّ

۱۶۰ (۱۴۸) إِنَّ النِّيَّةَ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْعَمَلِ وَإِلَّا فَلَا

باب صدقة السوائم

۱۶۱ (۱۴۹) إِنَّ الْمَقَادِيرَ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ

۱۶۱ (۱۵۰) إِنَّ اخْذَ الْقِيَمَةِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ جَائِزٌ

143

142

145

145

144

194

148

149

149

12♦

171

142

142

142

145

145

(١٦٨) إِنَّ الْهَيْئَةَ إِنْ كَانَتْ مُذَكَّرَةً لَا يُعْتَبَرُ النَّسْيَانُ وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ

122

144

14A

149

149

180

11

142

183

182

122

185

184

182

188

باب الاعتكاف

189

19♦

191

192

193

كتاب الحج

192

192

(۱۹۲) إِنَّ حَقَّ الْعَبْدِ مُقَدِّمَ عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ

باب الإحرام

(١٩٥) إِنَّ التَّلْبِيَةَ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى مِثَالِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ

(١٩٤) إِنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ أَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ

(١٩٩) إِنَّ الْحُكْمَ لَا يَزُولُ بَزَوَالِ السَّبَبِ

(٢٠١) إِنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ وَإِلَّا فَلَا

(۲۰۳) إِنَّ التَّنْفُلَ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ

(٢٠٥) مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرَكُهُ لَا يُوجِبُ الْجَابِرَ

(٢٠٤) إِنَّ إِظْهَارَ الْإِجَابَةِ قَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ

(٢٠٨) لَا تَدْخُلْ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَقْصُودَةِ

باب التمتع

باب الجنایات

(۲۱۱) إِنَّ الْجَنَايَةَ تَتَكَامَلُ بِتَكَامُلِ الْإِرْتِفَاقِ

(٢١٣) إِنَّ الصَّيِّدَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ

(٢١٥) إِنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُونٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لَا عَنْ دَفْعِ الْأَذَى

(۲۱۷) إِنَّ الْعَارِضَ لَا يُعْتَبَرُ

(٢١٩) إِنَّ الْعَادَّةَ الْفَاشِيَّةَ مِنْ إِحْدَى الْحُجَجِ

باب إضافة الإحرام

باب الإحصار

باب الفوات

باب الحج عن الغير

باب الهدی

(٢٢٦) إِنَّ دَمَ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانَ دَمٌ نُسَكٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الدِّمَاءِ فَإِنَّهَا دِمَاءُ الْكَفَّارَاتِ ٢٢٢

(۲۲۸) إِنَّ السَّتْرَ أَلْيَقُ بِالْجَنَائَاتِ

٢ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ترجمة: علي بن أبي بكر، ص ٢٣٠، ٢٣١

علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) لکھتے ہیں ”وتفقه علیہ جم غفیر منهم اولادہ“ کہ آپ سے ایک بڑی جماعت نے فقاہت حاصل کی، جن میں آپ کی اولاد بھی شامل ہے۔ آپ کے تین فرزند تھے، تینوں اپنے دور کے امام تھے:

۱..... شیخ الاسلام عماد الدین ابی بکر رحمہ اللہ ۲..... نظام الدین عمر الفرغانی رحمہ اللہ

۳..... ابوالفتح جلال الدین محمد الفرغانی رحمہ اللہ ①

صاحب ہدایہ کے پوتے امام ابوالفتح زین الدین عبدالرحیم بن ابی بکر عماد الدین بن علی برہان الدین مرغینانی، یہ مشہور کتاب ”الفصول العمادیۃ“ اور ”الفصول الأستروشنیۃ“ کے مصنف ہیں۔ علامہ مرغینانی رحمہ اللہ اپنے زمانہ کے بلند پایہ عالم و فقیہ تھے، موصوف حافظ، مفسر، محدث، ادیب، علوم و فنون کے جامع، اصول و فروع پر کامل دسترس رکھنے والے، متقن، محقق اور مدقق عالم تھے۔ علم خلاف میں آپ پیدطولی رکھتے تھے۔

علامہ لکھنوی رحمہ اللہ آپ کے ترجمہ کا آغاز ان القابات کے ساتھ کرتے ہیں:

كان إماماً فقيهاً حافظاً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون، متقناً محققاً نظاراً مدققاً زاهداً بارعاً فاضلاً ماهراً أصولياً أديباً شاعراً لم تر العيون مثله في العلم والأدب، وله اليد الباسطة في الخلاف والباع الممتد في المذهب. یعنی صاحب ہدایہ امام وقت، فقیہ دوراں، حافظ عصر، محدث زمان، مفسر قرآن، جامع علوم، ضابط فنون، پختہ علم، محقق و بالغ النظر، باریک بین، عابد و زاہد، پرہیزگار، فائق و فاضل، ماہر فنون، اصولی، ادیب اور شاعر تھے، علم و ادب میں آپ کا ثانی نہیں دیکھا گیا، آپ کو اختلاف ائمہ اور مذاہب کے سلسلے میں بڑی دسترس حاصل تھی۔

درسی اور زبانی افادے کے علاوہ صاحب ہدایہ نے قلمی اور تحریری طور پر بھی اپنے علوم کو دوسروں

تک منتقل کیا، آپ کی تصنیفات درج ذیل ہیں:

- ۱..... بدایۃ المبتدی. ۲..... التجنیس والمزید. ۳..... شرح الجامع الكبير
- للامام محمد بن الحسن. ۴..... فرائض العثماني. ۵..... كفاية المنتهى. ۶..... مجموع
- النوازل. ۷..... نشر المذاهب. ۸..... معجم الشيوخ. ۹..... منتقى الفروع.

صاحب ہدایہ نے ”بداية المبتدى“ میں قدوری اور جامع الصغیر کے مسائل کو جمع کیا ہے۔ کتاب کے ابواب کو جامع الصغیر کے طرز پر مرتب کیا، قدوری کے مسائل کو پہلے اور جامع الصغیر کے مسائل کو بعد میں ذکر کیا۔ اس متن کی شرح خود صاحب ہدایہ نے ”الهداية شرح بداية المبتدى“ کے نام سے کی ہے۔

۲۶۷ صفحات پر مشتمل یہ متن پہلے مطبوعہ نہیں تھا، اب یہ متن مطبعة محمد علی صبح قاہرہ سے چھپ چکا ہے۔ علامہ ابوبکر بن علی عالمی رحمہ اللہ (متوفی ۹۶۵ھ) نے اس متن کو نظم کی صورت میں تحریر کیا ہے۔ ۱۲

صاحب ہدایہ کی تصانیف میں ”التجنيس والمزید“ طبع ہو چکی ہے۔ اس کتاب میں فقہ حنفی کی اُن پیش آمدہ نئے مسائل کا تذکرہ ہے جنہیں متاخرین نے استنباط کیا ہے، متقدمین سے اس بارے میں کوئی صراحت منقول نہیں ہے۔ یہ کتاب علامہ سمرقندی رحمہ اللہ (متوفی ۷۳۷ھ) کی ”النوازل، عیون المسائل“ اور ”واقعات الناطفی، فتاوی ابن الفضل، فتاوی ائمة سمرقند“ کا تتمہ ہے۔ ان کتابوں میں بھی نئے مسائل اور حوادث کا تذکرہ ہے۔ یہ کتاب فقہی ابواب کی ترتیب پر ہے، یہ ایک مقدمہ اور پانچ کتب ”کتاب الطہارۃ، کتاب الصلاۃ، کتاب الزکاة، کتاب الصوم، کتاب الحج“ پر مشتمل ہے۔ یہ کتاب کل (۱۳۵۷) مسائل پر مشتمل ہے، اس میں ہر مسئلے پر ”مسألة“ کا عنوان ہے، چونکہ ہر مسئلہ ترقیم اور ”مسألة“ کے ذیلی عنوان سے مزین ہے اس لئے اس کتاب سے استفادہ اور مطلوبہ مسئلہ تک رسائی آسان ہے۔ اس کتاب میں صرف مسائل کا تذکرہ ہے، دلائل کا ذکر نہیں ہے، فقہائے ثلاثیہ دیگر مذاہب کا بھی تذکرہ نہیں ہے، عموماً کتب فتاوی مسائل پر مشتمل ہوتے ہیں ادلہ اور اختلافات پر نہیں، ورنہ صاحب ہدایہ مذاہب، فقہ مقارن، عقلی و نقلی دلائل سے خوب واقف ہیں جیسا کہ ہدایہ پڑھنے والے پر یہ بات مخفی نہیں ہے۔ خلاصہ یہ ہے کہ یہ کتاب مذہب حنفی کے مطابق متاخرین علماء کے فتاوی کا مجموعہ ہے۔ یہ کتاب دکتور محمد امین مکی حفظہ اللہ کی نہایت گراں قدر تحقیق و تعلیق اور تخریج حدیث کے ساتھ طبع ہوئی ہے۔ محقق نے فصل اول میں قدرے تفصیل کے ساتھ مصنف کے حالات اور تصنیفات کا ذکر کیا ہے۔ فصل ثانی میں ”التجنيس والمزید“ کا معنی، اس کتاب کی صاحب ہدایہ کی طرف نسبت کی توثیق اور اس کتاب کے مصادر، رموز اور اس کتاب میں جن اہل علم اور کتب کا تذکرہ آیا ہے اُن کا تعارف کرایا ہے۔ محقق نے

① الفوائد البهية: ترجمة: علی بن ابی بکر بن عبد الجلیل، ص ۲۳۰ / تاج التراجم: ج ۲

ص ۷۱ / الأعلام: ج ۲ ص ۲۶۶ / هدية العارفين: ج ۱ ص ۷۰۲

② كشف الظنون: ج ۱ ص ۲۲۷

نہایت عرق ریزی کے ساتھ مختلف نسخوں سے موازنہ کر کے درست عبارت کی نشاندہی، غریب الفاظ کی وضاحت، مسائل پر ترقیم، کتب فقہ سے مسائل کی تخریج، احادیث کی تخریج اور کتاب کے آخر میں متعدد فہرستوں کے ذریعے کتاب کی افادیت پر چار چاند لگا دیئے ہیں۔ یہ محققانہ نسخہ دو جلدوں میں ادارۃ القرآن والعلوم الاسلامیہ کراچی سے شائع ہوا ہے۔

امام مرغینانی کی تمام تصانیف میں سے جو شہرت و قبولیت اور منفرد مقام ”الہدایہ“ کو حاصل ہوا کسی اور کتاب کو حاصل نہ ہو سکا۔ یہ کتاب دراصل علامہ مرغینانی رحمہ اللہ کے فقہی تبحر، بصیرت، تحقیق و تدقیق، وسعت مطالعہ، صلابت رائے، فکری و فنی پختگی اور اجتہادی ملکہ و ثقاہت کا ایسا کامل ثبوت ہے کہ آج تک اس کی افادیت میں کمی واقع نہیں ہو سکی۔ تقریباً ۸۰۰ سال سے زائد کا عرصہ گزر جانے کے باوجود اس کا مقام قانونی دنیا میں بلند و بالا ہی ہے۔ ہر دور کے علماء، فقہاء اور ماہرین قانون اس سے برابر استفادہ کرتے رہے ہیں۔ اس سے بہتر، جامع و مانع، مدلل و مربوط اور موجز متن تاریخ فقہ و قانون میں آج تک دیکھنے میں نہیں آیا۔

علامہ مرغینانی رحمہ اللہ نے الہدایہ کی تالیف کا آغاز ۵۷۳ھ ماہ ذی القعدہ میں بروز بدھ وقت ظہر کیا تھا۔

ہدایہ کو علامہ مرغینانی رحمہ اللہ نے نہایت زہد و تقویٰ، اخلاص و للہیت کے ساتھ لکھا، یہ کتاب تیرہ (۱۳) سال کے عرصے میں مسلسل روزے کی حالت میں آپ نے لکھی، آپ کی یہ کوشش ہوتی تھی کہ کسی کو اس عمل کی خبر نہ ہو:

فی تصنیفہ ثلاثۃ عشرۃ سنۃ، و کان صائماً تلک المدة و کان یجتہد ألا یطلع علی صومہ أحد. ①

صاحب ہدایہ کا اسلوب، منہج، طرز تالیف اور رموز سے واقفیت کے لئے دیکھیں: ②
علامہ طاش کبری زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۶۸ھ) نے اس مقام پر یہ بھی لکھا ہے کہ آپ نے ”بداية المبتدی“ کی مفصل و مدلل نہایت تفصیل کے ساتھ ”کفایۃ المبتدی“ کے نام سے اسی (۸۰) جلدوں میں شرح لکھی۔ ③

① العنایۃ شرح الہدایۃ: خطبۃ الكتاب، ج ۱ ص ۱۱ / مفتاح السعاده: الكتب المعبرۃ، ج ۲ ص ۲۳۸

② مفتاح السعاده: الكتب المعبرۃ، ج ۲ ص ۲۳۹، ۲۴۰

③ مفتاح السعاده: الكتب المعبرۃ، ج ۲ ص ۲۳۹

ہدایہ کی یہ مقبولیت روز بروز بڑھتی گئی اور جیسے جیسے زمانہ ترقی کرتا گیا ہدایہ کے حوالے سے طالبین دین متین کی شغف اور ان کی چاہت میں بھی اضافہ ہوتا گیا۔ اس کتاب کی سب سے اہم خوبی یہ ہے کہ اس کے پڑھنے والے کبھی گمراہی اور بے راہ روی کا شکار نہیں ہو سکتے، اور غور و فکر سے پڑھنے والے اس قابل ہو جاتے ہیں کہ ان کے اندر خود اعتمادی اور دوسرے کلام کے صحیح معانی و مطالب اخذ کرنے کی خوبی پیدا ہو جاتی ہے، کسی شاعر نے ہدایہ کی شان میں قصیدہ خوانی کرتے ہوئے درج ذیل اشعار کہے ہیں:

امام عماد الدین ابی بکر رحمہ اللہ ”الہدایہ“ کی تعریف میں فرماتے ہیں:

امام العصر علامہ انور شاہ کشمیری رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۵۲ھ) فرمایا کرتے تھے:

چاروں فقہی مسلک میں فقہاء نے بہت کتابیں لکھیں اور ان میں بعض مضامین اور اسلوب بیان کے اعتبار سے بہت بلند مرتبہ ہیں لیکن ہدایہ جیسی کوئی کتاب آج تک نہیں لکھی گئی۔ حسن ترتیب اور حسن بیان دونوں کے اعتبار سے ہدایہ بے مثال کتاب ہے۔ اگر کوئی شخص مجھ سے یہ کہے کہ فتح القدیر جیسی کتاب لکھ دو تو مجھے امید ہے کہ میں لکھ سکوں گا، لیکن اگر کوئی ہدایہ جیسی کتاب لکھنے کے لئے

”الهدایة“ یہ پہلے مکتبہ خیر یہ مصر سے ۱۳۲۶ھ میں طبع ہوئی۔ پھر یہ شیخ عبدالرحیم بن مصطفیٰ عدوی کی تحقیق اور تعلیق کے ساتھ مصطفیٰ البانی حلبی سے ۱۳۵۵ھ میں طبع ہوئی۔ پھر ہندوستان میں

۲) ہدایہ اور صاحب ہدایہ: ص ۴۵، ۴۶

علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) کے حواشی و تعلیقات کے ساتھ ۱۳۷۵ھ میں نہایت اہتمام کے ساتھ طبع ہوئی۔

کئی اکابر اہل علم نے ہدایہ کی شروح و حواشی اور تخریج حدیث کی، ان میں چند ایک درج ذیل ہیں:

۱..... ”الفوائد الفقہیہ“ علامہ حمید الدین علی بن محمد بن علی الضریر رحمہ اللہ (متوفی ۶۶۶ھ)

۲..... ”نہایۃ الکفایۃ فی درایۃ الہدایۃ“ علامہ تاج الشریعہ عمر بن صدر الشریعہ الاول عبید اللہ الحبوبی رحمہ اللہ (متوفی ۶۷۲ھ)

۳..... ”الغایۃ“ امام ابوالعباس احمد بن ابراہیم السروجی رحمہ اللہ (متوفی ۷۱۰ھ)

۴..... ”النہایۃ شرح الہدایۃ“ امام حسام الدین حسین بن علی سُنَّاقی المعروف شارح الہدایہ رحمہ اللہ (متوفی ۷۱۰ھ)

امام جمال الدین محمود بن احمد القنوی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۰ھ) نے اس کی تلخیص ”خلاصۃ النہایۃ فی فوائد الہدایۃ“ کے نام سے کی۔

۵..... ”شرح الہدایۃ“ حافظ الدین ابوالبرکات عبداللہ بن احمد النسفی (متوفی ۷۱۰ھ) امام نسفی رحمہ اللہ نے یہ شرح قیام بغداد کے دوران ۷۰۰ھ میں تصنیف کی۔

۶..... ”شرح الہدایۃ“ امام احمد بن حسن المعروف بابن الزرکشی رحمہ اللہ (متوفی ۷۳۸ھ)

۷..... ”معراج الدرایۃ إلی شرح الہدایۃ“ امام قوام الدین محمد بن محمد سکا کی رحمہ اللہ (متوفی ۷۴۹ھ)

۸..... ”شرح الہدایۃ“ علامہ علاء الدین علی بن عثمان ترکمانی ماردینی (متوفی ۷۵۰ھ) وہ اسے خود مکمل نہ کر سکے۔ ان کی وفات کے بعد اس کی تکمیل ان کے بیٹے جمال الدین عبداللہ رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۹ھ) نے کی۔

۹..... ”شرح الہدایۃ“ امام نجم الدین ابراہیم بن علی طرطوسی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۷ھ)

۱۰..... ”غایۃ البیان ونادرۃ الأقران“ امام قوام الدین امیر کاتب بن امیر عمر الاتقانی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۸ھ)

۱۱..... ”الکفایۃ فی شرح الہدایۃ“ امام سید جلال الدین بن شمس الدین خوارزمی رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۷ھ)

۱۲..... ”التوشیح“ علامہ سراج الدین عمر بن اسحاق غزنوی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۳ھ)

۱۳..... ”العناية شرح الهداية“ علامہ اکمل الدین محمود بن محمد بابر بنی رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۷ھ)

اس شرح کے متعلق حاجی خلیفہ رحمہ اللہ فرماتے ہیں ”وقد أحسن فيه وأجاد“ یہ نہایت مفید شرح ہے، اس میں متوسط انداز میں کتاب کو حل کیا گیا ہے، ہر کتاب کی دوسری کتاب سے مناسبت، ہر کتاب کے شروع میں لغوی، اصطلاحی معنی، اُس کتاب کی اہمیت و ضرورت، ائمہ ثلاثہ کی آراء، رائج مذاہب کی نشاندہی، نہایت منقح و مہذب انداز میں نیچے تلے الفاظ کے ساتھ مصنف کی مراد کی وضاحت کرتے ہیں، یہ شرح دس جلدوں میں دار الفکر سے چھپ چکی ہے۔

۱۴..... ”شرح الهداية“ علامہ سید الشریف علی بن محمد الجرجانی رحمہ اللہ (متوفی ۸۱۶ھ)

۱۵..... ”البنایة شرح الهداية“ علامہ بدر الدین محمود بن احمد عینی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۵ھ)

علامہ عینی رحمہ اللہ بنایہ کے آخر میں لکھتے ہیں کہ ۹۰ سال کی عمر کے قریب میری عمر ہے جب میں نے یہ کتاب تصنیف کی۔ ①

وفات سے پانچ سال قبل یعنی ۸۵۰ھ میں آپ کی یہ تصنیف مکمل ہوئی، حل کتاب کے لحاظ سے ہدایہ کی شروحات میں یہ شرح سب سے ممتاز ہے، مصنف نے حل لغات، غریب الفاظ کی وضاحت، ہدایہ کی عبارت کی توضیح، ائمہ احناف کے مذاہب، دلائل اور ترجیح، امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے رائج قول کی نشاندہی، ائمہ ثلاثہ کے مذاہب و دلائل، اُن کے دلائل کے جوابات، مذاہب احناف کی ترجیح، احادیث کی تخریج، احادیث احکام کا تفصیلی تذکرہ، مرفوع، موقوف، مقطوع تینوں ذخیروں سے استفادہ، نہایت سہل عبارت کے ساتھ کتاب کی توضیح و تشریح کی ہے، یہ شرح ۱۲۲۰ھ میں تیرہ جلدوں میں دار الکتب العلمیہ سے چھپ چکی ہے۔

۱۶..... ”فتح القدير“ علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۱ھ)

مصنف حدیث، فقہ، اصول فقہ اور علوم عربیت میں خوب دسترس رکھتے تھے، علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ ان کا تذکرہ ان القابات کے ساتھ کرتے ہیں:

كان إماماً نظاراً فارساً في البحث فروعياً أصولياً محدثاً مفسراً حافظاً

نحوياً كلامياً منطقياً جدلياً. ②

آپ نے اس شرح کا آغاز ۸۲۹ھ میں کیا، مصنف نے نہایت بسط کے ساتھ محققانہ انداز میں یہ

① البنایة: ج ۱۳ ص ۵۴۵

② الفوائد البهیة: ترجمة: محمد بن عبد الواحد، ص ۲۹۷

شرح لکھی، اس میں لغات کی وضاحت، الفاظ کی تشریح، عبارت کا حل، احادیث کی تخریج، روایات پر نقد و جرح، الفاظ حدیث کی وضاحت، احادیث کے دیگر طرق و متابع کا ذکر، اگر روایت بالمعنی ہے تو اصل الفاظ کی نشاندہی، احادیث احکام کا تفصیلی ذکر، ائمہ ثلاثہ کے مذاہب و دلائل، حنفی نقطہ نظر کی اعتدال کے ساتھ وضاحت، تسامحات کی نشاندہی، فروعی مسائل کا ذکر، دلائل عقلیہ، نقلیہ کا تذکرہ، ہر کتاب کے شروع میں لغوی، اصطلاحی اور فنی معلومات، جابجا اصول فقہ اور علوم عربیت کے قواعد و فوائد کا تذکرہ، یہ شرح علوم و معارف، تحقیق و تدقیق کا ایک گنجینہ ہے۔ مصنف جب ”کتاب الوکالة“ میں ”وَالْعَقْدُ الَّذِي يَعْقِدُهُ الْوَكِيلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ“ پر پہنچے تو آپ کا انتقال ہو گیا، پھر اس شرح کی تکمیل علامہ شمس الدین احمد بن قودر المعروف قاضی زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۸۸ھ) نے ”تنتائج الأفكار فی کشف الرموز والأسرار“ کے نام سے اس کا تکرار لکھا، یہ کتاب اور تکرار مصطفیٰ البابی حلبی سے ۱۳۸۹ھ میں دس جلدوں میں چھپ چکی ہے۔

ہدایہ پر لکھی گئی مزید شروح، حواشی، تعلیقات اور اختصارات کے لئے تفصیلاً دیکھئے: ❶

ہدایہ میں موجود مرفوع روایات، اقوال صحابہ اور آثار تابعین کی تخریج پر لکھی گئی کتابیں:

۱..... ”الكفاية في معرفة أحاديث الهداية“ علامہ علاء الدین علی بن عثمان المعروف

ترکمانی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۰ھ)

۲..... ”نصب الراية لأحاديث الهداية“ علامہ جمال الدین ابو محمد عبد اللہ بن یوسف

زیلعی رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۲ھ)

۳..... ”العناية في تخريج أحاديث الهداية“ علامہ عبد القادر قرشی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۵ھ)

۴..... ”الدراية في تخريج أحاديث الهداية“ حافظ ابن حجر عسقلانی رحمہ اللہ (متوفی

۸۵۲ھ) یہ امام زیلعی رحمہ اللہ کی ”نصب الراية“ کی تلخیص ہے۔

۵..... ”منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي“ علامہ

قاسم بن قطلوبغا رحمہ اللہ (متوفی ۸۷۹ھ)

محقق العصر علامہ ظفر احمد عثمانی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۹۲ھ) صاحب ہدایہ کی علم حدیث میں جلالت

شان اور ہدایہ میں موجود روایات کے متعلق لکھتے ہیں:

قلت: ويدل على كونه محدثاً حافظاً للحديث كثرة ما أودعه في كتبه لا سيما

الهدایة من الأحادیث، وقد اعتنى الحافظ الزیلعی بتخريجها فی کتاب سماه ”نصب الرایة فی تخريج أحادیث الهدایة“ ولخصها الحافظ ابن حجر العسقلانی فسماه ”الدراية لأحادیث الهدایة“ وكل حدیث قال فيه الحافظان ”غریب لم نجده“ قد وجدت الكثير منه والله الحمد فی کتاب الخراج للإمام أبی یوسف، وفی کتاب الآثار له وفی کتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن، وفی کتاب الحجج له، رحمه الله علیهما، ويدل علی براعته فی العربیة والأدب ما فی کتاب الهدایة من الفصاحة والبلاغة والانسجام والسلاسة كما اعترف به بعض الأدباء من الشيعة حیث قال: أفصح الكتب فی الإسلام بعد کتاب الله البخاری ثم الهدایة، ولعله لم یطلع علی الموطأ للإمام محمد رحمه الله ولا علی الجامع الصغیر له، وإلا لقال: أفصح الكتب بعد کتاب الله الموطأ لمحمد رحمه الله ثم البخاری ثم الجامع الصغیر لمحمد ثم الهدایة. ①

ترجمہ: میں کہتا ہوں کہ صاحب ہدایہ کے محدث اور حافظ الحدیث ہونے پر یہ بات دلالت کرتی ہے کہ انہوں نے کثرت کے ساتھ اپنی کتابوں میں احادیث نقل کی ہیں، خصوصاً ہدایہ میں۔ حافظ زیلعی نے ان احادیث کی تخریج اپنی کتاب ”نصب الرایة فی تخريج أحادیث الهدایة“ میں کی ہے۔ اس کتاب کی تلخیص حافظ ابن حجر عسقلانی نے ”الدراية لأحادیث الهدایة“ کے نام سے کی۔ ہر وہ حدیث جس کے بارے میں ان دونوں حفاظ حدیث نے فرمایا کہ یہ روایت غریب ہے ہمیں نہیں ملی، اُن میں سے اکثر احادیث اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے مجھے امام ابو یوسف کی ”کتاب الخراج“ اور ”کتاب الآثار“ اور امام محمد کی ”کتاب الآثار“ اور ”کتاب الحجج“ میں مل گئیں۔

صاحب ہدایہ کی عربیت اور ادبیت میں مہارت کا اندازہ ہدایہ کی فصیح و بلیغ مربوط اور سلاست بھری عبارت سے ہوتا ہے۔ جیسا کہ بعض شیعہ ادباء نے بھی اس کا اعتراف کیا ہے کہ اسلام میں کتاب اللہ کے بعد سب سے فصیح کتاب بخاری اور پھر ہدایہ ہے۔ شاید یہ امام محمد کی ”الموطأ“ اور ”الجامع الصغیر“ پر مطلع نہیں ہوئے، ورنہ یہ کہتے کہ کتاب اللہ کے بعد سب سے فصیح کتاب امام محمد کی ”الموطأ“ پھر ”صحیح البخاری“ پھر ”الجامع الصغیر“ اور پھر ”الهدایة“ ہے۔

ہدایہ پڑھاتے وقت حل کتاب کے لئے ”البنایة“ تفصیلات، دلائل، جزئیات کے لئے ”فتح القدیر“ اور تخریج احادیث کے لئے ”نصب الرایة“ کا مطالعہ کریں۔

بعض اہل علم نے ہدایہ کے نفس مسائل کو بغیر دلائل کے بھی جمع کیا، ان میں امام ابوالطیخ محمد بن عثمان

رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۷ھ) کی ”الرعاية فی تجرید مسائل الهدایة“ اور علامہ طاش کبری زادہ رحمہ اللہ

(متوفی ۹۶۸ھ) کی ”أصحاب البداية والنهاية فی تجرید مسائل الهدایة“ کا نام ملتا ہے۔

بعض اہل علم نے ہدایہ کی تلخیص بھی کی، ان میں نمایاں نام علامہ علاء الدین علی بن عثمان

ماردینی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۰ھ) کی ”الكفاية فی تلخیص الهدایة“ کا ہے۔

ہدایہ کے مسائل اور دلائل پر کئے گئے اعتراضات کے جوابات پر علامہ عبدالرحمن بن کمال رحمہ اللہ نے ”ترغیب اللیب“ لکھی۔

ہدایہ پر لکھی گئی تعلیقات میں چند ایک درج ذیل ہیں:

۱..... تعلیقات: امام سراج الدین عمر بن علی المعروف قاری الہدایہ رحمہ اللہ (متوفی ۸۲۹ھ)

۲..... تعلیقات: امام احمد بن سلیمان ابن کمال پاشا رحمہ اللہ (متوفی ۹۴۰ھ)

۳..... تعلیقات: محشی بیضاوی شیخ زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۵۱ھ)

۴..... تعلیقات: امام ابوالسعود عمادی رحمہ اللہ (متوفی ۹۸۲ھ)

۵..... تعلیقات: امام عبدالحلیم المعروف انخی زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۱۰۱۳ھ)

ہدایہ پر لکھے گئے حواشی میں زیادہ مقبولیت پاک و ہند میں علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) کے حاشیہ کو ملی۔

ہدایہ کی اہل علم نے متنوع اعتبارات سے خدمت کی ہے، کسی نے اس کی عبارت کی شرح کی، تو کسی نے اس کی احادیث کی تخریج کی، کسی نے اس کا اختصار کیا، تو کسی نے اس کے مسائل کی تجرید کی، کسی نے اس پر تعلیقات لکھیں، تو کسی نے ہدایہ میں موجود دلائل کی وضاحت کی، لیکن صاحب ہدایہ نے جو جا بجا اپنے تبحر فقہی، خداداد صلاحیت اور کمال علم کی روشنی میں جو اصول و قواعد ذکر کئے تھے ان کی طرف کسی نے خصوصی توجہ نہیں دی، حالانکہ یہ اصول فقہی بصیرت پیدا کرنے اور دماغی دریچوں کے کھولنے میں نہایت مدد و معاون ہیں۔ یہ اصول عموماً موصوف نے دلائل عقلیہ کی صورت میں ذکر کئے ہیں۔ ان اصولوں کو موضوع سخن بنا کر مستقل طور پر حضرت مولانا عبدالمجید جوزجانی مدظلہ (الباحث: تخصص فی علوم الحدیث دارالعلوم دیوبند) نے جمع کیا۔ موصوف نے نہایت تتبع اور عرق ریزی کے

ساتھ ہدایہ کی چاروں جلدوں سے ان قواعد کا انتخاب کر کے اسے اصول کا جامہ پہنایا۔ موصوف اس محنت پر بڑی مبارک باد کے مستحق ہیں کہ انہوں نے نہایت محنت و جستجو کے ساتھ ان اصولوں کو یکجا کیا۔ اللہ تبارک و تعالیٰ ان کی اس محنت کو اپنے دربار میں قبول فرمائے، اور اپنی شایان شان دنیا و آخرت میں انہیں اس کا اجر عظیم عطا فرمائے۔ آمین

راقم نے ان اصولوں کا اردو ترجمہ، تشریح اور تخریج کی ہے۔ اصولوں کی تخریج مکتبہ رحمانیہ لاہور کے نسخے کے مطابق کی ہے۔ با محاورہ اصولوں کا ترجمہ کیا، اختصار کے ساتھ تشریح و توضیح ذکر کی، اور دیگر کتب حنفیہ میں جہاں بعینہ یا اسی کے مفہوم میں اصول استعمال ہوا ہے تو حاشیہ میں اس کی تخریج کی ہے۔ اصولوں کی فہرست ابواب کی ترتیب پر بنائی ہے تاکہ استفادہ آسان ہو۔

یاد رہے کہ اس میں بعض اصول ائمہ حنفیہ کی آراء ہیں جنہیں اصول کی صورت میں ذکر کیا ہے۔ چند ایک اصول ایسے ہیں جن پر مسائل کی تفریع نہیں ہوئی لیکن مصنف نے انہیں بطور اصول کے ذکر کیا ہے، اس لئے راقم نے انہیں برقرار رکھا، فہم ہدایہ اور فقہی بصیرت کے لئے یہ بھی فائدے سے خالی نہیں ہیں۔

راقم نے اس میں زیادہ تر استفادہ علامہ بابر بنی رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۱ھ) کی ”العناية“ علامہ بدر الدین عینی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۵ھ) کی ”البنایة“ اور علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۱ھ) کی ”فتح القدیر“ اور حضرت مولانا جمیل احمد سکروڑھوی صاحب کی ”اشرف الہدایہ“ اور حضرت مفتی عبدالحلیم قاسمی بستوی صاحب کی ”احسن الہدایہ“ سے کیا ہے۔ بقیہ جن کتب سے تخریج کی ہے ان کا حوالہ حاشیہ میں دے دیا ہے۔

میرے شاگرد رشید حافظ محمد اعجاز بن طاوس خان حفظہ اللہ نے اس کام میں میرے ساتھ بہت تعاون کیا ہے، اللہ تبارک و تعالیٰ ان کے علم و عمل اور عمر میں برکتیں نصیب فرمائے۔ اللہ تعالیٰ اس محنت کو اپنے دربار میں قبول فرمائے اور راقم کے لئے ذخیرہ آخرت بنائے۔ آمین

محمد نعمان

استاذ جامعہ انوار العلوم مہران ٹاؤن کورنگی کراچی

۲۷ ربیع الثانی ۱۴۲۹ھ / ۱۵ جنوری ۲۰۱۸ء

(۲) إِنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ. ۲

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ ذکر کر کے مسحِ راس کی فرض مقدار کا تذکرہ کیا ہے کہ ہمارے ہاں چوتھائی سر کا مسح کرنا فرض ہے نہ کہ مکمل سر کا، اور اسی اصول پر بعض علماء احناف کا قول پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ مقدارِ ناصیہ کی تقدیر تین انگلیاں ہیں، اس کی وجہ یہ ہے کہ مسح ہاتھ سے ہوتا ہے اور ہاتھ میں انگلیاں اصل ہیں اور تین انگلیاں اکثر ہیں اور ”لَا كَثْرَ حُكْمُ الْكُلِّ“ اس قاعدے کے تحت تین انگلیوں کو کل کے قائم مقام بنا کر یہ حکم دیا کہ اگر صرف تین

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٢، ط: المطبعة الخيرية]

٢ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ١٨، ط: رحمانية

انگلیوں کی مقدار سر کا مسح کیا جائے تو یہ مسح شرعاً کافی ہو جائے گا۔ ❶

(۳) اِنَّ الْوُضُوْءَ لَا يَقَعُ قُرْبَةً اِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ. ❷

ترجمہ: وضو بغیر نیت کے عبادت تو نہیں بن سکتا البتہ نماز کے لئے مفتاح (آلہ) کا درجہ رکھتا ہے۔
تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ احناف کے
ہاں وضو میں نیت کرنا سنت ہے نہ کہ فرض۔ یہ بات مسلم ہے کہ وضو میں عبادت کا جو وصف ہے وہ
بغیر نیت کے متحقق نہیں ہو سکتا، وضو کا ثواب بغیر نیت کے حاصل نہیں ہوتا، لیکن وضو بغیر نیت کے بھی
مفتاحِ صلاۃ بن سکتا ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ نماز کی مفتاح طہارت ہے اور طہارت کے لئے نیت
ضروری نہیں ہے، اس لئے کہ پانی اپنی ذات کے اعتبار سے پاک کرنے والا ہے، جیسا کہ اللہ
تعالیٰ نے ارشاد فرمایا ”وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا“ (الفرقان: ۴۸) اس آیت میں اللہ
تعالیٰ نے طہارت کے لئے نیت کا ذکر نہیں کیا، لہذا پانی کو جب بھی کوئی شخص وضو وغیرہ کے لئے
استعمال کرے گا اور وضو کے فرائض اربعہ کی تکمیل کرے گا تو بلاشبہ اس شخص کا وضو متحقق ہو جائے گا،
خواہ نیت کرے یا نہ کرے، لہذا معلوم ہوا کہ وضو میں نیت کرنا سنت ہے نہ کہ فرض۔ ❸

❶ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِالْمَسْحِ بِالْيَدِ وَالْأَصَابِعِ أَصْلُهَا وَالثَّلَاثُ أَكْثَرُهَا وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۱۱، ط: دار إحياء التراث]

وتقدير الفرض بثلاثة أصابع الخ "أى من أصغر أصابع اليد لأن الأصابع أصل اليد حتى
يجب بقطعها دية كل اليد والثلاث أكثرها وللأكثر حكم الكل.

[حاشية الطحطاوى على مراقي الفلاح: كتاب الطهارة، فصل فى أحكام الوضوء، ج ۱
ص ۶۰، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۲، ط: رحمانیہ

❸ وَأَمَّا الْمَاءُ فَمُطَهَّرٌ بِطَبْعِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ قُرْبَةً بِدُونِ النِّيَّةِ لَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا
لِلصَّلَاةِ لَوْ قَوَّعَهُ طَهَارَةً بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْمُطَهَّرِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، سنن الطهارة، ج ۱ ص ۷، ط: المطبعة الخيرية]

فإنه لا يحصل له ثواب الوضوء بدون النية، إذ الثواب لا يحصل إلا بالقرينة ولا يقع قرينة إلا
بالنية عندنا أيضاً، ولكنه يقع مفتاحاً للصلاة بدونها.

[الغرة المنيفة فى تحقيق بعض مسائل الإمام أبى حنيفة: ص ۲۰، ط: مؤسسة الكتب]

(۴) إِنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ إِلَّا فِي حَالِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ. ❶

ترجمہ: مٹی پاک کرنے والی نہیں ہے مگر ارادہ صلاۃ کی حالت میں۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ کو امام شافعی رحمہ اللہ کے ذکر کردہ اس قیاس کے رد میں لائے ہیں جو انہوں نے وضو کو تیمم پر قیاس کیا ہے کہ جس طرح تیمم میں نیت کرنا ضروری ہے اسی طرح وضو میں بھی نیت کرنا ضروری ہے۔

امام شافعی رحمہ اللہ کا وضو کو تیمم پر قیاس کرنا درست نہیں، اس لئے کہ وضو پانی سے کیا جاتا ہے اور پانی بذاتہ پاک کرنے والا ہے، اور تیمم مٹی سے ہوتا ہے اور مٹی بذاتہ پاک کرنے والی نہیں بلکہ یہ جسم کو ملوث اور معیّر کرنے والی ہے مگر یہ کہ ارادہ صلاۃ کی حالت میں۔ پانی کے نہ ملنے کی صورت میں ارادہ نماز کے وقت خلاف قیاس مٹی کو مطہر بنا دیا جاتا ہے، جسے فقہاء کرام کی اصطلاح میں امر تعبّدی کہا جاتا ہے، امر تعبّدی نیت کے محتاج ہوتے ہیں بغیر نیت کے امر تعبّدی کا تحقق نہیں ہوتا، اس لئے تیمم میں نیت کرنا ضروری ہے لیکن اس ضرورت کو وضو کے لئے لازم نہیں قرار دیا جاسکتا، لہذا وضو کو تیمم پر قیاس کر کے یہ حکم لگانا کہ جس طرح تیمم میں نیت کرنا ضروری ہے اسی طرح وضو میں بھی نیت کرنا ضروری ہے یہ درست نہیں۔ ❷

(۵) إِنَّ التَّكْرَارَ لَا يَضُرُّ الْغَسْلَ بِخِلَافِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ يَضُرُّهُ. ❸

ترجمہ: تکرار غسل کے لئے مضر نہیں ہے بخلاف مسح کے اس کے لئے تکرار مضر ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کے ذریعہ اس بات کو ثابت کیا ہے کہ غسل میں

❶ الہدایۃ: کتاب الطہارات، ج ۱ ص ۲۲، ط: رحمانیہ

❷ بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ فَإِنَّ التُّرَابَ لَمْ يُعْقَلْ مُطَهَّرًا طَبْعًا فَلَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا مَعْنَى التَّعْبُدِ وَلَا تَعْبُدَ بِدُونِ النِّيَّةِ.

[العناية شرح الہدایۃ: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۳۳، ط: دار الفکر]

(لأن التراب غير مطهر) یعنی لم یعقل مطہراً؛ لأنه فی ذاته ملوث ومغیر فلا یكون مطہراً (إلا فی حالة إرادة الصلاة) فتكون طہارته بدلا عن الوضوء، لأنه بطبعه وحقیقته مطہر.

[البنایۃ شرح الہدایۃ: کتاب الطہارۃ، السنیۃ فی الوضوء، ج ۱ ص ۲۳۶، ط: دار الکتب العلمیۃ]

❸ الہدایۃ: کتاب الطہارات، ج ۱ ص ۲۳، ط: رحمانیہ

احناف کے ہاں تکرار مسنون ہے لیکن مسح میں تکرار نہیں ہے۔ اس اصول کو ایک مثال کے ذریعہ سے واضح کیا ہے (اصول مذکورہ امام شافعی رحمہ اللہ کے قیاس کا جواب بھی ہے جو انہوں نے سر کے مسح کو اعضاء مغسولہ پر قیاس کیا)۔

جس کا حاصل یہ ہے کہ سر کا مسح کرنا فرض ہے نہ کہ دھونا، اب اگر مسح میں تثلیث اور تکرار کو مان لیا جائے اور اعضاء مغسولہ کی طرح تین مرتبہ مسح کیا جائے تو اس صورت میں یہ مسح، مسح نہیں رہے گا بلکہ تکرار کی وجہ سے غسل بن جائے گا، جبکہ قرآن کریم میں مسح کا حکم ہے۔ سر کا مسح موزے کے مسح کے مشابہ ہے، جس طرح موزے کے مسح میں تثلیث اور تکرار مسنون نہیں، اسی طرح سر کے مسح میں بھی تکرار مسنون نہیں ہوگا، لیکن اس کے برخلاف غسل میں تکرار اور تثلیث مسنون ہے کیونکہ تکرار غسل کے لئے مفید ہے اس سے مزید نظافت اور پاکیزگی حاصل ہوتی ہے، جبکہ مسح کے لئے تکرار مضر ہے۔ ❶

(۶) إِنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِاجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ. ❷

ترجمہ: حرف واو اہل لغت کے متفقہ فیصلے کی وجہ سے مطلق جمع کے لئے آتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ احناف کے ہاں وضو میں ترتیب مسنون ہے نہ کہ فرض جیسا کہ حضرات ائمہ ثلاثہ کا مسلک ہے۔

”فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ“ اس آیت میں ارکان وضو کے درمیان حرف واو آیا ہے، جو مطلق جمع کے لئے آتا ہے، ترتیب کے لئے نہیں آتا، اس لئے اعضاء مفروضہ کے

❶ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمَسْحَ يَفْسِدُهُ التَّكْرَارُ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُهُ، فَكَانَ قِيَاسُ الشَّافِعِيِّ الْمَمْسُوحَ عَلَى الْمَغْسُولِ فَاسِدًا.

[العناية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۳۴، ط: دار الفكر]

أن المسح يفسده التكرار بخلاف الغسل فإنه لا يفسده بل يزيده نظافة وتنقية فكان قياس الشافعي الممسوح على المغسول فاسدا.

[البنية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۲۴۳، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۲۳، ط: رحمانیہ

(٤) إِنَّ كَلِمَةَ "مَا" عَامَّةٌ. ٢

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ ہر وہ چیز جو سبیلین سے خارج ہو وہ ناقضِ وضو ہے، خواہ وہ شئی معتاد ہو یا غیر معتاد شئی، معتاد جیسے بول و براز اور غیر معتاد جیسے کیڑا، کنکر اور استحاضہ کا خون، یہ سب ناقضِ وضو ہیں۔ امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں غیر معتاد چیزیں مثلاً: کیڑا، کنکر، استحاضہ کا خون، سلسل البول، انطلاقِ بطن وغیرہ ناقضِ وضو نہیں ہے۔ احناف کے ہاں ”مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ“ کہ ہر وہ چیز جو سبیلین سے نکلے ناقضِ وضو ہے۔ اب اس میں کلمہ ”ما“ عام اور مطلق ہے، جو سبیلین سے نکلنے والی ہر چیز کو شامل ہوگا خواہ وہ معتاد ہو جیسے: بول و براز اور غیر معتاد جیسے: کیڑا، کنکر وغیرہ۔

① وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي تَرْتِيبِ الْأَعْضَاءِ ، وَالِدَاخِلِ فِيهَا الْوَاوُ وَهِيَ لَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ ، فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ ادَّعَى الْمُصَنِّفُ إِجْمَاعَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ يُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ يُفِيدُ الْقِرَانَ ، أُجِيبَ بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ ذَكَرَ أَنَّ النُّحَاةَ أَجْمَعُوا أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ، ذَكَرَهُ سَبْيَوِيهِ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا فِي كِتَابِهِ فَاعْتَمَدَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ وَبَانَ خِلَافَ الْقَلِيلِ لَا يَمْنَعُ الْإِجْمَاعَ اللَّغْوَى .

[العناية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٣٥، ط: دار الفكر]

"الترتيب" سنة مؤكدة في الصحيح وهو "كما نص الله تعالى في كتابه ولم يكن فرضاً لأن الواو في الأمر لمطلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى (فَاغْسِلُوا) لتعقيب جملة الأعضاء .

[مراقى الفلاح: فصل فى سنن الوضوء، ص ٣٢، ط: المكتبة العصرية]

٢ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٢، ط: رحمانية

ٹوٹ جائے گا۔ ❶

(٨) إِنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ. ٢

ترجمہ: نجاست کا نکلنا طہارت کے زائل ہونے میں مؤثر ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطور دلیلِ عقلی کے اس بات کو ثابت کرنے کے لئے پیش ہے کہ خارج من غیر السبیلین میں سے بھی بعض ایسی چیزیں ہیں جو ناقض وضو ہیں اور ان کے نکلنے سے وضو ٹوٹ جاتا ہے جیسے خون، پیپ وغیرہ، البتہ اس میں شرط یہ ہے کہ خون، پیپ وغیرہ جسم سے نکل کر بہہ جائے اور ایسے مقام کی طرف تجاوز کر جائے جس کو غسل یا وضو میں پاک کرنے کا حکم ہے یعنی سبیلین کے علاوہ دوسرے مقام سے خروج میں صرف نجاست کا ظاہر ہونا کافی نہیں ہے بلکہ سیلان شرط ہے۔

بہر حال اصول مذکورہ اور دلیل کا حاصل یہ ہے کہ اتنی بات تو مسلم ہے کہ سبیلین سے خروج نجاست کی صورت میں طہارت زائل ہو جاتی ہے، یہ صورت اصل اور مقیس علیہ ہے اور حدیث میں قی اور رعا ف وغیرہ کو ناقض وضو شمار کیا گیا ہے اور یہ چیزیں غیر سبیلین سے خارج ہوتی ہیں، تو اس سے معلوم ہوا کہ خارج من السبیلین بھی ناقض وضو ہے اور خارج من غیر السبیلین بھی ناقض وضو ہے اور دونوں صورتوں میں انسان کی طہارت زائل ہو جاتی ہے اور زوال طہارت کے بعد حصول طہارت کے لئے اعضاء اربعہ کو لازماً دھونا پڑتا ہے اور چونکہ اصل یعنی خارج من السبیلین

❶ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ: إِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ ذَكَرًا فَانْتِ حُرَّةٌ فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِبَةً لَا تَعْتَقُ لِأَنَّ كَلِمَةَ "مَا" عَامَّةٌ فَتَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَرًا.

[الجوهرة النيرة: كتاب العتق، ج ٢ ص ١٠٣، ط: المطبعة الخيرية]

(فَإِنْ قَالَتْ لَهُ خَالِعُنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ فَخَالَعَهَا فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَغْرُهُ بِتَسْمِيَةِ الْمَالِ لِأَنَّ كَلِمَةَ "مَا" عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الْمَالَ وَغَيْرَهُ.

[العناية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٢٢٢، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٢، ط: رحمانية

میں حصولِ طہارت کے لئے اعضاءِ اربعہ کو دھویا جاتا ہے تو اسی پر قیاس کر کے فرع یعنی خارج من غیر السبیلین میں بھی اعضاءِ اربعہ کے دھونے کا حکم لگایا جائے گا، کیونکہ دونوں صورتوں میں انسان کی طہارت زائل ہوتی ہے، اسی لئے صاحبِ ہدایہ نے فرمایا کہ نجاست کا نکلنا طہارت کے زائل ہونے میں مؤثر ہے اور نجاست کا خروج چونکہ دونوں صورتوں میں ہوتا ہے لہذا غسل میں دونوں کا حکم ایک ہوگا۔ ❶

(۹) اِنْ مَا لَا يَكُونُ حَدَثًا لَا يَكُونُ نَجَسًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ چیز جو حدث نہ ہو تو وہ نجس بھی نہیں ہوگی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے ایک فقہی ضابطہ ذکر کیا ہے جو امام ابو یوسف رحمہ اللہ سے مروی ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ ہر وہ چیز جو حدث یعنی ناقض وضو نہ ہو تو وہ نجس یعنی ناپاک بھی نہیں ہوگی، جیسے قی قلیل اور دم غیر سائل وغیرہ یہ نجس نہیں ہیں، اگر یہ نجس ہوتیں تو ان کے نکلنے سے وضو ٹوٹ جاتا، حالانکہ معمولی قی اور دم غیر سائل وغیرہ سے وضو نہیں ٹوٹتا، جب وضو نہیں ٹوٹتا تو نجس بھی نہیں ہوگا۔ ❸

(۱۰) اِنْ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَزْجٌ لَا تَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ. ❹

ترجمہ: ہر وہ چیز جس میں چکنا چٹ ہو اس میں نجاست داخل نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ کو بطور دلیل عقلی کے ذکر کر کے حضراتِ طرفین کے مسلک کو ثابت کیا ہے کہ بلغم کی قی غیر ناقض وضو ہے۔

❶ البناية: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۲۶۷، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۵، ط: رحمانیہ

❸ (ثم ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا) الذي لا يكون حدثا هو القليل من القيء وغير السائل من الدم لا يكون نجسا، ألا ترى أنه لا تنقض به الطهارة فيكون طاهرا.

[البناية: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۲۷۵، ط: دار الكتب العلمية]

وَأِنَّمَا اتَّصَلَ بِهِ قَلِيلٌ أَلْقَى فَلَا يَكُونُ حَدَثًا فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَكَذَا الصَّبِيُّ إِذَا ارْتَضَعَ وَقَاءَ مِنْ سَاعَتِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۳۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❹ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۶، ط: رحمانیہ

ترجمہ: معدہ خون کی جگہ نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو دلیلِ عقلی کے پیشِ نظر ذکر کر کے حضراتِ شیخین کا مسلک ثابت کیا ہے کہ اگر خونِ اپنی قوت کی وجہ سے بہہ جائے تو وہ ناقضِ وضو ہے۔

حاصل یہ ہے کہ حضراتِ شیخین کے نزدیک اگر خون اپنی قوت سے اپنی جگہ سے بہہ جائے اگرچہ وہ خونِ قلیل مقدار میں ہی کیوں نہ ہو تو اس سے وضو ٹوٹ جائے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ معدہ خون کی جگہ نہیں ہے، جب معدہ محلِ دم نہیں تو لامحالہ یہی کہا جائے گا کہ یہ نکلنے والا خون پیٹ کے کسی زخم سے نکلا ہے، پس اس کو اس خون پر قیاس کیا جائے گا جو ظاہر زخم سے نکلے، چونکہ اس میں

❶ (لا تتخلله النجاسة) أى لا يتداخله النجاسة ولا يدخل فى أجزائه (وما يتصل به قليل والقليل فى القىء غير ناقض) لأنه لا يحتمل السيالان، والسيالان فى غير السبيلين أقيم مقام الخروج ولم يوجد.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ١ ص ٢٤٦، ط: دار الكتب العلمية]

لأنه بزاق حقيقة والبزاق طاهر لأن الرطوبة ترقى أعلى الحلق فتصير بزاقا وفي أسفله تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة ولئن خرج منها فهو لزج صقيلا لا تتخلله النجاسة وما يتصل به منها قليل وهو في القيء عفو.

[حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح: فصل: عشرة أشياء لا تنقض الوضوء، ج ١ ص ٩٢،

ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٦، ط: رجمانية

نقض وضو کے لئے سیلان ضروری ہے اور یہاں پر بھی سیلان پایا گیا ہے، اس لئے محض سیلان سے
نقض وضو کا حکم لگایا جائے گا، اس میں ملائم کی شرط نہیں ہے۔ ❶

(۱۲) إِنَّ الثَّابِتَ عَادَةٌ كَالْمُتَيَقِّنِ بِهِ. ❷

ترجمہ: جو چیز عادتاً ثابت ہو وہ یقینی طور پر ثابت شدہ چیز کی طرح ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول ذکر کر کے اس بات کی طرف اشارہ کیا ہے کہ کروٹ پر
لیٹ کر سونا ناقض وضو ہے۔ جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر کوئی شخص کروٹ کے بل یا تکیہ وغیرہ لگا کر
سو گیا تو اس کا وضو ٹوٹ جائے گا، اس کی وجہ صاحب ہدایہ نے ذکر کی ہے کہ کروٹ پر سونا جوڑ بند
کے ڈھیلے ہونے کا سبب ہے اور اس صورت میں عام طور پر کوئی نہ کوئی چیز نکل جاتی ہے، پس
کروٹ پر سونا عادتاً کسی چیز کے نکلنے سے خالی نہیں ہوتا، اور اصول ہے کہ جو چیز عادتاً ثابت ہو وہ
یقین کا درجہ رکھتی ہے۔ یہ بات مسلم ہے کہ کروٹ پر لیٹنے سے استرخاء مفاصل کی وجہ سے خروج
رتح وغیرہ ہوتی ہے اور خروج رتح سے یقینی طور پر وضو ٹوٹ جاتا ہے، چونکہ اضطجاع کی صورت میں
بھی استرخاء مفاصل ہو جاتا ہے، لہذا اس صورت میں بھی وضو ٹوٹ جائے گا۔ ❸

❶ (لأن المعدة ليست بمحل للدم) یعنی أنها ليست من مظان الدم ومواضعه (فتكون من
قرحة في الجوف) فالمعتبر هناك السيلان فكذاك هناك.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۲۲۷، ط: دار الكتب العلمية]
وَعِنْدَهُمَا إِنْ سَالَ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، لِأَنَّ الْمَعْدَةَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ الدَّمِ
فَيَكُونُ مِنْ قُرْحَةٍ فِي الْجَوْفِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فَصَحَّحَ فِي الْبَدَائِعِ قَوْلَهُمَا
قَالَ وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۲۶، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ الاضطجاع سَبَبٌ لاسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ فَلَا يَحْلُو عَنْ خُرُوجِ رِيحٍ عَادَّةً، وَالثَّابِتُ عَادَةٌ
كَالْمُتَيَقِّنِ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمُسْتَرَاخَ ثُمَّ شَكَّ فِي وَضُوئِهِ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِنَقْضِ وَضُوئِهِ، لِأَنَّ
الْعَادَةَ جَرَتْ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْخَلَاءِ بِالتَّبَرُّزِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ بِدُونِ الدُّخُولِ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۴۷، ط: دار الفكر]

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول سے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ جس چیز میں شرعاً کوئی حرج ہو تو اسے بجالانا واجب نہیں ہے اور جس میں شرعاً کوئی حرج وغیرہ نہ ہو تو اُسے بجالانا ضروری ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ نے اسے ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ عورت کے لئے غسل کے وقت گوندھے ہوئے بالوں کا کھولنا ضروری نہیں ہے بشرطیکہ پانی بالوں کی جڑوں تک پہنچ جاتا ہو، تو اسی طرح اس کے لئے اپنے بٹے ہوئے گیسوؤں کو تر کرنا بھی ضروری نہیں ہے، اس لئے کہ ان بٹے ہوئے بالوں کو تر کرنے میں عورت کے حق میں حرج ہے اور شریعت نے حرج کو دور کر رکھا ہے، جیسا کہ اصول مذکورہ میں موجود ہے کہ جس چیز میں شرعاً حرج ہو تو اُسے بجالانا ضروری نہیں ہے، اور یہاں پر بھی چونکہ عورت کے لئے اپنے بٹے ہوئے بالوں کو تر کرنے میں حرج ہے اس لئے ان بالوں کو تر کرنا ضروری نہیں ہے، بخلاف داڑھی کے کہ اس کے اندر پانی پہنچانے میں کوئی حرج اور مشقت نہیں ہے، لہذا داڑھی کے اندر پانی کا پہنچانا واجب اور ضروری ہوگا۔ اسی طرح اگر عورت کے بال کھلے ہوں تو ان کے درمیان بھی پانی پہنچانا واجب ہے، کیونکہ اب اس میں کوئی حرج اور مشقت نہیں ہے۔ ۲

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ١ ص ٣١، ط: رجمانيه

٢٠ لِأَنَّ مَوَاضِعَ الضَّرُورَةِ مُسْتَثْنَاةٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، وَأَمَّا بَلُّهَا فَكَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في الغسل، ج ١ ص ٥٩، ط: دار الفكر]

(ومن كان داخل الميقات) أى ومن كان وطنه بين الميقات ومكة (له أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجته) أى لأجل حاجته (لأنه يكثر دخوله مكة، وفي إيجاب الإحرام فى كل مرة حرج بين) أى ظاهر، والخرج مدفوع شرعاً.

[البنية: كتاب الحج، فصل المواقيت المكانية للحج، ج ٢ ص ٦٣، ط: دار الكتب العلمية]

اور یہی حکم اس صورت میں بھی ہوگا جب کوئی شخص قبل کے بجائے دُبر میں اپنی شہوت کو پورا کرے، تو یہاں بھی محض ایلاج اور غیوبتِ حشفہ سے اس پر وجوبِ غسل کا حکم مرتب ہوگا انزال کی شرط نہیں ہوگی۔ ۲

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ١ ص ٣١، ط: رجمانيه

١٢ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ إِذَا كَانَ خَفِيًّا وَلَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ، يُقَامُ ذَلِكَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ مَقَامَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْخَفِيِّ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، وَهَاهُنَا اتِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ سَبَبُ الْإِنْزَالِ، وَنَفْسُ الْإِنْزَالِ الَّذِي تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ يَتَغَيَّبُ عَنْ بَصَرِ الْمُنْزِلِ، وَقَدْ يَخْفَى الْإِنْزَالُ لِقَلَّةِ الْمَنِيِّ فَيُقَامُ الْإِلْتِقَاءُ مَقَامَ الْإِنْزَالِ كَمَا فِي السَّفَرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ.

[العناية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ١ ص ٦٣، ط: دار الفكر]

أَنَّ النِّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِاسْتِطْلَاقِ وَكَاءِ الْمَنِيِّ جُعِلَ بِهِ كَالْمُنَى، وَإِقَامَةُ السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمَعْنَى الْخَفِيِّ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ.

[المبسوط: باب الوضوء والغسل، ج ١ ص ٢٢، ط: دار المعرفة]

باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

(۱۵) إِنَّ الْمُطْلَقَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُّ بِهِ فَرْدٌ كَامِلٌ ①

ترجمہ: جب کسی چیز کو مطلق ذکر کیا جائے تو اُس سے فردِ کامل مراد لیا جاتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ احداث سے پاکی حاصل کرنا آسمان کے پانی کے ساتھ، وادیوں کے پانی کے ساتھ، چشموں کے پانی کے ساتھ، کنوؤں اور دریاؤں کے پانی کے ساتھ جائز ہے، اور اس کی دلیل یہ ذکر کی ہے کہ قرآنِ کریم میں ہے ”وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا“ اس آیت میں لفظ ”مَاء“ مطلق ہے اور اصولِ مذکورہ کے مطابق جب کسی چیز کو مطلق رکھا جائے تو اس سے فردِ کامل مراد لیا جاتا ہے، لہذا ”مَاء“ اپنے تمام افراد کو شامل ہوگا، چاہے وہ بارش کا پانی ہو یا وادیوں، چشموں اور کنوؤں کا پانی ہو یا دریاؤں کا پانی ہو، ان تمام سے طہارت حاصل کرنا جائز ہے، بخلاف وہ پانی جو کسی درخت یا کسی پھل سے نچوڑ کر نکالا گیا ہو اس سے طہارت حاصل کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ یہ ماءِ مطلق نہیں، جب ماءِ مطلق نہیں ہے تو اس سے طہارت حاصل کرنا بھی جائز نہیں ہے، ماءِ مطلق نہ ہونے کی صورت میں تیمم کیا جائے گا، بقولہ تعالیٰ (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) ②

① الہدایۃ: کتاب الطہارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز به، ج ۱ ص ۳۳، ط: رحمانیہ
② لَا يُتَوَضَّأُ بِمَا أُعْتَصِرَ مِنْ شَجَرٍ كَالرِّبَاسِ أَوْ ثَمَرٍ كَالْعِنَبِ لِأَنَّ هَذَا مَاءٌ مُقَيَّدٌ، وَلَيْسَ بِمُطْلَقٍ، فَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَنْقُولٌ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ بِلَا وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا.

[البحر الرائق: کتاب الطہارۃ، أحكام المیاء، ج ۱ ص ۷۲، ط: دار الکتاب الإسلامی]
(وَالْمُبَانُ مِنْهُ كَمَا إِذَا أُبَيِّنَ الرَّأْسُ بِذَكَاءِ الْإِخْتِيَارِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ قُطْعَ أَىْ عُضْوٍ كَانَ فِي ذَكَاءِ الْإِضْطِرَارِ كَقُطْعِ الرَّأْسِ فِي ذَكَاءِ الْإِخْتِيَارِ، وَالرَّأْسُ يُؤْكَلُ فِي ذَكَاءِ الْإِخْتِيَارِ فَكَذَا الْعُضْوُ الْمُبَانُ فِي ذَكَاءِ الْإِضْطِرَارِ وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا أُبَيِّنَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ ذَكَرَ الْحَيَّ مُطْلَقًا، وَالْمُطْلَقُ يُنْصَرِفُ إِلَى الْفَرْدِ الْكَامِلِ، وَالْكَامِلُ هُوَ الْحَيُّ حَقِيقَةً وَحُكْمًا، وَالْعُضْوُ الْمُبَانُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ: يَعْنِي أُبَيِّنَ مِنَ الْحَيِّ حَقِيقَةً وَحُكْمًا، أَمَّا حَقِيقَةُ فَلِقِيَامِ الْحَيَاةِ بِهِ، وَأَمَّا حُكْمًا فَلِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ حَيَاتُهُ بَعْدَ إِبَانَةِ هَذَا الْعُضْوِ، وَلِهَذَا أَىْ وَلِكَوْنِهِ حَيًّا حُكْمًا اُعْتَبِرَهُ الشَّرْعُ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ وَفِيهِ حَيَاةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُؤْكَلْ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ بِوُقُوعِهِ فِي الْمَاءِ.

[العناية: کتاب الصيد، فصل فی الرمی، ج ۱ ص ۱۳۱، ط: دار الفکر]

(۱۶) اِنَّ اِسْمَ الشَّيْءِ اِذَا كَانَ بَاقِيًا يَنْقُى حُكْمُهُ. ❶

ترجمہ: جب کسی چیز کا نام باقی ہو تو اس کا حکم بھی باقی رہتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول کو ذکر کر کے یہ بتلایا کہ پانی کے اندر اگر کوئی چیز مل جائے اور اس سے پانی کے تینوں اوصاف (رنگ، بو، ذائقہ) میں سے کوئی ایک وصف متغیر ہو جائے تو اس پانی سے وضو کرنا جائز ہے، جیسے سیلاب کا پانی، زعفران، صابون یا اُشنان کا ملا ہوا پانی، کیونکہ اس صورت میں پانی کا نام علی الاطلاق باقی ہے علیحدہ کوئی نیا نام نہیں پڑا، لہذا اصول مذکورہ کے مطابق جب کسی چیز کا نام باقی ہو تو اس کا حکم بھی برقرار رہتا ہے، لہذا پانی کے اوصاف ثلاثہ میں سے اگر کوئی ایک وصف متغیر بھی ہو جائے تب بھی اس سے وضو کرنا جائز ہے۔ ❷

(۱۷) اِنَّ الْحُرْمَةَ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النَّجَاسَةُ. ❸

ترجمہ: کسی چیز کی حرمت کے لئے اس کا نجس ہونا ضروری نہیں ہے (یعنی جو چیز حرام ہو وہ نجس بھی ہو یہ ضروری نہیں ہے)۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ سے قبل اس مسئلہ کو ثابت کیا تھا کہ پانی کے اندر اگر

❶ الہدایۃ: کتاب الطہارات، ص ۳۴، ط: رحمانیہ

❷ هَذَا اِذَا لَمْ يَكُنْ الَّذِي خَالَطَهُ مِمَّا يُقْصَدُ مِنْهُ زِيَادَةُ نَظَافَةٍ، فَاِنْ كَانَ مِمَّا يُقْصَدُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَيُطْبَخُ بِهِ اَوْ يُخَالَطُ بِهِ كَمَاءِ الصَّابُونِ، وَالْأَشْنَانِ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُ الْمَاءِ، اَوْ طَعْمُهُ، اَوْ رِيحُهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ بَاقٍ، وَازْدَادَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ التَّطْهِيرُ، وَكَذَلِكَ جَرَتْ السُّنَّةُ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ بِالْمَاءِ الْمَغْلِيِّ بِالسَّدْرِ، وَالْحُرْضِ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ إِلَّا إِذَا صَارَ غَلِيظًا كَالسَّوْبِقِ الْمَخْلُوطِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ، وَمَعْنَاهُ أَيضًا.

[بدائع الصنائع: کتاب الطہارۃ، فصل شرائط أركان الوضوء، ج ۱ ص ۱۵، ط: دار الکتب العلمیۃ]

(قَوْلُهُ: وَالْمَاءُ الَّذِي يَخْتَلِطُ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالصَّابُونُ وَالزَّعْفَرَانُ) لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ بَاقٍ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَاخْتِلَاطِ الْقَلِيلِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يُمَكِّنُ الْاِحْتِرَازَ عَنْهُ.

[الجوہرۃ النیرۃ: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۱۲، ط: المطبعة الخیریۃ]

❸ الہدایۃ: کتاب الطہارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: رحمانیہ

کوئی ایسا جانور مر جائے جس میں بہنے والا خون نہ ہو تو اس کے مرنے سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، جیسے: مچھر، مکھی، بھڑ اور بچھو وغیرہ، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے۔

لیکن حضرت امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں ایسے جانوروں کا پانی کے اندر مرنے سے پانی ناپاک ہو جاتا ہے، اور ان کی دلیل یہ ذکر کی تھی کہ یہ جانور حرام ہیں اور اللہ تعالیٰ نے قرآن کریم میں فرمایا ہے ”حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ“ اس سے معلوم ہوا کہ تحریم اگر بطریق کرامت اور بزرگی نہ ہو تو وہ نجاست کی علامت ہے۔ صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو ذکر کر کے امام شافعی رحمہ اللہ کے استدلال کا جواب دیا ہے جس کا حاصل یہ ہے کہ حرمت کے لوازم میں سے نجاست نہیں ہے یعنی جو چیز حرام ہو وہ نجس بھی ہو ضروری نہیں ہے، جیسے مٹی اور کوئلہ وغیرہ حرام تو ہیں لیکن ان میں کوئی ناپاک نہیں ہے، معلوم ہوا کہ اگر پانی کے اندر کوئی ایسا جانور مر جائے جس میں دم سائل نہ ہو تو اس سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے کیونکہ مچھر، مکھی وغیرہ اگرچہ حرام تو ہیں لیکن نجس نہیں ہیں۔ ❶

(۱۸) إِنَّ النِّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْدِنِهَا لَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ النِّجَاسَةِ. ❷

ترجمہ: نجاست جب تک اپنے معدن میں ہو تو اس پر نجاست کا حکم نہیں لگایا جاتا۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو بطور دلیل عقلی کے ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ پانی میں رہنے والا جانور اگر پانی ہی کے اندر مر جائے خواہ پانی قلیل ہو یا کثیر، اس کے مرنے سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، جیسے مچھلی، مینڈک اور کیڑا وغیرہ، کیونکہ پانی میں رہنے والا جانور

❶ (والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة) هذا جواب عن قول الشافعي لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة أراد أن الحرام لا يستلزم النجاسة (كالطين) فإنه أكله حرام لا لكرامته مع أنه ليس بنجس.

[البنية: كتاب الطهارة، باب الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۹۰، ط: دار الكتب العلمية] وَالْحُرْمَةُ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النِّجَاسَةُ كَالطِّينِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، أحكام المياه، ج ۱ ص ۹۴، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: رحمانیہ

اگر پانی کے اندر مر جائے تو وہ اپنے معدن میں مرا ہے اور جو جانور اپنے معدن میں مرتا ہے تو اپنے معدن میں نجس ہوگا اور ماقبل میں اصول ذکر کیا جا چکا ہے کہ جو چیز اپنے معدن میں رہتے ہوئے نجس ہو تو اس کو نجاست کا حکم نہیں دیا جاتا، کیونکہ اگر نجاست کو اپنے معدن میں نجاست کا حکم دیا جائے تو کوئی آدمی پاک نہیں ہو سکتا، اس لئے کہ ہر ایک کی رگوں میں خون نجاست غلیظہ گردش کر رہا ہے، پس نجاست جب تک اپنے معدن میں ہے اس کو نجاست کا حکم نہیں ہوگا، جیسے کہ وہ انڈا جس کی زردی خون ہوگئی تو جب تک اندر ہے انڈا نجس نہیں ہوگا، حتیٰ کہ ایسے انڈے کو جیب میں رکھ نماز پڑھ لی تو نماز ہو جائے گی، اس کے برخلاف اگر نجاست اپنے معدن میں نہ ہو تو اس کو نجاست کا حکم دیا جائے گا، چنانچہ اگر شیشی میں خون بھر کر جیب میں رکھ کر نماز پڑھے تو نماز جائز نہیں ہے کیونکہ شیشی اس خون کا معدن نہیں ہے۔ ❶

(۱۹) إِنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرِ لَا تُوجِبُ النَّجَسَ. ❷

ترجمہ: پاک چیز کا پاک چیز کے ساتھ ملنے کی وجہ سے ناپاکی پیدا نہیں ہوتی۔

تشریح: ماء مستعمل کی طہارت اور عدم طہارت کے سلسلے میں فقہاء کرام کا اختلاف ہے،

❶ وَكُلُّ مَا مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ كَانَ نَجَسًا فِي مَعْدِنِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ نَجَسًا فِي مَعْدِنِهِ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَبَيْضَةِ حَالٍ مَجَّهًا ذِمًّا: أَيْ تَغَيَّرَتْ صُفْرَتُهَا ذِمًّا، حَتَّى لَوْ صَلَّى وَفِي كُمِّهِ تِلْكَ الْبَيْضَةُ تَجَوَّزُ الصَّلَاةَ مَعَهَا؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ فِي مَعْدِنِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى وَفِي كُمِّهِ قَارُورَةٌ فِيهَا ذِمٌّ لَا تَجَوَّزُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَيْسَتْ فِي مَعْدِنِهَا.

[العناية: كتاب الطهارات، باب الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۸۳، ط: دار الفكر]

(وَمَوْتُ الضَّفْدَعِ، وَالسَّمَكِ، وَالسَّرَطَانِ فِي الْمَاءِ لَا يُفْسِدُهُ) لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَاءَ مَعْدِنُهُ، وَالشَّيْءُ إِذَا مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَمَنْ صَلَّى وَفِي كُمِّهِ بَيْضَةُ مَذْرُوعَةٍ حَالٍ مُجَّهًا ذِمًّا تَجَوَّزُ صَلَاتُهُ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ مَوْتِهِ فِي الْمَاءِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَيْسَ لِهَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ ذِمٌّ سَائِلٌ فَإِنْ مَا يَسِيلُ مِنْهَا إِذَا شَمِسَ ابْيَضَ، وَالذِّمُّ إِذَا شَمِسَ اسْوَدَّ، وَهَذَا الْحَرْفُ أَصَحُّ.

[المبسوط: باب الوضوء والغسل، ج ۱ ص ۵۷، ط: دار المعرفة]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: رحمانیہ

امام محمد رحمہ اللہ کی رائے یہ ہے کہ ماء مستعمل طاہر ہے مطہر نہیں ہے، خواہ استعمال کرنے والا با وضو ہو یا بے وضو، اس لئے کہ محدث کے اعضاء بھی پاک ہیں اور جس پانی سے وضو کر رہا ہے وہ پانی بھی پاک ہے، اور پاک چیز اگر دوسری پاک چیز کے ساتھ مل جائے تو وہ نجس نہیں ہوتی، مگر چونکہ اس پانی سے ایک عبادت ادا کی گئی ہے اس لئے اس وجہ سے پانی کا وصف متغیر ہو جائے گا اور اب اس میں مطہر ہونے کی صفت باقی نہیں رہے گی، لیکن اس کے طاہر ہونے میں کوئی شبہ نہیں ہے، جیسے صدقہ اور زکوٰۃ کا مال فی نفسہ مطہر ہے، ارشاد باری تعالیٰ: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) پس جس مال کے ساتھ زکوٰۃ ادا کی گئی ہے شریعت نے اُسے میل کچیل قرار دیا ہے اس لئے زکوٰۃ کا مال حضور اور آپ کی اولاد کے لئے شرعاً حرام ہے، جس طرح زکوٰۃ کے مال میں ادائیگی قربت کی وجہ سے تغیر وصف ہو جاتا ہے، اسی طرح ماء مستعمل جس سے قربت ادا کی گئی ہو یا حدث زائل کیا گیا ہو تو وہ نجاستِ حکمیہ کی وجہ سے میلا ہو جاتا ہے اور اپنے اصلی مرتبہ یعنی مطہر ہونے سے خارج ہو جاتا ہے مگر طہارت باقی رہتی ہے، اس لئے ماء مستعمل طاہر ہے مطہر نہیں ہے۔ امام محمد رحمہ اللہ نے ماء مستعمل کے طاہر ہونے پر نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کے غسلۂ وضو سے بھی استدلال کیا ہے کہ جب حضور وضو فرماتے تو صحابہ کرام آپ کے آب مستعمل کو لینے کے لئے دوڑتے اور اسے اپنے چہرہ پر ملتے، اگر یہ ناپاک ہوتا تو حضور ضرور صحابہ کو اس سے منع کرتے جیسا کہ ابو طیبہ حجام کو اپنے بدن سے نکلے ہوئے خون کو پینے سے منع کیا تھا۔ ①

① (لَاَنَّ مِلَاقَاةَ الطَّاهِرِ) وَهُوَ الْمَاءُ (لِلطَّاهِرِ) وَهُوَ الْعُضْوُ الْمَغْسُولُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَقِيقَةً لَا يُوجِبُ التَّنَجُّسَ كَمَا لَوْ غُسِلَ بِهِ ثَوْبٌ طَاهِرٌ (إِلَّا أَنَّهُ أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ) وَلِإِقَامَتِهَا تَأْثِيرٌ فِي تَغْيِيرِ مَا أُقِيمَتْ بِهِ (فَتَغَيَّرَتْ بِهِ) أَيْ بِإِلَاسْتِعْمَالِ (صِفَةِ الْمَاءِ كَمَالِ الصَّدَقَةِ) الَّتِي أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ فَلَمْ يَبْقَ طَيِّبًا، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَادَرُوا إِلَى وَضُوئِهِ فَمَسَحُوا بِهِ وَجُوهَهُمْ، فَلَوْ كَانَ نَجَسًا لِمَنْعِهِمْ كَمَا مَنَعَ أَبَا طَيِّبَةَ الْحَجَّامَ عَنْ شُرْبِ دَمِهِ. [العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۸۷، ط: دار الكتب العلمية] أَنَّ مِلَاقَاةَ الطَّاهِرِ لَا تُوجِبُ التَّنَجِّسَ، وَلَكِنْ أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ أَوْ أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ فَتَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ كَمَالِ الزَّكَاةِ لَمَّا أُقِيمَتْ بِهِ الْقُرْبَةُ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ حَتَّى حُرِّمَ عَلَى الْهَاشِمِيِّ وَالْغَنِيِّ.

[تبیین الحقائق: کتاب الطہارۃ، الماء المستعمل، ج ۱ ص ۲۴، ط: المطبعة الكبرى]

ترجمہ: علماء کا اختلاف تخفیف پیدا کرتا ہے۔

تشریح: امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک ماءِ مستعمل نجس تو ہے لیکن نجاستِ خفیفہ کے حکم میں ہے نہ کہ نجاستِ غلیظہ کے حکم میں، امام حسن بن زیاد رحمہ اللہ نے امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ سے نجاستِ غلیظہ کا قول نقل کیا ہے، جب کہ امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں یہ طاہر اور مطہر ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے کہ ماءِ مستعمل کی طہارت اور نجاست میں علماء کا اختلاف ہے اور اختلافِ علماء کی وجہ سے تخفیف پیدا ہو جاتی ہے، لہذا ماءِ مستعمل نجاستِ خفیفہ کے حکم میں ہو گا نہ کہ نجاستِ غلیظہ کے۔ (۲)

(٢١) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا. ﴿٢١﴾

① الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٣٨، ط: رحمانية
 ② (لمكان الاختلاف) أى لأجل اختلاف العلماء فى الماء المستعمل، فإن عند مالك ظاهر وطهور كما ذكرنا، واختلاف العلماء يورث الإخفاف.

[البنية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٢٠١، ط: دار الكتب العلمية]

وثمره الاختلاف تظهر فى الأرواث: عند أبى حنيفة رحمه الله نجاستها غليظة؛ لأنه ورد فيه النص، وهو حديث ابن مسعود رضى الله عنه على ما روينا، ولم يعارض هذا الحديث نص آخر فيتغلظ؛ وعندهما نجاستها خفيفة لاختلاف العلماء فيه، ولمكان البلوى، فإن الطرق مملوءة فيها، وقد يحتاج الإنسان إلى سوق الدواب فيمشى عليها، فيصيبه الروث على وجه لا يمكنه الدفع عن نفسه، وللضرورة أثر فى إسقاط النجاسة كما فى سؤر الهرة، فلأن يكون لها أثر فى التخفيف أولى وقد ذكرنا رواية المعلى عن محمد رحمه الله أنه قال: الروث لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيراً فاحشاً. ونجاسة يول ما يؤكل لحمه على قول من يقول بنجاسته خفيفة، حتى لو أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة ما لم يكن كثيراً فاحشاً، وإذا وقع قطرة فى الماء أفسده؛ لأن القليل فى الماء يصير كثيراً، وإنما كانت نجاسته خفيفة إما لأن بنجاسته اختلاف، فتخفف نجاسته، أو لأن فيه ضرورة وللضرورة أثر فى التخفيف.

[المحيط البرهاني: كتاب الطهارة، الفصل السابع، ج ١ ص ١٩٢، ط: دار الكتب العلمية]

٣٢ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٣٨، ط: زحمانية

ترجمہ: جب کوئی شئی ضرورت کی وجہ سے ثابت ہو تو وہ بقدر ضرورت ثابت ہوگی۔

تشریح: اس اصول میں ماء مستعمل کے وقت کا تعین کیا گیا ہے کہ پانی کب مستعمل ہوگا۔ تو صاحب ہدایہ نے اس اصول کو ذکر کر کے ماء مستعمل ہونے کے وقت کے تعین پر بطور دلیل کے پیش کیا ہے کہ احناف کے نزدیک پانی جو نہی بدن سے جدا ہو جائے تو وہ مستعمل ہو جاتا ہے، اس کا کسی برتن یا جگہ میں جمع ہونا مستعمل ہونے کے لئے شرط نہیں ہے، اس کی دلیل میں اس اصول کو ذکر کیا ہے کہ جس کا حاصل یہ ہے کہ بدن سے جدا ہونے سے پہلے پانی کو استعمال کا حکم ضرورت کی وجہ سے نہیں دیا گیا لیکن جدا ہونے کے بعد کوئی ضرورت نہیں رہتی، اس لئے پانی بدن سے جدا ہوتے ہی مستعمل ہو جائے گا۔ ❶

(۲۲) اِنَّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ فَهُوَ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنِ. ❷

ترجمہ: جس چیز سے انتفاع حاصل کیا جائے وہ نجس العین نہیں ہوتی۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ جن چیزوں سے نفع حاصل کیا جاتا ہے وہ نجس العین نہیں ہوتی، صاحب ہدایہ نے ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ جیسے کتاب صحیح قول کے مطابق نجس العین نہیں ہے، کیونکہ پہرہ داری اور شکار کرنے کے لئے کتاب اپنے پاس رکھنا جائز ہے، پس اگر کتاب نجس العین ہوتا تو اس سے نفع لینا شرعاً ممنوع ہوتا، جب اس سے نفع لینا جائز ہے تو وہ نجس العین نہیں ہے، بخلاف خنزیر کے کہ وہ نجس العین ہے اور اس پر نص ہے (فَإِنَّهُ رَجَسٌ) ”فَإِنَّهُ“ کی ضمیر کا

❶ (لأن سقوط حكم الاستعمال) أى سقوط حكم كون الماء مستعملاً (قبل الانفصال) أى قبل انفصال الماء عن عضو المتوضئ (للضرورة) أى لأجل ضرورة تعذر الاحتراز عنه (ولا ضرورة بعده) أى بعد الانفصال وفى "المحيط" "أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل البدن، والاجتماع فى المكان ليس بشرط هذا هو مذهب أصحابنا.

[البناءة: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۴۰۴، ط: دار الكتب العلمية] وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَمَا زَايَلَ الْعُضْوُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، لِأَنَّ سُقُوطَ حُكْمِ الْإِسْتِعْمَالِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ بَعْدَهُ.

[تبیین الحقائق: کتاب الطہارۃ، الماء المستعمل، ج ۱ ص ۲۵، ط: المطبعة الكبرى]

❷ الهدایۃ: کتاب الطہارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۹، ۴۰، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جب مقصود کسی چیز سے حاصل ہو جائے تو پھر اس کے علاوہ کسی اور چیز کی شرط لگانے کا کوئی فائدہ نہیں۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ کا مقصود اصولِ مذکورہ سے دباغت کا تعارف بیان کرنا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ جو چیز کھال کی بدبو اور فساد کو دور کر دے وہ دباغت ہے، خواہ نمک کے ذریعے ہو، یا دھوپ میں سکھا کر ہو، یا مٹی میں ڈال کر ہو، کیونکہ نجس رطوبتوں کو دور کرنے کی وجہ سے مقصود اس سے حاصل ہو جاتا ہے، لہذا اس کے علاوہ کسی اور چیز کی شرط لگانے کے کوئی معنی نہیں ہیں، جیسا کہ امام شافعی رحمہ اللہ نے درختِ سلم (ایک خاص قسم کا درخت ہے جس کے پتوں سے دباغت دی جاتی ہے) اور مازو کے درخت کی شرط لگائی ہے۔ (۱۳)

① أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّرْعَ أَبَاحَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ حِرَاسَةً وَاصْطِيَادًا فَكَذًا بَيْعًا وَلَئِنَّهُ يَجُوزُ تَمْلِكُهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ كَالْهَبَةِ، وَالْوَصِيَّةِ فَكَذًا بَعُوضٍ بِخِلَافِ الْخَنْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ الْعَيْنِ كَالْمَيْتَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْعًا، وَالْكَلْبُ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنِ.

[تبين الحقائق: كتاب البيوع، باب المتفرقات، حكم بيع الكلب، ج ٢ ص ١٢٥، ط: المطبعة الكبرى]
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِسٍ الْعَيْنُ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ حِرَاسَةً وَاصْطِيَادًا وَلَيْسَ نَجِسَ الْعَيْنِ كَذَلِكَ.
[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٩٢، ط: دار الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٢٠، ط: رحمانية

٣ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْأَثَارِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ الْجِلْدَ مِنَ الْفَسَادِ (فَهُوَ دَبَاغٌ) فَيَتَنَاوَلُ الشَّمْسُ مِيسَ وَالتَّزْيِيبَ (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ) وَهُوَ مَنَعُ الْفَسَادِ بِإِزَالَةِ الْبُرْطُوبَاتِ النَّجِسَةِ (يَحْضُلُ بِذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ) مِنْ قَرْظٍ أَوْ عَفْصٍ أَوْ شَتٍّ أَوْ نَحْوِهَا كَمَا شَرَطَهُ الشَّافِعِيُّ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٩٥، ط: دار الفكر]
فَإِنَّ اسْمَ الدَّبَاغِ يَتَنَاوَلُ مَا يَقَعُ بِالتَّشْمِيسِ وَالتَّطْرِيبِ فَلَا يُقَيَّدُ بِشَيْءٍ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، الطهارة بالدباغ، ج ١ ص ١١٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۲۴) اِنَّ مَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالِدِّبَاغِ يَطْهَرُ بِالدَّكَاءِ ۱

ترجمہ: جس جانور کی کھال دباغت سے پاک ہو جاتی ہے ذبح کرنے سے بھی پاک ہو جاتی ہے۔
تشریح: اصول مذکورہ کا حاصل یہ ہے کہ جس طرح جانور کی کھال دباغت سے پاک ہو جاتی ہے اسی طرح ذبح کرنے سے بھی پاک ہو جاتی ہے، لیکن شرط یہ ہے کہ یہ ذبح کرنا ایسے شخص سے ہو جو ذبح کا اہل ہو، چنانچہ مجوسی کا ذبح کرنا اس کو پاک نہیں کرے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ ذبح کرنا دباغت کا کام دیتا ہے اس طور پر کہ نجس رطوبات کو زائل کر دیتا ہے، اور اسی طرح ذبح کرنا اس جانور کے گوشت کو بھی پاک کر دیتا ہے اگرچہ وہ ایسا جانور ہو جس کا گوشت نہیں کھایا جاتا، یعنی ذبح کرنے سے غیر ماکول اللحم کا گوشت بھی پاک ہو جاتا ہے، یہی وجہ ہے کہ اگر غیر ماکول اللحم جانور کو ذبح کر کے اس کا گوشت جیب میں رکھ کر نماز پڑھ لی تو نماز ہو جائے گی۔ ۲

۱ الہدایۃ: کتاب الطہارات، الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۴۰، ط: رحمانیہ

۲ (ثُمَّ مَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالِدِّبَاغِ يَطْهَرُ بِالدَّكَاءِ) يَعْنِي الدَّكَاءُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْأَهْلِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَإِنَّ دَكَاةَ الْمَجُوسِيِّ لَيْسَتْ مُطَهَّرَةً، وَذَكَرَ الضَّمِيرُ فِي (لَأَنَّهُ لَأَنَّ الدَّكَاءَ بِمَعْنَى الذَّبْحِ، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ عَمَلَ الدِّبَاغِ فِي إِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ النَّجَسَةِ) لَأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ اتِّصَالِهَا بِهِ، وَالدِّبَاغُ مُزِيلٌ بَعْدَ الْإِتِّصَالِ، وَلَمَّا كُنَّا الدِّبَاغُ بَعْدَ الْإِتِّصَالِ مُزِيلًا وَمُطَهِّرًا كَانَتْ الدَّكَاءُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِتِّصَالِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مُطَهَّرَةً. وَقَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ يَطْهَرُ لَحْمُهُ) أَيُّ لَحْمٍ مَا ذُبِحَ حَتَّى إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ مِنْ لَحْمِ الثَّعْلَبِ الْمَذْبُوحِ أَوْ نَحْوِهِ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ جَازَتْ صَلَاتُهُ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۹۵، ط: دار الكتب العلمية]
كُلُّ حَيَوَانٍ يَطْهَرُ بِالِدِّبَاغِ؛ يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالِدَّكَاءِ، فَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَطْهَرُ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ اسْمٌ لَجُمْلَةِ الْأَجْزَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا وَمَشَايِخِ بَلْخ: إِنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالِدِّبَاغِ يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالِدَّكَاءِ، فَأَمَّا اللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَنَحْوُهُمَا فَلَا يَطْهَرُ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ النَّجَاسَةَ لِمَكَانِ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ، وَقَدْ زَالَ بِالدَّكَاءِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الطهارة، فصل بيان ما يقع به التطهير، ج ۱ ص ۸۶، ط: دار الكتب العلمية]

(۲۵) اِنَّ الشَّيْءَ اِذَا لَمْ يَكُنْ فِيْهِ حَيَاةٌ لَا يَحِلُّهُ الْمَوْتُ. ①

ترجمہ: جب کسی چیز کے اندر حیات نہ ہو تو اس میں موت سراپت نہیں کرے گی۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ سے اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ مردار کے بال اور ہڈی پاک ہیں یعنی اگر مردار کے بال یا ہڈی وغیرہ پانی کے اندر گر جائے تو اس پانی سے وضو کرنا جائز ہے، اسی بات کو ثابت کرنے کے لئے موصوف نے اصول مذکورہ کو بطور دلیل عقلی کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ مردار کے تمام اجزاء ناپاک نہیں ہوتے بلکہ صرف وہ اجزاء ناپاک ہیں جن میں حیات ہو اور موت کی وجہ سے وہ حیات زائل ہوگئی، اور بال اور ہڈی وغیرہ ان چیزوں میں حیات نہیں ہوتی، کیونکہ ان میں سے اگر کسی چیز کو کاٹا جائے تو اس سے جانور کو تکلیف محسوس نہیں ہوتی، پس جب ان میں حیات نہیں اور اصول ذکر کیا جا چکا ہے کہ جس چیز کے اندر حیات نہ ہو تو موت اس میں حلول نہیں کرتی، لہذا ان چیزوں میں بھی موت حلول نہیں کرے گی، کیونکہ موت تو حیات کے زائل ہونے کا نام ہے اور وہ یہاں پر مفقود ہے۔ جب ان میں حیات نہیں ہے تو پھر ان کے مرنے یا مردار ہونے کا کوئی سوال ہی نہیں پیدا ہوتا، جب یہ مردار نہیں ہیں تو ناپاک بھی نہیں ہوں گے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطہارۃ، باب الماء الذی یجوز بہ الوضوء، ج ۱ ص ۴۰، ط: رحمانیہ

② (وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا) وَعَصَبُهَا (طَاهِرٌ) ذَكَرَهُ بِاعْتِبَارٍ اَنَّهُ اِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ هَلْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ اَوْ لَا؟ عِنْدَنَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ لِكَوْنِهَا طَاهِرَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَجَسٌ (لَا اَنَّهُ) اَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مِنْ اَجْزَاءِ الْمَيِّتِ) وَالْمَيِّتُ نَجَسٌ بِجَمِيعِ اَجْزَائِهِ. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ اَنْ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ اَجْزَاءِ الْمَيِّتِ نَجَسٌ، بَلْ النَّجَسُ مِنْهُ مَا كَانَ فِيْهِ حَيَاةٌ زَالَتْ بِالْمَوْتِ وَهَذِهِ الْاَشْيَاءُ لَا حَيَاةَ فِيْهَا حَتَّى لَا يَتَأَلَّمَ بِقَطْعِهَا الْحَيَوَانُ، فَاِنْ قَطَعَ قَرْنُ الْبَقَرَةِ لَا يُؤْلِمُهَا وَجَزْءُ صُوفِ الْغَنَمِ كَذَلِكَ فَلَا يَحِلُّهَا الْمَوْتُ اِذَا الْمَوْتُ زَوَالَ الْحَيَاةِ.

[العناية: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۹۶، ط: دار الفکر]

(وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ) لِأَنَّ الْحَيَاةَ لَا تُحِلُّهَا حَتَّى لَا تَتَأَلَّمَ بِقَطْعِهَا فَلَا يَحِلُّهَا الْمَوْتُ وَهُوَ الْمُنَجَّسُ، وَكَذَلِكَ الْعَصَبُ وَالْحَافِرُ وَالْخُفُّ وَالظِّلْفُ وَالْقَرْنُ وَالصُّوفُ وَالْوَبَرُ وَالرِّيشُ وَالسِّنُّ وَالْمِنْقَارُ وَالْمِخْلَبُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا) اَمْتَنَ بِهَا عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ.

[الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۱۶، ط: دار الکتب العلمیۃ]

(٢٦) إِنَّ مَسَائِلَ الْآبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَثَارِ دُونَ الْقِيَاسِ.

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ کنویں کے تمام مسائل اتباعِ آثار پر مبنی ہیں، اس میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، قیاس اس باب میں اس لئے معتبر نہیں کہ کنویں کے پانی میں دو قیاس متضاد ہیں۔ ایک قیاس کا تقاضہ تو یہ ہے کہ پانی ناپاک ہی نہ ہو اس لئے کہ کنویں میں نیچے سے مسلسل پانی نکلتا رہتا ہے، لہذا کنویں کا پانی آبِ جاری کے حکم میں ہوگا اور آبِ جاری نجاست گرنے سے ناپاک نہیں ہوتا۔ دوسرا قیاس یہ ہے کہ پانی پاک ہی نہ ہو، کیونکہ نجاست گرنے کی وجہ سے پانی ناپاک ہو گیا، کنویں کے اطراف، دیواریں اور کیچڑ ناپاک ہو گئے، اب جتنا پانی نکالیں گے اسی قدر نیچے سے آتا رہے گا اور وہ پانی اس ناپاک پانی سے مل کر خود ناپاک ہو جائے گا، پس یہ سلسلہ چلتا رہے گا اور کنویں کا پانی کبھی پاک نہیں ہوگا۔ اس لئے کنویں کے مسائل میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، یہ اتباعِ آثار پر مبنی ہیں۔ سلف کے اجماع کی وجہ محض کنویں کا پانی نکالنے سے کنواں پاک ہو جائے گا، اس کی دیواریں دھونا اور کیچڑ کا نکالنا واجب نہیں ہے۔ چھوٹے جانور میں کتنے ڈول نکالے جائیں؟ اس سے بڑے میں کتنے ڈول نکالے جائیں گے؟ کس صورت میں پورا پانی نکالا جائے گا؟ طہارت کس طرح ہوگی؟ یہ سب آثار پر مبنی ہیں۔ ❶

① (وَمَسَائِلُ الْبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَثَارِ دُونَ الْقِيَاسِ) لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تُطْمَئِنَّ الْبُيُوتُ كُلُّهَا طَمَأً لِنَجَسِ الْأَوْحَالِ وَالْجُدْرَانِ، وَإِمَّا أَنْ تَجَسَّسَ أَبَدًا إِذِ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ أَسْفَلِهِ فَكَانَ كَتَالْمَاءِ الْجَارِي. قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: اتَّفَقَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ مَاءَ الْبُيُوتِ فِي حُكْمِ الْمَاءِ الْجَارِي، إِلَّا أَنَّا تَرَكْنَا الْقِيَاسَ وَاتَّبَعْنَا الْأَثَارَ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ١ ص ٩٩، ط: دار الفكر]

وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَطْهَرَ أَصْلًا لِاخْتِلَاطِ النَّجَاسَةِ بِجَمِيعِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْجَارِ وَالْأَخْشَابِ
وغيرهما وَيَتَعَذَّرُ الْغُسْلُ أَوْ لَا يَتَنَجَّسُ اعْتِبَارًا بِالْمَاءِ الْجَارِي، لِأَنَّهَا كُلَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَعْلَاهَا
يَنْبُعُ مِنْ أَسْفَلِهَا لَكِنْ تُرِكَ الْقِيَاسُ لِلثَّأَرِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: مَسَائِلُ الْأَبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الثَّأَرِ =

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر کنویں میں اونٹ یا بکری کی ایک یا دو مینگنیاں گر پڑیں تو قیاساً پانی ناپاک ہو جائے گا اور استحساناً پانی ناپاک نہیں ہوگا، ایک دو مینگنیوں سے مراد قلیل مقدار ہے۔ قیاس کی دلیل یہ ہے کہ یہ ماءِ قلیل ہے، اور ماءِ قلیل میں نجاست گرنے سے وہ ناپاک ہو جاتا ہے، خواہ نجاست قلیل ہو یا کثیر ہو۔ استحسان کی دلیل یہ ہے کہ عام طور پر جنگلوں اور صحراؤں میں جو کنویں ہوتے ہیں ان کے سروں اور کناروں پر کوئی چیز روکنے والی نہیں ہوتی، مویشی جب پانی پینے آتے ہیں تو عموماً ان کے ارد گرد مینگنیاں کر دیتے ہیں، پھر ہوا کی وجہ سے وہ مینگنیاں کنویں میں گر جاتی ہیں، اس لئے ضرورت کی وجہ سے قلیل مقدار معاف ہے، چونکہ کثیر میں ضرورت نہیں ہے اس لئے وہ معاف نہیں ہے۔ ۲

= حَتَّى إِذَا خَرَجَ الْوَاجِبُ مِنْهَا حُكْمَ بَطْهَارَةٍ جَمِيعَ مَا فِيهَا وَذَلُّوْهَا وَيَدِ النَّارِ

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٣، ط: دار إحياء التراث]

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ١ ص ٢٠، ط: رحمانية

﴿قَوْلُهُ: لَا يَبْعُرَتْنِي إِبِلٌ وَغَنَمٌ﴾ أَيْ لَا يُنْزَحُ مَاءُ الْبُئْرِ بِوُقُوعِ بَعْرَتَيْ إِبِلٍ وَغَنَمٍ فِيهَا، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَنَجَّسَ الْمَاءُ مُطْلَقًا لَوْ قُوعِ النَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كَالْإِنَاءِ وَذِكْرُ لِيْلَاسْتِحْسَانِ طَرِيقَتَانِ الْأُولَى وَاخْتَارَهَا صَاحِبُ الْهَدَايَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا أَنَّ آبَارَ الْفُلُواتِ لَيْسَ لَهَا رُءُوسٌ حَاجِزَةٌ وَالْمَوَاشِي تَبْعُرُ حَوْلَهَا وَيُلْقِيهَا الرِّيحُ فِيهَا فَجُعِلَ الْقَلِيلُ عَفْوَاً لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْكَثِيرِ وَلَا فَرْقٌ عَلَى هَذَا بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ، وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ، وَالرُّوثِ وَالْبُعْرِ وَالْحَشَى، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَشْمَلُ الْكُلَّ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، ج ١ ص ١١٨، ط: دار الكتاب الاسلامي]

(فجعل القليل عفوا للضرورة) أى فإذا كان كذلك جعل القليل من البعر عفوا لأجل الضرورة، فلو أفسده القليل أدى إلى الحرج (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) وهو الذى ذكره هو أحد وجهى الاستحسان. قال فى المبسوط: للاستحسان وجهان أحدهما: أن فى القليل ضرورة، ووجهها ما ذكره المصنف. والوجه الثانى: لم يذكره المصنف وهو أن البعر شيء صلب =

(۲۸) اِنْ بَوَّلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَنَجِسٌ عِنْدَهُمَا. ①

ترجمہ: جس جانور کا گوشت کھایا جاتا ہے اس کا پیشاب امام محمد کے نزدیک پاک ہے، اور حضرات شیخین کے نزدیک ناپاک ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اس اصول سے قبل ایک اختلافی مسئلہ ذکر کیا ہے، اس اختلافی مسئلہ کی اصل وجہ اس اصول مذکورہ سے بیان کی ہے۔

مسئلہ یہ ہے کہ اگر کنویں میں بکری پیشاب کر دے تو حضرات شیخین کے نزدیک کنویں کا پورا پانی نکالا جائے گا، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک پانی کا نکالنا ضروری نہیں، البتہ اگر پیشاب پانی پر غالب ہو گیا تو اس صورت میں پانی مطہر (پاک کرنے والا) تو نہیں رہے گا البتہ طاہر (پاک) ہوگا۔ اس اختلاف کی اصل وجہ اس اصول مذکورہ سے بیان کی کہ جس جانور کا گوشت کھایا جاتا ہے اس کا پیشاب امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک پاک ہے، اگر قلیل پانی میں پڑ جائے تو اس کو ناپاک نہیں کرے گا، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے، اور حضرات شیخین کے نزدیک ماکول اللحم کا پیشاب ناپاک ہے، اگر ایک قطرہ بھی پانی میں گر گیا تو پانی نجس ہو جائے گا، لہذا بکری نے اگر کنویں میں پیشاب کر دیا تو تمام پانی نکالا جائے گا۔ ②

= وعلى ظاهرها رطوبة في الأمعاء كالغلاف له، وفيها لزوجة تمنع دخول الماء في أثائه.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في البشر، ج ۱ ص ۴۳۶، ط: دار الكتب العلمية]

لأن الغش إذا كان قليلاً لا يعتبر به؛ لأن الفضة لا تنطبع إلا بقليل الغش، فجعل القليل عفواً دون الكثير، فالفاصل بينهما بالغلبة فأيهما كان أغلب يعتبر به.

[البنية: كتاب الزكاة، فصل في الفضة، ج ۳ ص ۳۷۳، ط: دار الكتب العلمية]

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البشر، ج ۱ ص ۴۱، ط: رحمانیہ

② فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ بَوْلَ كُلِّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ نَجِسٌ، وَاخْتَلَفَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ نَجِسٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ طَاهِرٌ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلُ لَا يُفْسِدُهُ، وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ مَا لَمْ يَغْلُبْ عَلَيْهِ، وَاحتجَّ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَبَاحَ لِلْعَرَبِيِّينَ شُرْبَ أَبْوَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَلْبَانِهَا مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ =

(۲۹) إِنَّ التَّدَاوِيَّ بِالْمُحْرَمِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. ❶

ترجمہ: حرام چیز کے ذریعے علاج کرنا امام ابوحنیفہ کے نزدیک جائز نہیں ہے۔

تشریح: ما قبل میں صاحب ہدایہ نے ذکر کیا تھا کہ ماکول اللحم جانوروں کا پیشاب شیخین کے نزدیک ناپاک ہے، تو اسی پر ایک اور اصول کا تذکرہ کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ جب ان جانوروں کا پیشاب ناپاک ہے تو اس پیشاب کو بطورِ دواء کے استعمال کرنا بھی جائز نہیں ہے، کیونکہ پیشاب میں شفاء کا ہونا یقینی نہیں ہے، لہذا اس کو حرام سمجھتے ہوئے اعراض کیا جائے گا، اور اصول ہے کہ تدویٰ بالمحرّمات جائز نہیں ہے، لہذا ان جانوروں کے پیشاب کو بھی بطورِ دواء کے استعمال کرنا جائز نہیں ہے۔ ❷

= شِفَاءُكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَقَوْلُهُ: لَيْسَ فِي الرَّجْسِ شِفَاءٌ فَثَبَّتَ أَنَّهُ طَاهِرٌ (وَلَهُمَا) حَدِيثُ عَمَارٍ إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثَّوْبُ مِنْ خَمْسٍ وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا الْوَلُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ فَضْلِ وَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْوَلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطَّبَاعَ السَّلِيمَةَ تَسْتَحْبِثُهُ، وَتَحْرِيمُ الشَّيْءِ لَا لِاحْتِرَامِهِ وَكَرَامَتِهِ تَنْجِيسٌ لَهُ شَرْعًا؛ وَلَآنَ مَعْنَى النِّجَاسَةِ فِيهِ مَوْجُودٌ وَهُوَ الْإِسْتِغْدَارُ الطَّبِيعِيُّ لِاسْتِحَالَتِهِ إِلَى فُسَادٍ وَهِيَ الرَّائِحَةُ الْمُنْتِنَةُ، فَصَارَ كَرَوْنَةً وَكَبُولٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الطهارة، فصل في الطهارة الحقيقية، ج ۱ ص ۶۱، ط: دار الكتب العلمية] أَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ طَاهِرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلَ لَا يُنَجِّسُهُ وَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الْمَاءِ فَيَخْرُجَ عَنْ طَهْوَرِيَّتِهِ نَجَسًا. عِنْدَهُمَا إِنْ وَقَعَ مِنْهُ قَطْرَةٌ فِي الْمَاءِ أَفْسَدَتْهُ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في البشر، ج ۱ ص ۱۰۱، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البشر، ج ۱ ص ۴۱، ط: رحمانیہ

❷ مَطْلَبٌ فِي التَّدَاوِيِّ بِالْمُحْرَمِ (قَوْلُهُ أُخْتَلِفَ فِي التَّدَاوِيِّ بِالْمُحْرَمِ) فَفِي النَّهَايَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ يَجُوزُ إِنْ عَلِمَ فِيهِ شِفَاءٌ وَلَمْ يَعْلَمْ ذَوَاءً آخَرَ. وَفِي الْحَانِيَةِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَنَّ مَا فِيهِ شِفَاءٌ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا يَحِلُّ الْخَمْرُ لِلْعَطْشَانِ فِي الضَّرُورَةِ، وَكَذَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي التَّجْنِيسِ فَقَالَ: =

تشریح: چوہا اگر کنویں میں گر جائے تو اس کے نکالنے کے بعد بیس ڈول پانی نکالنے سے کنواں پاک ہو جائے گا، جب کہ وہ پھولا پھٹا نہ ہو۔ اسی طرح وہ جانور جو جسم و جثے میں چوہے کے ہم مثل ہیں جیسے گودیا، بھنگا وغیرہ اگر یہ بھی کنویں میں گر جائیں تو ان کا حکم بھی وہی ہے جو چوہے کا ہے یعنی بیس ڈول پانی نکالنا واجب ہے اور تیس ڈول تک نکالنا مستحب ہے۔ چوہے کا حکم روایت میں موجود ہے، لہذا دوسرے جانوروں کو جثے میں ہم مثل ہونے کی وجہ سے چوہے والا حکم

دیا گیا ہے۔ ۲

[رد المحتار: كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوى بالمحرم، ج ١ ص ٢١٠، ط: دار الفكر]

١٢) (والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجثة فأخذت حكمها) أى حكم الفأرة، وأشار بهذا إلى أن الأثر إلى ذكره وإن كتان ورد فى الفأرة يشمل كل حيوان قدر الفأرة فيأخذ حكمها، فيجب عشرون دلوا إلى ثلاثين.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ١ ص ٩٢٢، ط: دار الكتب العلمية]

يُنْزَحُ فِي الْفَارَةِ عَشْرُونَ دَلْوًا وَالْعُصْفُورَةُ وَنَحْوُهَا تُعَادِلُ الْفَارَةَ فِي الْجُثَّةِ فَأَحَدَتْ حُكْمَهَا.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ماء البئر، ج ١ ص ٢٨، ط: المطبعة الكبرى]

(۳۱) إِنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ①

ترجمہ: یقین شک کی وجہ سے زائل نہیں ہوتا۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو حضراتِ صاحبین کے مسلک کے ثبوت پر بطور دلیل کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر لوگوں نے کسی کنویں میں مرا ہوا جانور دیکھا لیکن یہ معلوم نہ ہو سکا کہ کب گرا ہے اور ابھی تک پھولا پھٹا بھی نہیں ہے، تو اس صورت میں حکم یہ ہے کہ اگر اس کنویں سے وضو کر کے نمازیں پڑھی ہیں تو ایک دن اور ایک رات کی نمازیں لوٹانا ضروری ہے اور جس چیز کو اس کنویں کا پانی لگا ہوا ہے بھی دھویا جائے گا۔

اور اگر وہ جانور پھول گیا یا پھٹ گیا تو اس صورت میں تین دن کی نمازوں کا اعادہ کرنا ضروری ہے، یہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کا مذہب ہے، اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک ان لوگوں پر کسی چیز کا اعادہ واجب نہیں ہے، جب تک یہ ثابت نہ ہو جائے کہ یہ جانور کب گرا ہے۔

صاحب ہدایہ نے حضراتِ صاحبین کے مسلک کو ثابت کرنے کے لئے اصول مذکورہ کو بطور دلیل کے ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ کنویں کا پانی بالیقین پاک تھا مگر اس میں مرا ہوا جانور پانے کی وجہ سے گزشتہ ایام میں اس کے ناپاک ہونے میں شک واقع ہو گیا اور اصول ہے کہ یقین شک سے زائل نہیں ہوتا، لہذا یہاں پر یقین شک کی وجہ سے زائل نہیں ہوگا، جب تک تحقیق سے معلوم نہ ہو جائے کہ یہ جانور کب گرا ہے تو گزشتہ ایام میں اس کے ناپاک ہونے کا حکم نہیں دیا جائے گا، اور ان پر کسی چیز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطہارات، فصل فی البئر، ج ۱ ص ۴۲، ط: رحمانیہ

② (لَاَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ) بَيَانُهُ أَنَّ الْمَاءَ كَانَ طَاهِرًا بَيَقِينَ وَوَقَعَ الشَّكُّ فِي نَجَاسَتِهِ فِيمَا مَضَى، وَالْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ فَلَا يُحْكَمُ بِالنَّجَاسَةِ إِلَّا زَمَانَ التَّيَقُّنِ بِوُقُوعِ النَّجَسِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ يَزُولُ بَيَقِينَ مِثْلِهِ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَا يَدْرِي مَتَى أَصَابَتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ. وَلَأَبَى حَنِيفَةَ أَنَّ لِمَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي الْبَيْرِ سَبَبًا ظَاهِرًا وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْمَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكُلُّ مَا لَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ يُحَالُ عَلَيْهِ كَمَنْ جَرَحَ إِنْسَانًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ يُحَالُ بِمَوْتِهِ عَلَى الْجِرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ، =

(۳۲) اِنَّ الشَّيْءَ اِنْ كَانَ لَهُ سَبَبًا ظَاهِرًا يُحَالُ بِهِ عَلَيْهِ. ①

ترجمہ: جب کسی چیز کا کوئی سبب ظاہری ہو تو حکم اسی ظاہری سبب پر لگایا جائے گا۔

تشریح: اصول یہ ہے کہ جب کسی چیز کا ظاہری سبب واضح ہو اور مسبب مخفی ہو تو حکم ظاہری سبب پر لگایا جائے گا۔ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ جانور کا پانی میں گرنا اس کی موت کا ظاہری سبب ہے تو اسی پر حکم لگایا جائے گا کہ یہ جانور پانی میں گرنے کی وجہ سے مرا ہے، اگرچہ یہ بھی احتمال موجود ہے کہ کسی اور سبب سے مر کر پانی میں گرا ہو، اب وقوع موت کس سے ہوئی یہ مخفی ہے، لہذا ظاہری سبب پر حکم لگائیں گے کہ جانور پانی میں گرنے کی وجہ سے مرا ہے، امر موہوم کا اعتبار نہیں ہوگا، جیسے کسی شخص نے کسی کو زخم لگایا وہ اسی کی وجہ سے صاحبِ فراش ہو گیا حتیٰ کہ مر گیا تو یہی کہا جائے گا کہ اس کی موت اس زخم کی وجہ سے واقع ہوئی ہے، اگرچہ اس کا بھی احتمال ہے کہ کسی اور سبب سے موت واقع ہوئی ہو، لیکن یہ احتمال موہوم ہے اس لئے حکم ظاہری سبب پر لگے گا۔ اسی طرح اگر کسی بستی میں کوئی لاش پائی گئی تو قسمت اس اہل محلہ پر لازم ہوگی، یہی ظاہری سبب ہے، اگرچہ اس کا بھی احتمال ہے کہ کسی اور علاقے والوں نے قتل کر کے لاش یہاں پھینکی ہو۔ اسی طرح اگر کسی کی گردن کے ساتھ سانپ لپٹا ہوا ہو اور وہ شخص مردہ پڑا ہو، تو یہاں ظاہری سبب پر حکم ہوگا کہ سانپ کے ڈسنے سے مرا ہے، اگرچہ یہ بھی احتمال موجود ہے کہ

= وَكَمِيتِ النَّوْتِ فِي عُنُقِهِ حَيَّةٌ فَإِنَّهُ يُحَالُ بِمَوْتِهِ عَلَى نَهْشِهَا، وَإِنْ أُحْتِمِلَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ بِغَيْرِ الْجُرْحِ وَالنَّهْشِ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُومَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُحَقَّقِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، إِلَّا أَنَّ الْإِتِّفَاحَ دَلِيلُ تَقَادُمِ الْعَهْدِ، وَأَدْنَى حَدِّ التَّقَادُمِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، أَلَا يُرَى أَنَّ مَنْ دُفِنَ بِأَلَا صَلَاةٍ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَسُخُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَيَقْدَرُ بِالثَّلَاثِ، وَعَدَمُ الْإِتِّفَاحِ وَالْتَفْسُخِ دَلِيلُ قُرْبِ الْعَهْدِ فَقَدَرْنَا هَؤُلَاءِ بِيَوْمٍ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْمَقَادِيرِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، فَإِنْ مَا دُونَهُ سَاعَاتٌ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهَا.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ۱ ص ۱۰۶، ۱۰۷، ط: دار الفكر]

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ۱ ص ۴۳، ط: ترجمانیہ

کسی اور سبب سے موت واقع ہوئی ہو۔ ❶

فصل فی الأسار و غیرہا

(۳۳) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَوْلَدُهُمَا وَمَاخِذُهُمَا وَاحِدًا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا حُكْمَ

صَاحِبِهِ. ❷

ترجمہ: جب کسی شی کی جائے پیدائش اور ماخذ ایک ہو تو حکم بھی دونوں کا ایک ہوگا۔

تشریح: اس کا حاصل یہ ہے کہ جب دو چیزیں ایک ہی جگہ سے پیدا ہوتی ہوں تو دونوں کا حکم یکساں ہوتا ہے، جیسے صاحب ہدایہ نے اس کی وضاحت کی ہے کہ ہر جاندار کے پسینہ کو اس کے سُر پر قیاس کیا جائے گا، یعنی جو حکم سُر کا ہوگا وہی اُس کے پسینہ کا ہوگا، اس لئے کہ پسینہ اور لعاب دونوں گوشت سے پیدا ہوتے ہیں اور اصول ہے کہ جب دو چیزیں ایک ہی جگہ سے پیدا ہوں تو دونوں کا حکم یکساں ہوتا ہے، لہذا یہاں پر پسینہ اور لعاب کا حکم بھی یکساں ہوگا۔ ❸

❶ السبب الظاهر لموت الفأرة الواقعة في البئر (وهو الوقوع في الماء في حال) أي فصار الحكم وهو نجاسة الماء (به) أي بالموت (عليه) أي الوقوع، وإن احتمل أن يكون الموت بغيره؛ لأن السبب الموهوم لا يضر في مقابلة السبب الظاهر كمن رأى إنسانا في عنقه حية ملفوفة يغلب على الظن أنها نهشته فقتلته كذا ذكره شمس الأئمة الكردي، وكن من جرح إنسانا فلم يزل صاحب فراش حتى مات، فإن الموت يضاف إلى الجرح، وإن احتمل أن يكون بسبب آخر كذا في "المبسوط"، وكذا لو وجد قتيل في محل يضاف القتل إلى أهلها، وإن احتمل أنه قتل في محل آخر ثم حمل إليها.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ۱ ص ۴۶۲، ط: دار الكتب العلمية]
وَلَاَنَّ لِّلْمَوْتِ سَبَبًا ظَاهِرًا وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْمَاءِ فَيَحَالُ بِالْمَوْتِ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْإِنْتِفَاحِ فِي الْمَاءِ دَلِيلُ قُرْبِ الْعَهْدِ فَقَدَرُ بَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَالْإِنْتِفَاحُ دَلِيلُ التَّقَادُمِ فَقَدَرُ بِالثَّلَاثِ لَا تَرَى أَنَّ مَنْ دُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْفَسَخُ

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۱۹، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الأسار، ج ۱ ص ۴۳، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ السُّورَ مُخْتَلِطٌ بِاللُّعَابِ، وَهُوَ وَالْعَرَقُ مُتَوَلَّدَانِ مِنَ اللَّحْمِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رُطُوبَةٌ بِهِ =

(۳۴) اِنْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ طَاهِرٍ فَهُوَ اَيْضًا طَاهِرٌ. ①

ترجمہ: جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ آدمی کا جھوٹا پاک ہے خواہ وہ مسلمان ہو یا کافر، جنبی ہو یا حائضہ، اسی طرح ان جانوروں کا جھوٹا بھی پاک ہے جن کا گوشت کھایا جاتا ہے، جیسے گائے، بکری، اونٹ وغیرہ، جب ان کا گوشت پاک ہے تو اس سے پیدا ہونے والا لعاب بھی پاک ہوگا۔ اسی مسئلے کے ثبوت پر موصوف نے اصول مذکورہ کو بطور دلیل کے پیش کیا ہے کہ پانی لعاب دہن ملنے کی وجہ سے جھوٹا ہوتا ہے اور لعاب پیدا ہوتا ہے گوشت سے اور ان جانوروں کا گوشت پاک ہے، اور اصول ہے کہ جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے، لہذا لعاب بھی پاک ہوگا اور جب لعاب پاک ہے تو جس چیز میں ان کا لعاب مخلوط ہوگا وہ چیز بھی پاک ہوگی۔ ②

= مُتَحَلِّلَةٌ مِنَ اللَّحْمِ فَأَخَذًا حُكْمَهُ.

[البحر الرائق: کتاب الطہارۃ، بول ما یؤکل لحمہ، ج ۱ ص ۱۳۲، ط: دار الکتاب الاسلامی]
(وَعَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ كَسُورِهِ) أَيْ حُكْمُ اللَّعَابِ وَالْعَرَقِ وَاحِدٌ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَوَلَّدٌ مِنَ اللَّحْمِ فَيُعْتَبَرُ عَرَقُ كُلِّ حَيَوَانَ بِسُورِهِ طَهَارَةً وَنَجَاسَةً وَكَرَاهَةً.

[مجمع الأنهر: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۳۶، ط: دار إحياء التراث]

① الهدایہ: کتاب الطہارات، فصل فی البئر، ج ۱ ص ۴۳، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَسُورُ الدَّامِيِّ وَالْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ) أَمَّا الدَّامِيُّ فَلِأَنَّ لُعَابَهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمِ طَاهِرٍ، وَإِنَّمَا لَا يُؤْكَلُ لِكِرَامَتِهِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الْجُنْبِ وَالظَّاهِرِ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

[البحر الرائق: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۱۳۳، ط: دار الکتاب الإسلامی]

(فَيَكُونُ حُكْمُهُ) أَيْ الْمَاءِ (حُكْمُ لُعَابِهِ) فَإِنْ كَانَ لُعَابُهُ طَاهِرًا فَلِأَنَّ طَاهِرًا وَإِنْ كَانَ نَجِسًا فَلِأَنَّ نَجِسًا يُنَزَّحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَشْكُوكًا فَلِأَنَّ مَشْكُوكًا يُنَزَّحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا فَمَكْرُوهٌ فَيُسْتَحَبُّ نَزْحُهُ. (وَسُورُ الدَّامِيِّ الظَّاهِرِ الْقِمِّ) سَوَاءً كَانَ جُنْبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَافِرًا (و) سُورُ (كُلِّ مَا يُؤْكَلُ كَذَلِكَ) أَيْ طَاهِرُ الْقِمِّ (طَاهِرٌ) لِأَنَّ لُعَابَهُمْ مُتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمِ طَاهِرٍ فَيَكُونُ الْمَخْلُوطُ بِهِ مِثْلَهُ.

[درر الحکام: کتاب الطہارۃ، ج ۱ ص ۲۷، ط: دار إحياء الكتب]

(۳۵) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَهُ حُكْمٌ فَمَا هُوَ دُونَهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ

بِالْأُولَى. ①

ترجمہ: جب کسی شی کا کوئی حکم ہو تو جو اس سے کمتر ہے وہ اس حکم میں بطریقِ اولیٰ داخل ہوگا۔
تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو حضراتِ احناف کے مسلک کے ثبوت پر بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ حضراتِ احناف کے نزدیک اگر کتا کسی برتن میں منہ ڈال دے تو اس برتن کو تین مرتبہ دھونا واجب ہے، اسی مسئلہ پر اصولِ مذکورہ کو پیش کیا (جو درحقیقت امام شافعی رحمہ اللہ کو الزامی جواب ہے) کہ جس چیز کو کتے کا پیشاب لگے وہ تین بار دھونے سے پاک ہو جاتی ہے، تو جس چیز کو اس کا جھوٹا لگ جائے حالانکہ وہ اس کے پیشاب سے نجاست میں کمتر ہے تو بدرجہ اولیٰ تین مرتبہ دھونے سے پاک ہو جائے گی جیسا کہ اصول میں ہے۔ کتے کے جھوٹے کو اس کے پیشاب سے کم اس لئے کہا کہ کتے کے پیشاب کی طہارت کا کوئی قائل نہیں ہے اور اس کے جھوٹے کو امام مالک رحمہ اللہ طہر کہتے ہیں۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطہارات، فصل فی الآسار، ج ۱ ص ۴۴، ط: رحمانیہ

② (وَلَاَنَّ مَا يُصِيبُهُ بَوْلُهُ يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ) أَيْ بِالِاتِّفَاقِ. وَقَوْلُهُ: (فَمَا يُصِيبُهُ سُورُهُ وَهُوَ دُونُهُ) لِأَنَّ مَالِكًا يَقُولُ بِطَهَارَةِ سُورِهِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ فَإِذَا طَهَرَ بَوْلُهُ بِالثَّلَاثِ فَلَاَن يَطْهَرُ سُورُهُ (أُولَى).

[العناية: کتاب الطہارۃ، فصل فی الآسار، ج ۱ ص ۱۰۹، ط: دار الفکر]

وَلَنَا مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يَغْسِلُ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُوَ الرَّاَوِيُّ لَا شُرَاطَ السَّبْعِ، وَعِنْدَنَا إِذَا عَمِلَ الرَّاَوِيُّ بِخِلَافِ مَا رَوَى أَوْ أَفْتَى لَا تَبْقَى رِوَايَتُهُ حُجَّةً لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَيَعْمَلَ أَوْ يُفْتِيَ بِخِلَافِهِ إِذْ تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ فَدَلَّ عَلَى نُسْخِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ حِينَ كَانَ يُشَدَّدُ فِي أَمْرِ الْكَلَابِ، وَيَأْمُرُ بِقَتْلِهَا قَلْعًا لَهُمْ عَنْ مُخَالَطَتِهَا، ثُمَّ تَرَكَ وَهَذَا كَمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَتَانَ يَأْمُرُ بِكُسْرِ الْأَوَانِي حِينَ كَانَ يُشَدَّدُ فِي الْخَمْرِ قَلْعًا لَهُمْ عَنْهَا وَحَسْمًا لِمَادَّتِهَا ثُمَّ نَهَى عَنْ كُسْرِ الْأَوَانِي أَوْ تَحْمِلِ السَّبْعِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ =

ترجمہ: جو چیز کسی نجس چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوتی ہے۔

تشریح: اس سے قبل صاحبِ ہدایہ نے ایک اصول ذکر کیا تھا کہ جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے لیکن یہاں سے اس کے برخلاف ایک اور اصول کا ذکر کیا ہے کہ اگر وہ چیز کسی نجس سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوگی۔ صاحبِ ہدایہ نے اس کو ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ حضراتِ احناف کے ہاں بہائمِ درندوں (شیر، چیتا، بھیڑیا اور ہاتھی وغیرہ) کا جھوٹا ناپاک ہے، وجہ یہ ہے کہ درندوں کا گوشت ناپاک ہے اور لعاب اسی سے پیدا ہوتا ہے اور اصول ہے کہ جو نجس چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوگی اور لعاب کے پاک اور ناپاک ہونے میں گوشت کا اعتبار ہے، یعنی اگر گوشت ناپاک ہے تو اس کا لعاب بھی ناپاک ہوگا، تو چونکہ ان درندوں کا گوشت ناپاک ہے تو ان کا جھوٹا بھی ناپاک ہوگا جو ان کے گوشت سے پیدا ہوتا ہے۔ ۲

=عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلْبِ يَلْغُ فِي الْإِنَاءِ أَنَّهُ يُغَسَّلُ ثَلَاثًا أَوْ حَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَخَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ السَّيُّعُ وَاجِبًا لِمَا خَيْرُهُ، ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ جَعَلَ الْعَذَذَ تَعَبُّدًا فِي وُلُوغِ الْكَلْبِ وَعَدَاهُ إِلَى الْبَوْلِ وَإِلَى رُطُوبَةٍ أُخْرَى مِنَ الْكَلْبِ وَإِلَى الْخِنْزِيرِ. وَالشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ تَعَبُّدًا لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ، وَقَدَّرَهُ أَصْحَابُنَا بِالثَّلَاثِ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ لِمَا رَوَيْنَاهُ وَلِحَدِيثِ الْمُسْتَقِظِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٢، ط: دار الكتب الإسلامية]

① الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ج ١ ص ٢٢، ط: رجمانية

١٢ (وَالثَّالِثُ نَجَسٌ، وَهُوَ سُورُ الْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ) أَمَّا الْخِنْزِيرُ فَلِأَنَّهُ نَجَسٌ الْعَيْنِ وَلُعَابُهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ لَحْمِهِ. وَأَمَّا الْكَلْبُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوغِهِ ثَلَاثًا، وَفِي رِوَايَةٍ سَبْعًا، وَلِسَانُهُ يَلْقَى الْمَاءَ دُونَ الْإِنَاءِ فَكَانَ أَوْلَى بِالنَّجَاسَةِ. وَأَمَّا سِبَاعُ فَلِأَنَّ فِيهِ لُعَابَهَا، وَإِنَّهُ نَجَسٌ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ لَحْمٍ نَجَسٍ كَاللَّبَنِ.

[الاختيار لتعليق المختار: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٩١، ط: دار الكتب العلمية]

وَأَمَّا نَجَاسَةُ سُورِ الْخُزْزِيرِ فَلَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ نَجَسُ الْعَيْنِ، وَأَمَّا سُورُ سَبَاحِ الْبَهَائِمِ فَلِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ =

ترجمہ: جب اولہ اباحت اور حرمت متعارض ہو جائیں یا صحابہ کرام کا اختلاف تو اس صورت میں حکم میں شک پیدا ہو جائے گا۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ جب کسی چیز کے مباح اور حرام ہونے میں دلائل متعارض ہو جائیں، یا صحابہ کے درمیان اُس مسئلہ میں اختلاف ہو تو شک پیدا ہو جاتا ہے، یقینی طور پر کسی ایک جہت کا فیصلہ نہیں کیا جائے گا، ایسی صورت میں توقف کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ نے فرمایا کہ گدھے کے جھوٹے میں شک کے دو سبب ہیں، ایک تو یہ ہے کہ اس کے مباح ہونے اور حرام ہونے میں دلائل مختلف ہیں، چنانچہ روایت میں ہے کہ غالب بن ابجر نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے دریافت کیا کہ ہمارے ہاں قحط سالی ہے، میرے پاس ہمارے گھروالوں کو کھلانے کے لئے فر بہ گدھوں کے علاوہ کچھ بھی نہیں ہے، اور آپ نے پالتو گدھوں کو حرام قرار دیا ہے، تو آپ نے فرمایا:

ترجمہ: اپنے گھر والوں کو فرہنگدہوں کا گوشت کھلاؤ۔

یہ حدیث گدھے کے گوشت کی حلت پر دلالت کرتی ہے۔

حضرت خالد بن ولید رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے گھوڑے، خنجر، گدھے اور چیر پھاڑ دینے والے درندوں کے گوشت سے منع فرمایا ہے:

= مِنْ لَحْمِهِ وَلَحْمُهُ حَرَامٌ نَجَسٌ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

① [الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ج ١ ص ٢٥، ط: رحمانيه]

٢٦] سنن أبي داود: كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية، ج ٣ ص ٣٥٦، رقم

الحديث: ٣٨٠٩، ط: المكتبة العصرية]

نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحُمْرِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. ❶

یہ حدیث گدھے کے گوشت کی حرمت پر دلالت کرتی ہے۔

دوسرا سبب یہ ہے کہ گدھے کے جھوٹے کے پاک اور ناپاک ہونے میں صحابہ کا اختلاف ہے، حضرت عبداللہ بن عمر رضی اللہ عنہ سے اس کا ناپاک ہونا منقول ہے اور حضرت عبداللہ بن عباس رضی اللہ عنہ سے اس کا پاک ہونا مروی ہے۔ تو اولہ اور صحابہ کے اختلاف کی وجہ سے اس میں شک آگیا، اس لئے فقہی کتب میں ”سؤر الحمار والبغل مشکوک“ کے الفاظ آئے ہیں۔ ❷

❶ [السنن الكبرى للنسائي: كتاب الوليمة، تحريم لحوم الخيل، ج ۶ ص ۲۲۳، رقم الحديث:

۶۶۰۶، ط: مؤسسة الرسالة]

❷ العنانية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج ۱ ص ۱۱۵، ط: دار الفكر/ البناية: كتاب

الطهارة، فصل في الآسار، ج ۱ ص ۴۹۱، ۴۹۲، ط: دار الكتب العلمية

(وَالْحِمَارُ وَالْبُغْلُ مَشْكُوكٌ) أَيُّ سُوْرُهُمَا مَشْكُوكٌ فِيهِ أَمَّا الْحِمَارُ فَلِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ يَوْمَ خَيْبَرَ بِإِكْفَاءِ الْقُدُورِ مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَالَ إِنَّهُ رَجَسٌ وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَا بُجْرَ بْنِ غَالِبٍ حِينَ قَالَ لَهُ لَيْسَ لِي إِلَّا حَمِيرَاتٌ كُلُّ مَنْ سَمِينِ مَالِكٍ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ كُلُّ مَا يَعْتَلِفُ الْقَتْلَ وَالتَّبْنَ فَسُوْرُهُ طَاهِرٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إِنَّهُ رَجَسٌ، وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْكَلْبَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ مَا كُولِ اللَّحْمِ وَيُشَبِّهُ الْهَرَّةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُرْبِطُ فِي الدُّوْرِ وَالْأَفْيِيَةِ فَتَعَارَضَتْ الْأَدِلَّةُ فِيهِ فَوَقَعَ الشَّكُّ ثُمَّ قِيلَ الشَّكُّ فِي طَهَارَتِهِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ يُشَبِّهُ الْكَلْبَ مِنْ وَجْهِ وَالْهَرَّةَ مِنْ وَجْهِ وَقِيلَ فِي طَهْرِيَّتِهِ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْهَرَّةَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَيَكُونُ طَهُرًا بِاعْتِبَارِهِ، وَيُفَارِقُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَضَائِقَ وَلَا يَصْعَدُ الْعُرْفَ فَكَانَ الْبُلُوْى فِيهِ دُونَهَا فِي الْهَرَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَهُرًا بِاعْتِبَارِهِ فَأَوْجَبَ الشَّكُّ فِي الطَّهْوَرِيَّةِ وَقِيلَ الشَّكُّ فِي الطَّهَارَةِ وَالطَّهْوَرِيَّةِ جَمِيعًا، وَأَمَّا الْبُغْلُ فَهُوَ مِنْ نَسْلِ الْحِمَارِ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ هَكَذَا.

[تبیین الحقائق: کتاب الطهارة، ج ۱ ص ۳۲، ط: دار الكتاب الإسلامی]

ترجمہ: جب کوئی حدیث مشہور ہو اور اس پر صحابہ کرام نے عمل کیا ہو تو ایسی مشہور حدیث سے کتاب اللہ پر زیادتی کرنا جائز ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے امام صاحب کے مسلک کو ثابت کیا ہے، نیز یہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کی دلیل کا جواب بھی ہے۔

مسئلہ کا حاصل یہ ہے کہ اگر نبیزِ تمر کے علاوہ کوئی پانی موجود نہ ہو تو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نبیزِ تمر سے وضو کرنا جائز ہے اور تیمم نہ کیا جائے، جس کی دلیل حدیثِ لیلۃ الجن ہے، جس میں حضرت عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے نبیزِ تمر سے وضو کیا اور فرمایا ”تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ“ اس کے برخلاف امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک نبیزِ تمر سے وضو کرنا جائز نہیں ہے، فرماتے ہیں کہ حدیثِ لیلۃ الجن آیتِ تیمم سے منسوخ ہے۔ صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ حدیثِ لیلۃ الجن آیتِ تیمم سے منسوخ نہیں ہے، اس لئے کہ حدیثِ لیلۃ الجن مشہور ہے اور صحابہ کرام کی جماعت کا اس پر عمل بھی رہا ہے اور اصول ہے کہ جو حدیث مشہور ہو اور اس پر صحابہ نے عمل بھی کیا ہو تو ایسی مشہور حدیث سے کتاب اللہ پر زیادتی کرنا جائز ہے، لہذا یہاں پر چونکہ یہ حدیث مشہور بھی ہے اور صحابہ کی ایک جماعت کا عمل بھی رہا ہے تو اب آیتِ تیمم پر حدیث سے زیادتی جائز ہے، لہذا نبیزِ تمر سے وضو کرنا جائز ہوگا۔

اس اصول کی زیادہ واضح مثال مطلقہ ثلاثہ کی ہے، یہ شوہر اول کے لئے اس وقت تک حلال نہیں ہوگی جب تک کہ شوہر ثانی اس کے ساتھ خلوتِ صحیحہ یا جماع نہ کرے، یہ قید احادیثِ مشہورہ سے ثابت ہے جو کتاب اللہ پر زیادتی ہے۔

نوٹ: امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کا اس مسئلہ میں رجوع ثابت ہے، فتویٰ امام ابو یوسف رحمہ اللہ

باب التيمم

ترجمہ: جب عجز حقیقتاً ثابت ہو جائے تو اس کا اعتبار کرنا ضروری ہوتا ہے۔

❶ (وبمثلله) أى بمثل هذا الحديث (يزاد على الكتاب وتمسكه) أى وتمسك هذا الحديث مبنى على الكتاب كما فى المطلقة ثلاثا فإنه يراد الدخول عليه بالحديث المشهور.

[البنية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج ١ ص ٥٠٦، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ وَيُقَدِّمُ التَّيْمَمَ عَلَى نِيَّةِ التَّمْرِ) اِعْلَمَ أَنَّهُ رَوَى فِي النَّيِّدِ عَنِ الْإِمَامِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ: الْأُولَى وَهِيَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهِ التَّيْمَمَ. الثَّانِيَةُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَسُورِ الْحِمَارِ، وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَرَجَحَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ. وَالثَّالِثَةُ: التَّيْمَمُ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَخِيرُ، وَقَدْ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْإِمَامَةُ الثَّلَاثَةُ وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُصَحَّحُ الْمُخْتَارُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَنَا بَحْرٌ.

[ردالمختار: كتاب الطهارة، باب المياه، فصل في البئر، ج ١ ص ٢٢٤، ط: دار الفكر]

وَرَوَى أَسَدُ بْنُ نَجْمٍ وَنُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَالْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْآخِرُ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. كَذَا فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْإِمَامِ قَاضِي خَانَ وَالْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي الْعَيْنِ شَرْحِ الْكُنْزِ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الطهارة، الباب الثالث، الفصل الثاني، ج ١ ص ٢٢، ط: دار الفكر]

② الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٩٢، ط: رحمانية

(٢٠) إِنَّ النَّائِمَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. ٢

تشریح: صاحب ہدایہ کا مقصود اس اصول سے یہ ہے کہ سویا ہوا شخص بھی پانی پر قادر شمار ہوگا، چنانچہ اگر کوئی مقیم سونے کی حالت میں پانی سے گزرا تو اس کا تیمم باطل ہو جائے گا، اس لئے کہ یہ حکماً پانی پر قادر ہے کیونکہ یہ شخص پانی کے استعمال سے ایسے عذر (نہند) کی وجہ سے عاجز ہوا جو خود اس کی جانب سے پیدا ہوا ہے، لہذا اس کو معذور نہیں سمجھا جائے گا، اس کا تیمم باطل ہو جائے گا۔ ۳

① (أَوِ الْجُنُبِ فِي الْمِصْرِ) أَيِ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ فِي الْمِصْرِ (لِخَوْفِ الْبُرْدِ جَاَزَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ ثُمَّ إِنْ رُخِصَ التَّيَمُّ بِسَبَبِ الْبُرْدِ ثَابِتَةٌ لِلْمُحَدِّثِ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ السَّرْحُصِيُّ.

(أن العجز ثابت حقيقة) إذ الغرض خوف الهلاك مع وجود الماء ومشروعية التيمم لدفع الحرج وهو شامل لهما (فلا بد من اعتباره) ولو كان نادراً في المصر إذا تحقق فلا بد أن يجب الخروج عند عهده، ولهذا لو عدم الماء في المصر يتيمم ولو كان نادراً.

② الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥١، ط: رجمانية

٢٠ بَانَ النَّوْمُ فِي حَالَةِ السَّفَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْعُرُ بِالْمَاءِ نَادِرٌ خُصُوصًا عَلَى وَجْهِ لَا يَتَخَلَّلُهُ الْقِطْطَةُ الْمُشْعِرَةُ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ نَوْمُهُ فَجُعِلَ كَالِقِطْطَانِ حُكْمًا أَوْ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ وَلَا كَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَاءِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْهَدَايَةِ وَالنَّائِمِ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[منحة الخالق: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٦١، ط: دار الكتاب الاسلامي] =

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ تیمم جس چیز سے کیا جائے اس کا خود پاک ہونا ضروری ہے، تیمم کرنے والے کے لئے مٹی پاک کرنے کا آلہ ہے، لہذا جس طرح پانی پاک کرنے کا آلہ ہے اور بذاتِ خود پاک ہے، اسی طرح مٹی کا بھی بذاتِ خود پاک ہونا ضروری ہے۔ ۲

(٣٢) إِنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقِّقِ. ٣

ترجمہ: غالب گمان امر متحقق کی مانند ہے۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ اگر کسی چیز کے ملنے کا غالب گمان ہو کہ وہ مل جائے گی تو وہ

= وَالنَّائِمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا وَخَائِفُ السَّبْعِ عَاجِزٌ حُكْمًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْخَائِفِ أَنَّ النَّوْمَ فِي حَالَةِ السَّفَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْعُرُ بِالْمَاءِ نَادِرٌ خُصُوصًا عَلَى وَجْهِ لَا يَتَخَلَّلُهُ الْيَقَظَةُ الْمُشْعِرَةُ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ نَوْمُهُ كَالْيَقَظَانِ حُكْمًا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٢٢، ط: المطبعة الخيرية]

① الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٢، ط: زحمانية

❶ (ولا يَتِيْمُ إِلَّا بَصْعِدِ طَاهِرٍ لِأَنَّ الطَّيِّبَ) المذكور في قَوْلِهِ تَعَالَى: (صَعِيدًا طَيِّبًا) (أُرِيدَ بِهِ الطَّاهِرُ فِي النَّصِّ) بالإجماع، إذ طَهَارَةُ التُّرَابِ شَرْطٌ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَنْ دَاوُدَ: وَالتُّرَابُ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ جَازٌ، وَيَجُوزُ التَّيْمُّ بِالتُّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ عِنْدَنَا.

[البنية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٥٥٠، ط: دار الكتب العلمية]

(ولا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطاهر) لأن الطيب أريد به الطاهر، ولأنه آلة التطهير، فلا بد من طهارته في نفسه كالماء .

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٣٢، ط: المكتبة العلمية]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٢، ط: رحمانيه

ایسے ہے کہ گویا وہ چیز حقیقتاً موجود ہے۔ صاحب ہدایہ نے اسی اصول کو سمجھانے کے لئے ایک مثال ذکر کی ہے کہ اگر پانی موجود نہ ہو اور یہ امید ہو کہ نماز کے آخری وقت تک پانی مل جائے گا تو اس صورت میں نماز کو آخر وقت تک مؤخر کرنا مستحب ہے اور اگر امید نہ ہو تو خواہ مخواہ مؤخر نہ کرے، لیکن روایت اصول کے علاوہ میں حضرات شیخین سے مروی ہے کہ اگر پانی ملنے کی امید ہو تو اس صورت میں نماز کو مؤخر کرنا لازم ہے، اس پر اصول کو ذکر کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ ظن غالب متحقق کی مانند ہے، اگر پانی ملنے کی امید اور غالب گمان ہو تو اس صورت میں تیمم نہ کرے بلکہ نماز کو آخر وقت تک مؤخر کر دے، جیسا کہ پانی کی موجودگی میں تیمم جائز نہیں، اسی طرح پانی کے ملنے کی امید کی صورت میں بھی تیمم جائز نہیں بلکہ آخری وقت تک انتظار کرے اور نماز کو مؤخر کرے۔ ①

(۴۳) إِنَّ الْعُجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بَيِّقِينَ مِثْلَهُ. ②

ترجمہ: جب عجز حقیقتاً ثابت ہو تو اس کا حکم زائل نہیں ہوتا مگر اسی جیسے یقین کے ساتھ۔

① (وَيُسْتَحَبُّ لِرَاجِي الْمَاءِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ) فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِيَقَعَ الْأَذَاءُ بِأَكْمَلِ الطَّهَارَتَيْنِ لَكِنْ لَا يُبَالِغُ فِي التَّأْخِيرِ لِثَلَاثَتَقَعِ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ. وَعَنْ الشَّيْخَيْنِ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأُصُولِ أَنَّ التَّأْخِيرَ حَتْمٌ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقِّقِ وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْعُجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بَيِّقِينَ مِثْلَهُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ بِدُونِ الرَّجَاءِ لَا يُؤَخَّرُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ۱ ص ۴۳، ط: دار إحياء التراث]

(لأن غالب الرأي كالمحقق) ولهذا وجب العمل بخبر الواحد، والقياس يؤيده، قال الله تعالى: (فَامْتَحِنُوهُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُمْ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) علق عند الرد إليهم بالعلم بكونهن مؤمنات، والعلم بذلك لا يكون إلا لغالب الرأي وهو كالثابت حقيقة

[البنية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ۱ ص ۵۵۴، ط: دار الكتب العلمية]

② الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ۱ ص ۵۲، ط: رحمانیہ

(۴۴) لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ. ۲

ترجمہ: بغیر علم کے قدرت حاصل نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو ذکر کر کے حضراتِ طرفین کا مسلک ثابت کیا ہے اور اسے بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے۔

طرفین کے ہاں اگر مسافر پانی کجاوے میں رکھ کر بھول گیا اور تیمم کر کے نماز پڑھ لی تو اس شخص پر نماز کا اعادہ واجب نہیں ہے، وجہ یہ ہے کہ پانی پر قادر ہونا بغیر علم کے نہیں ہو سکتا اور اس کو علم بھی نہیں ہے اور اصول ہے کہ بغیر علم کے قدرت حاصل نہیں ہوتی، تو جب اس کو معلوم ہی نہیں تو قدرت نہ ہوئی اور جب قدرت نہیں تو اسے پانی حاصل بھی نہیں ہوا، اور پانی حاصل نہ ہونے کی

① [حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٢٢، ط:

دار الكتب العلمية

وَوَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةٌ فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بَيِّقِينَ مِثْلِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ بَدُونِ الرَّجَاءِ لَا يُؤَخَّرُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٢٣، ط: دار إحياء التراث]

② الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٣، ط: رجمانية

(٢٥) إِنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ. ٢

ترجمہ: ضرر کو ساقط کر دیا گیا ہے۔

تشریح: حاصل یہ ہے کہ اگر رفیق سفر کے پاس پانی ہو تو حکم یہ ہے کہ تیمم کرنے سے قبل اس سے مانگنا ضروری ہے، اگر دیدے تو فبہا ورنہ تیمم کر کے نماز پڑھے۔ لیکن اگر رفیق سفر پانی قیمتاً دیتا ہے اور مسافر شخص پانی لینے پر قادر ہے، تو اس کی تین صورتیں ہیں:

۱..... وہ مثل قیمت کے عوض فروخت کرے۔

۲..... غبن یسیر کے ساتھ فروخت کرے۔

۳..... غبنِ فاحش کے ساتھ فروخت کرے۔

پہلی دونوں صورتوں میں تیمم جائز نہیں کیونکہ ان دونوں صورتوں میں وہ پانی لینے پر قادر ہے۔
البتہ تیسری صورت میں تیمم جائز ہوگا، اسی تیسری صورت کی وجہ صاحب ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے ذکر کی ہے کہ غبنِ فاحش برداشت کرنے میں اسے ضرر لاحق ہوگا، حالانکہ اصول ہے کہ ضرر ساقط کیا گیا ہے، اس لئے کہ مسلمان کا مال اسی طرح قابلِ احترام ہے جیسا کہ اس کی جان قابلِ احترام ہے اور جان کے سلسلہ میں ضرر ساقط ہے، لہذا مال کا ضرر بھی ساقط ہوگا، تو غبن

❶ (لا قدرة بدون العلم) فلا يكون واجداً، والنص شرط عدم الوجود وهو القدرة أشار إليه بقوله: (وهو المراد بالوجود) أى القدرة هى التى أريدت بالوجود فى القرآن والحديث لأنه لم يرد بقوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا) عدم الماء حقيقة، وإنما المراد به لم تقدرُوا على استعمال الماء فتيمموا، ألا ترى أن المريض يتيمم مع وجود الماء حقيقة؛ لأنه غير قادر على استعماله.

[البنية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٥٦٢، ط: دار الكتب العلمية]

وَلَهُمَا أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ بَدُونِ الْعِلْمِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْوُجُودِ، وَمَاءُ الرَّحْلِ مُعَدٌّ لِلشَّرْبِ لَا لِلِاسْتِعْمَالِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٢٣، ط: داء إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٣، ط: رجمانيه

باب المسح علی الخفین

(۴۶) إِنَّ مَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ. ۲

ترجمہ: جو چیز خلاف قیاس ہو تو جس حکم کے ساتھ شریعت وارد ہوئی ہے اس کی پوری پوری رعایت کی جائے گی۔

تشریح: صاحب ہدایہ فرماتے ہیں کہ موزوں کے ظاہر پر مسح کرنا ضروری ہے، اور اگر کسی نے موزوں کے باطن پر مسح کیا یا ایڑی یا پنڈلی پر تو یہ جائز نہیں ہوگا، کیونکہ موزے پر مسح کرنا خلاف

۱ (وَلَوْ أَبَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِلَّا بِثَمَنِ الْمِثْلِ) هَذِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ إِمَّا أَنْ أُعْطَاهُ بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَعُزُّ فِيهَا الْمَاءُ، أَوْ بِالْغَبَنِ الْيَسِيرِ، أَوْ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ. فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ التَّيْمُمُ لِتَحْقِيقِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْبَدْلِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَاءِ فَيَمْتَنِعُ جَوَازُ التَّيْمُمِ، كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ثَمَنِ الرِّقَبَةِ تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ. وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ لَوْجُودِ الضَّرَرِ، فَإِنَّ حُرْمَةَ مَالِ الْمُسْلِمِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ، وَالضَّرَرُ فِي النَّفْسِ مُسْقِطٌ فَكَذَا فِي الْمَالِ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ۱ ص ۱۴۲، ط: دار الفكر]

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ إِمَّا أَنْ أُعْطَاهُ بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَعُزُّ فِيهَا الْمَاءُ أَوْ بِالْغَبَنِ الْيَسِيرِ أَوْ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ التَّيْمُمُ لِتَحْقِيقِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْبَدْلِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَاءِ كَالْقُدْرَةِ عَلَى ثَمَنِ الرِّقَبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُمُ لَوْجُودِ الضَّرَرِ، فَإِنَّ حُرْمَةَ مَالِ الْمُسْلِمِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ وَالضَّرَرُ فِي النَّفْسِ مُسْقِطٌ فَكَذَا فِي الْمَالِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَنَظِيرُهُ الثُّوبُ النَّجَسُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَاءٌ، فَإِنَّهُ يُصَلَّى فِيهِ وَلَا يَلْزَمُهُ قَطْعُ الثُّوبِ مِنْ مَوْضِعِ النِّجَاسَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ۱ ص ۱۷۱، ط: دار الكتاب الاسلامي]

۲ الهداية: كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ج ۱ ص ۵۶، ط: رحمانیہ

ترجمہ: سفر کی رخصت بغیر سفر کے باقی نہیں رہتی۔

① (لَأنَّهُ مَعْدُولٌ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ) إِذِ الْقِيَاسُ أَلَّا يَقُومَ الْمَسْحُ الَّذِي لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ مَقَامَ الْغَسْلِ الَّذِي يُزِيلُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُهُ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ بَاطِنُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفَّيْنِ دُونَ بَاطِنِهِمَا.

[العناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٢٩، ط: دار الفكر]

٢٦) ولو أقام وهو مسافر إن استكمل مدة الإقامة نزع لأن رخصة السفر لا تبقى بدوننه، وإن لم يستكمل أتمها؛ لأن هذا مدة الإقامة) وهى يوم وليلة مدة الإقامة (وهو مقيم) أى والحال أنه مقيم فيتمها.

[البنية: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج ١ ص ٦٠٢، ط: دار الكتب العلمية] =

باب الحيض والاستحاضة

(۴۸) إِنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ الْحَاقَّ غَيْرَهُ بِهِ. ❶

ترجمہ: شریعت کی بیان کردہ مقدار (اندازہ شرعی) اپنے ساتھ دوسرے کے الحاق سے مانع ہوتی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کے ذریعہ اقل حیض اور اکثر حیض کی مدت کی تعیین کی ہے کہ ہمارے نزدیک حیض کی اقل مدت تین دن اور اکثر مدت دس دن ہے، تین دن سے کم اور دس دن سے زائد جو خون ہوگا وہ استحاضہ کہلائے گا، اسی کی وجہ موصوف نے اس اصول سے ذکر کی ہے کہ وہ استحاضہ کا خون اس لئے کہلائے گا کیونکہ شریعت کا کسی چیز کو مقدار کرنا اس بات سے مانع ہے کہ اس کے ساتھ کوئی دوسری چیز لاحق کی جائے، لہذا جو خون تقدیر شرع سے کم یا زائد ہوگا وہ حیض نہیں بلکہ استحاضہ ہوگا، شریعت نے حیض کی اقل اور اکثر دونوں مدت متعین کر دی ہے، لہذا شریعت کی متعین کردہ مدت سے جو چیز بھی کم یا زائد ہوگی وہ متعین بہ الشرع سے خارج ہوگی۔ ❷

= (وَلَوْ أَقَامَ مُسَافِرٌ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ نَزَعَ، وَإِلَّا يَتِمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً) لِأَنَّ رُحْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِدُونِهِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج ۱ ص ۵۱، ط: دار الكتاب الاسلامی]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، ج ۱ ص ۶۰، ط: رحمانیہ

❷ (لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به) أي غير تقدير الشرع بتقدير الشرع لأن العقل لا

ابتداء له في المقادير، ويقال: إن الدم الزائد والناقص إما أن يكون دم حيض، أو نفاس، أو

استحاضة، فانتفى الأولان فتعين الثالث.

[البنية: كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ج ۱ ص ۶۳، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ: فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ زَادَ اسْتِحَاضَةً) أَي مَا نَقَصَ مِنَ الْأَقْلِ أَوْ زَادَ عَلَى الْأَكْثَرِ فَهُوَ

اسْتِحَاضَةٌ، لِأَنَّ هَذَا الدَّمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَمَ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ اسْتِحَاضَةً فَانْتَفَى الْأَوَّلَانِ فَتَعَيَّنَ

الثَّالِثُ وَلِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ الْإِلْحَاقَ غَيْرَهُ بِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(٣٩) إِنَّ الْمَائِعَ قَالِعٌ. ١

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ کے ذریعے حضراتِ شیخین کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں، مسئلہ یہ ہے کہ کن چیزوں سے نجاست کو زائل کرنا جائز ہے اور کن سے نہیں، چنانچہ شیخین کے نزدیک پانی اور ہر ایسی چیز کے ساتھ نجاست کا زائل کرنا جائز ہے جو بہتی ہو، پاک ہو اور اس کے ساتھ نجاست کا زائل کرنا ممکن بھی ہو، جیسے سرکہ اور گلاب کا پانی، اور ہر ایسی چیز سے جو نچوڑنے سے نچر جائے۔ اس مسئلہ کے ثبوت پر اصول کو بطور دلیل کے ذکر کیا ہے کہ بہنے والی چیز قلع کرنے والی ہے یعنی نجاست کو اکھاڑ کر دور کر دیتی ہے، پانی نجاست کو دور کرتا ہے، پس جب یہ علت دوسری بہنے والی چیزوں میں موجود ہے تو پانی کی طرح یہ بھی پاک کرنے والی اور مزیل نجاست ہوں گی، لہذا اپانی کی طرح ہر بہنے والی چیزوں سے نجاست کا زائل کرنا جائز ہے۔ ۲

(٥٠) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتُ نَجَاسَةً بِدَلِيلٍ مُقْطُوعٍ بِهِ تَكُونُ مُغَالَطَةً. ﴿٣٣﴾

ترجمہ: جب کسی چیز کی نجاست دلیل قطعی سے ثابت ہو جائے تو وہ نجاست مغلطہ ہوتی ہے۔
تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ سے نجاست مغلطہ کی حقیقت کی وضاحت فرما رہے ہیں

① الهداية: كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٦٩، ط: رحمانية

﴿٢﴾ وَلَهُمَا أَنْ الْمَنَاعَ قَالَعٍ ظَاهِرٌ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْعِلَّةِ يُوجِبُهُ فِي الْمَعْلُولِ وَالْمَاءُ مُطَهَّرٌ بِعِلَّةِ الْقُلْعِ وَالْإِزَالَةِ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْحَلِّ وَأَشْبَاهِهِ فَتَكُونُ مُطَهَّرَةً كَالْمَاءِ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٩٢، ط: دار الفكر]

(قَوْلُهُ: وَيَمْنَعُ مُرَبِّ كَالْخَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ) قِيَاسًا عَلَى إِزَالَتِهَا بِالْمَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ مَعْلُومَةٌ. بَعْلَةٌ كَوْنِهِ قَالِعًا لِيَتْلِكَ النَّجَاسَةَ وَالْمَائِعُ قَالِعٌ فَهُوَ مُحْصَلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ فَتَحْصُلُ بِهِ الطَّهَارَةُ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٢٣٣، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٣ الهداية: كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٤١، ط: رحمانية

کہ نجاستِ مغلطہ وہ نجاست ہے جس کا ثبوت ایسی نص سے ہو جس کے معارض دوسری نص طہارت کو ثابت کرنے والی نہ ہو، چنانچہ پیشاب، خون، شراب، مرغی کی بیٹ، اور گدھے کا پیشاب نجاست غلطہ ہے، کیونکہ ان چیزوں کی نجاست دلیل قطعی سے ثابت ہے، جس کے معارض کوئی دوسری دلیل نہیں ہے۔ اور اصول ہے کہ جب کسی چیز کا نجس ہونا دلیل قطعی سے ثابت ہو تو وہ نجاست مغلطہ ہوا کرتی ہے، لہذا ان مذکورہ تمام چیزوں کی نجاست بھی نجاستِ مغلطہ ہوگی۔ ❶

(۵۱) إِنَّ تَعَارُضَ النَّصِّينِ فِي نَجَاسَةِ شَيْءٍ يُوجِبُ التَّخْفِيفَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى. ❷

ترجمہ: جب کسی شی کی نجاست میں دو نص باہم متعارض ہو جائیں تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اس میں تخفیف پیدا ہو جاتی ہے۔

تشریح: ما قبل میں صاحب ہدایہ نے نجاستِ غلطہ کی وضاحت کی تھی اب یہاں سے نجاستِ خفیفہ کا ذکر کر رہے ہیں، اگر دو نص باہم متعارض موجود ہوں کہ ایک نص نجاست ثابت کرتی ہو اور دوسری طہارت، تو تعارضِ نصین کی وجہ سے اس میں تخفیف پیدا ہو جائے گی، اس وقت یہ نجاست

❶ (وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء) یعنی الأشياء المذكورة كالدم والبول والخمر ونحوها (مغلطة) یعنی موصوفة بالتغليظ (لأنها) أي لأن هذه الأشياء أي نجاستها (ثبتت بدليل مقطوع فيه) أي بنص وارد فيه بلا معارضة نص آخر كالخمر مثلاً، فإن نجاسته بنص القرآن لقوله (رجس) أي نجس ولم يعارضه نص آخر.

[البنایة: کتاب الطہارۃ، باب الأنجاس وتطہیرہا، ج ۱ ص ۷۲، ط: دار الکتب العلمیۃ]
(وَالْكُلُّ مِنَ الطَّلَاءِ وَالْمَنْصَفِ وَالْبَاقِ وَالسَّكْرِ وَالنَّقِيعِ) حَرَامٌ لِحَدِيثِ كُلِّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَلَعَلَّهُ لِإِحْالِهِ بِسَلَامَةِ الْعَقْلِ (وَحُرْمَتُهَا) أَيْ حُرْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (دُونَ) حُرْمَةِ (الْخَمْرِ فَنَجَاسَةُ الْخَمْرِ غَلِيظَةٌ) رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ كَالْبَوْلِ لثُبُوتِ حُرْمَتِهَا بِدَلِيلٍ مَّقْطُوعٍ (وَنَجَاسَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُخْتَلَفٌ فِي غَلْظَتِهَا وَخَفِيفَتِهَا) فَإِنَّ نَجَاسَتَهَا خَفِيفَةٌ فِي رَوَايَةٍ.

[مجمع الأنهر: کتاب الطہارۃ، باب الأنجاس وتطہیرہا، ج ۱ ص ۵۷۰، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهدایۃ: کتاب الطہارات، باب الأنجاس وتطہیرہا، ج ۱ ص ۷۲، ط: رحمانیہ

① وعلى هذا الأصل الاختلاف بين أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصاحبيه، فإن التغليظ عند أبي حنيفة يشته بنص، فعلى نجاسته من غير معارضة نص آخر في طهارته، والتخفيف يثبت بتعارض النصين، وعندهما التغليظ يثبت بما وقع الإجماع على نجاسته، والتخفيف بما وقع الاختلاف. وفائدة الخلاف تظهر في مثل الروث، فعنده نجس مغلظ لحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليلة الجن، ولم يعارضه غيره وعندهما: مخفف لأنه عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ طاهر.

[البنية: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٢٨٧، ط: دار الكتب العلمية]

باب الأذان

ترجمہ: اذان کا تکرار مشروع ہے لیکن اقامت کا تکرار مشروع نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ جنبی شخص اگر اذان و اقامت کہے تو اشبہ بالفقہ یہ ہے کہ جنبی کی اذان کا اعادہ کیا جائے اور اقامت کا اعادہ نہ کیا جائے، کیونکہ اصول یہ ہے کہ اذان کے اندر فی الجملہ تکرار مشروع ہے، جیسے جمعہ میں اذان دو مرتبہ دی جاتی ہے لیکن اقامت میں تکرار مشروع نہیں، لہذا جنبی کی اذان کا اعادہ تو کیا جائے گا لیکن اقامت کا نہیں۔ ۲

(۵۳) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْبُعْلَامِ. ۳

ترجمہ: اذان اطلاع دینے کے لئے ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے یہ ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ نماز کا وقت داخل ہونے سے پہلے اذان دینا صحیح نہیں ہے، اگر کسی نے وقت سے پہلے اذان دیدی تو وقت کے اندر اس اذان کا اعادہ کیا جائے گا، کیونکہ اصول ہے کہ اذان سے مقصود لوگوں کو دخولِ وقتِ نماز کی خبر دینا ہوتا ہے، یعنی اذان محض اطلاع کے لئے ہوتی ہے۔ وقت سے پہلے اذان دینے میں لوگوں کو

① الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ١ ص ٨٩، ط: رحمانية

١٦ والأشبه أن يقال: يعاد أذان الجنب ولا تعاد إقامته لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة كما في صلاة الجمعة، فأما تكرار الإقامة، فغير مشروع أصلاً.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ١ ص ٣٢٥، ط: دار الكتب العلمية]

قوله: (ويعاد الأذان خاصة) أى يستحب أن يعاد أذان الجنب خاصة، ولا تعاد إقامته، لأن تكرار الأذان مشروع في الجماعة كما في الجمعة، وأما تكرار الإقامة فغير مشروع أصلاً.

[منحة السلوك في شرح تحفة الملوك: كتاب الصلاة، ص ٩٥، ط: وزارة الأوقاف]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ١ ص ٩٠، ط: رحمانية

(٥٣) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْإِسْتِحْضَارِ وَالْبُقَامَةِ لِإِعْلَامِ الْإِفْتِاحِ. ٢

تشریح: مسافر کے لئے بہتر یہ ہے کہ اذان و اقامت دونوں کہے۔ اگر مسافر نے اذان اور اقامت دونوں کو چھوڑ دیا تو یہ مکروہ ہے اور اگر مسافر صرف اقامت پر اکتفاء کرے اور اذان چھوڑ دے تو یہ جائز ہے گو خلافِ اولیٰ ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ اذان کا مقصد غائب لوگوں کو اطلاع دینا ہوتا ہے کہ نماز کا وقت داخل ہو گیا ہے تاکہ وہ تیار ہو کر نماز کے لئے آجائیں اور چونکہ مسافر کے ساتھ اس کے رفقاء موجود ہیں اس لئے اذان کی ضرورت نہیں، اور اقامت کا مقصد چونکہ نماز شروع ہونے کی اطلاع دینا ہے اس لئے سب اس کے محتاج ہیں۔ ۳

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ١ ص ٤٥، ط: دار إحياء التراث]

ولأن المقصود من الأذان الإعلام بدخول الوقت، فقبل الوقت يكون الأذان تجهيلاً لا إعلاماً.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ١ ص ٣٢٤، ط: دار الكتب العلمية]

② الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ١ ص ٩٠، ط: رحمانية

﴿لَإِنَّ الْأَذَانَ لَسِتِحْضَارِ الْغَائِبِينَ وَالرُّفْقَةَ حَاضِرُونَ وَالْإِقَامَةُ لِإِعْلَامِ افْتِسَاحِ الصَّلَاةِ وَهُمْ إِلَيْهِ مُحْتَاجُونَ﴾.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ١ ص ٢٥، ط: المطبعة الخيرية]

(فإن تركهما جميعاً يكره) أى فإن ترك المسافر الأذان والإقامة جميعاً يكره تركه إياهما لمخالفة السنة (ولبو اكتفى بالإقامة جاز؛ لأن الأذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والإقامة لإعلام الافتتاح) أى لافتتاح الصلاة والشروع فيها (وهم) أى الرفقة بضم الراء جمع رفيق. =

باب شروط الصلاة

(۵۵) إِنَّ الرُّبْعَ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكَمَالِ ①

ترجمہ: چوتھائی حصہ پورے کی حکایت کرتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو حضراتِ طرفین کے مسلک پر بطور دلیل کے ذکر کیا ہے، حضراتِ طرفین رحمہما اللہ کے نزدیک اگر آزاد عورت نے نماز پڑھی اس حال میں کہ اس کی چوتھائی پنڈلی کھلی تھی تو اس پر نماز کا اعادہ کرنا واجب ہے، اور اگر چوتھائی سے کم کھلی ہو تو پھر نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ اس مسئلہ پر صاحب ہدایہ نے یہ اصول نقل کیا ہے کہ بہت سے احکام میں چوتھائی کل کے قائم مقام ہوتا ہے، جیسے سر کے مسح میں چوتھائی سر پورے سر کے قائم مقام ہوتا ہے۔ اسی طرح بحالتِ احرام چوتھائی سر کا حلق کل کے قائم مقام ہے۔ پس جب چوتھائی کو کل کا حکم حاصل ہے تو چوتھائی پنڈلی کھلنے سے یہی کہا جائے گا کہ گویا پوری پنڈلی کھل گئی ہے اور پوری پنڈلی کھلنے سے نماز کا اعادہ بالاتفاق واجب ہے، تو چوتھائی پر بھی واجب ہوگا۔ ②

= (إليه محتاجون) أى إلى إعلام الافتتاح يحتاجون. وروى عن على رضى الله عنه المسافر بالخيار إن شاء أذن وإن شاء أقام ولم يؤذن والقوم حاضرون فى السفر بخلاف الحضر لأن الناس فى المصر لتفرقهم واشتغالهم بأنواع المكاسب والحرف لا يعرفون وقت الصلاة، وفى الإقامة لا فرق بين المسافر والمقيم.

[البنية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ۲ ص ۱۱۵، ط: دار الكتب العلمية]

① الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

② (إِنَّ الرُّبْعَ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكَمَالِ) يَعْنِي أَنَّ رُبْعَ الشَّيْءِ أُقِيمَ مَقَامَ الْكُلِّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَاسْتِعْمَالُ الْكَلَامِ كَمَسْحِ الرَّأْسِ وَالْحَلْقِ فِي الْإِحْرَامِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۲۶۰، ط: دار الفكر]

(أنه إذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتباراً بالحلق) أى قياساً على حلق ربع الرأس، فإن فيه دماً فكذلك فى تطيب ربع العضو، لأن الربع يحكى حكاية الكل.

[البنية: كتاب الحج، باب الجنائيات فى الحج، ج ۲ ص ۳۲۶، ط: دار الكتب العلمية] =

(۵۶) اِنَّ الشَّیْءَ اِنْمَا یُوصَفُ بِالْکَثْرَةِ اِذَا كَانَ مَا یُقَابِلُهُ اَقْلَ مِنْهُ. ①

ترجمہ: کسی چیز کو اس وقت کثرت کے ساتھ متصف کیا جاتا ہے جب اس کا مقابل اس سے کم ہو۔
تشریح: صاحب ہدایہ نے اس اصول کو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے مسلک پر بطور دلیل کے ذکر کیا ہے۔ ماقبل میں اصول گزرا کہ حضراتِ طرفین کے نزدیک اگر عورت نے نماز پڑھی اس حال میں کہ اس کی چوتھائی پنڈلی کھلی تھی تو اس پر نماز کا اعادہ واجب ہے، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر اس عورت کی پنڈلی نصف سے کم کھلی ہو تو اس پر اعادہ واجب نہیں، کیونکہ شے کثرت کے ساتھ اُسی وقت متصف ہو سکتی ہے جب اس کا مقابل اس سے کمتر ہو، یعنی نصف سے کم کثیر نہیں ہے بلکہ قلیل ہے اور قلیل مقدار کے کھلنے سے نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوتا، لہذا اگر نصف سے کم کھلی ہو تو نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ ②

= (وإن قص یدا أو رجلا) أى وإن قص المحرم أظافر رجل واحدة (فعليه دم، إقامة للربع مقام الكل كما فى الحلق) أى كما إذا حلق ربع رأسه فإنه يجب عليه دم، لأن الربع يحكى حكاية الكل.

[البنایة: کتاب الحج، باب الجنایات فى الحج، ج ۲ ص ۳۴۲، ط: دار الکتب العلمیة]

① الہدایة: کتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

② اِعْلَمُ اَنَّ اَصْحَابَنَا اتَّفَقُوا عَلٰی اَنَّ قَلِيلَ الْاِنْكَشَافِ مَعْفُوٌّ وَكَثِيرُهُ لَيْسَ بِمَعْفُوٍّ وَاخْتَلَفُوا فِى الْحَدِّ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ الرَّبُّعُ كَثِيرٌ وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: مَا دُونَ النِّصْفِ قَلِيلٌ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقْلَ مِنْهُ، لِأَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ يُرِيدُ بِهِ تَقَابُلَ التَّضَايُفِ، وَالْإِضَافَةُ هَيْئَةٌ تَكُونُ مَا هِيَ تَهَا مَعْفُوْلَةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى تَكُونُ مَا هِيَ تَهَا مَعْفُوْلَةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْهَيْئَةِ الْأُولَى كَالْأُبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ،

[العناية: کتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۲۶۰، ط: دار الفکر]

(وَكَشَفُ رُبْعٍ سَاقِهَا يَمْنَعُ) يَعْنِى جَوَازَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ رُبْعَ الشَّيْءِ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكُلِّ كَمَا فِى حَلْقِ الرَّأْسِ فِى الْإِحْرَامِ حَتَّى يَصِيرَ بِهِ حَلَالًا فِى أَوَانِهِ وَيَلْزَمُهُ الدَّمُ قَبْلَهُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُعْتَبَرُ اِنْكَشَافُ الْأَكْثَرِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ اِنْمَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقْلَ مِنْهُ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۶، ط: دار الکتب الإسلامی]

(۵۷) اِنَّ رُبَّ شَيْءٍ يَّكُونُ مَقَامَ كَلِمَةٍ ۝

ترجمہ: شئی کا چوتھائی حصہ کل کے قائم مقام ہوتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول ہذا سے یہ ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ اگر کسی شخص کے پاس نجس کپڑے کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا موجود نہ ہو اور ایسی چیز بھی موجود نہیں کہ جس سے نجاست کو زائل کیا جاسکے تو اس کے لئے اس نجس کپڑے میں نماز پڑھنا جائز ہے، اور یہ اس وقت ہے جب چوتھائی کپڑا یا اس سے زائد پاک ہو اور اگر اس نے برہنہ ہو کر نماز پڑھی تو جائز نہیں ہے، کیونکہ اصول ہے کہ چوتھائی کل کے مرتبہ میں ہوتا ہے، پس چوتھائی کپڑے کا پاک ہونا گویا کل کا پاک ہونا ہے اور پاک کپڑے کو چھوڑ کر برہنہ نماز پڑھنا جائز نہیں ہے۔ ۲

(۵۸) اِنَّ تَرَكَ الشَّيْءَ اِلٰی خَلْفٍ لَا يَكُوْنُ تَرْكًا ۝

ترجمہ: کسی چیز کا ترک (اس طور پر کہ) اس کا خلیفہ موجود ہے تو یہ ترک نہیں ہوگا۔

تشریح: ماقبل میں یہ اصول ذکر ہوا کہ اگر کسی شخص کے پاس نجس کپڑے کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا نہ ہو اور کوئی ایسی چیز بھی نہیں جس سے نجاست کو زائل کیا جاسکے تو وہ اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھے، پھر اس کی دو صورتیں ذکر کیں، ایک یہ کہ اگر چوتھائی کپڑا یا اس سے زائد پاک ہو تو اس میں

① الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدْ) هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ اِنْ كَانَ رُبُّ الشُّبِّ فَصَاعِدًا طَاهِرًا يُصَلِّي فِيهِ صَلَّى غُرْيَانًا لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ رُبَّ الشَّيْءِ يَكُونُ مَقَامَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَتَانَ الطَّاهِرُ أَقَلَّ مِنَ الرَّبْعِ فَكَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ غُرْيَانًا وَعِنْدَهُمَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ غُرْيَانًا أَوْ فِيهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۸۷، ط: المطبعة الخيرية]

(وَلَوْ وَجَدَ ثَوْبًا رُبْعُهُ طَاهِرٌ وَصَلَّى غَارِيًّا لَا يُجْزِيهِ) لِأَنَّ رُبَّ الشَّيْءِ يَكُونُ مَقَامَ كُلِّهِ فَيُجْعَلُ كَأَنَّ كُلَّهُ طَاهِرٌ فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ فَتَفَرَّضُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِيهِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۸۲، ط: دار إحياء التراث]

③ الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

نماز پڑھے اس لئے کہ چوتھائی کل کے قائم مقام ہے جیسا کہ ماقبل میں ذکر ہوا۔ اور دوسری صورت یہ ہے کہ اگر چوتھائی کپڑے سے کم پاک ہو، صاحب ہدایہ اسی دوسری صورت کو یہاں سے ذکر کر رہے ہیں کہ اگر چوتھائی کپڑے سے کم پاک ہو تو اس میں اختلاف ہے، امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھنا واجب ہے، یہی امام شافعی رحمہ اللہ کے دو قولوں میں سے ایک قول ہے۔ امام محمد رحمہ اللہ کے قول کی وجہ یہ ہے کہ نجس کپڑے میں نماز پڑھنے سے ایک فرض کو ترک کرنا لازم آتا ہے، یعنی طہارت ثوب کو ترک کرنا لازم آئے گا، اور اگر برہنہ ہو کر نماز پڑھے تو کئی فرضوں کا ترک کرنا لازم آئے گا، مثلاً ستر عورت کے علاوہ قیام، رکوع اور سجود وغیرہ، اور یہ بات ظاہر ہے کہ ایک فرض کو ترک کرنا اولیٰ ہے بنسبت چند فرائض ترک کرنے کے، اس لئے اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھنا واجب ہے، بخلاف حضرات شیخین کے، ان کے نزدیک اس شخص کو اختیار ہے چاہے برہنہ ہو کر نماز پڑھے یا اسی کپڑے میں پڑھے، البتہ اس نجس کپڑے میں نماز پڑھنا افضل ہے، اس لئے کہ ستر نماز کے ساتھ مخصوص نہیں بلکہ نماز اور غیر نماز دونوں حالتوں میں واجب ہے، جبکہ طہارت نماز کے ساتھ خاص ہے۔

صاحب ہدایہ کا مقصود اصول مذکورہ سے امام محمد رحمہ اللہ کی دلیل کا جواب دینا ہے کہ امام محمد رحمہ اللہ کا یہ کہنا کہ برہنہ نماز پڑھنے کی صورت میں چند فرضوں کا ترک کرنا لازم آئے گا تو اس کا جواب اس اصول سے دے رہے ہیں کہ کسی چیز کو اس طرح چھوڑنا کہ اس کا خلیفہ موجود ہے اس کو چھوڑنا نہیں کہا جاتا اور یہاں پر یہی بات ہے، کیونکہ برہنہ ہو کر نماز پڑھنے کی صورت میں اگر قیام، رکوع اور سجود وغیرہ کا ترک لازم آتا ہے مگر اس کا خلیفہ یعنی اشارہ موجود ہے، لہذا جب اس کا خلیفہ موجود ہے تو یہ ترک نہیں ہوگا، برہنہ نماز پڑھنے والا اگر قیام وغیرہ کو ترک کرتا ہے تو اس کے نائب یعنی ایما اور اشارے پر عمل کرتا ہے، اس لئے یہاں بھی صرف ایک ہی فرض کا ترک ہے نہ کہ بہت سے فرائض کا۔ ❶

❶ (فیستویان فی حکم الصلاة) فیکون مخیرا بین الصلاة فی ذلک الثوب و بین الصلاة

عرباناً (وترک الشیء الی خلف لا یکون ترکاً) هذا جواب عما قاله محمد أن فی =

تشریح: استقبالِ قبلہ نماز کی شرطوں میں سے ایک شرط ہے، پھر نمازی کی دو صورتیں ہیں یا تو وہ مکہ مکرمہ میں نماز ادا کرے گا یا مکہ مکرمہ سے باہر کسی دوسری جگہ نماز ادا کرے گا، پس پہلی صورت میں عینِ کعبہ کی طرف رخ کرنا فرض ہے، اور دوسری صورت میں جہتِ کعبہ کو قبلہ بنانا فرض ہے، کیونکہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم اور صحابہ کرام جب مدینہ منورہ میں تھے تو اللہ تعالیٰ نے ان کو جہتِ کعبہ کی طرف رخ کرنے کا حکم فرمایا نہ کہ عینِ کعبہ کی طرف، اس سے واضح ہوا کہ جو شخص مکہ سے باہر ہو اس کے لئے عینِ کعبہ کو قبلہ بنانا لازم نہیں، کیونکہ اصول ہے کہ تکلیف طاقت کے مطابق ہوتی ہے اور اللہ تعالیٰ بندوں کو بقدرِ طاقت ہی مکلف بناتے ہیں، ارشادِ باری تعالیٰ ہے ”لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا“ لہذا جو شخص مکہ سے باہر ہو اس کے لئے سمتِ قبلہ کی طرف رخ کرنا کافی ہے۔ (۲)

[البنية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ٢ ص ١٣٦، ط: دار الكتب العلمية]

إِذَا كَتَنَ الطَّاهِرُ أَقْلَ مِنَ الرَّبْعِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ غُرْبَانًا قَاعِدًا يَوْمِيٌّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُوَ يَلِي الْأَوَّلَ
فِي الْفَضْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةِ وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا غُرْبَانًا بِرُّكُوعٍ وَسُجُودٍ وَهُوَ
دُونَهُمَا فِي الْفَضْلِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٩٨، ط: دار الكتاب الإسلامي]

① الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٩٢، ط: زحمانية

﴿الْوَاجِبُ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ مَكَّةَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْجِهَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَسْعِهِ، وَالتَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ. وَمَعْرِفَةُ الْجِهَةِ إِمَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ بِالتَّحَرُّيْ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْأَدِلَّةِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب التحري، ج ١٠ ص ١٩٠، ط: دار المعرفة]

فكل من كان بحضرة الكعبة يجب عليه إصابة عينها، ومن كان نائياً عنها ففرضه جهة الكعبة لا عينها، وهذا قول الشيخ أبي الحسن الكرخي والشيخ أبي بكر الرازي رحمه الله لأنه ليس في وسعه سوى هذا، والتكليف بحسب الوسع.

[المحيط الرهاني: كتاب الصلاة، الفصل الرابع، ج ١ ص ٢٨٢، ط: دار الكتب العلمية]

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہ رہے ہیں کہ اگر کسی شخص پر جہت قبلہ مشتبہ ہو جائے اور کوئی شخص موجود نہ ہو جس سے جہت قبلہ دریافت کیا جاسکے تو اس شخص کو اجتہاد اور تحری کرنی چاہئے، پس جس طرف جہت قبلہ ہونے کا غالب گمان ہو اس طرف منہ کر کے نماز پڑھے۔ لیکن اگر کوئی شخص جہت قبلہ بتانے والا موجود ہے تو اس سے دریافت کرے، اس صورت میں اس کے لئے تحری کرنا جائز نہیں ہے، اس کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ سے ذکر کی ہے کہ تحری اس لئے جائز نہیں کہ دلیل ظاہر پر عمل اسی وقت واجب ہوتا ہے جب کہ اس سے بڑھ کر دلیل موجود نہ ہو، اور دریافت کرنا تحری سے بڑھ کر ہے، لہذا جب تک دریافت کرنا ممکن ہو اس وقت تک تحری کرنا جائز نہیں ہوگا۔ ۲

(٦١) إِنَّ الْعَمَلَ بِالْإِجْتِهَادِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ وَاجِبٌ مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَى قَبْلَهُ. (٣)

① الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٩٦، ط: زحمانية

﴿٦﴾ وَقَالَ عَلَىٰ رَضَىٰ اللَّهُ عَنْهُ قِبْلَةُ الْمُتَحَرِّى جِهَةٌ قَصْدُهُ؛ وَلِأَنَّ الْعَمَلَ بِالذَّلِيلِ الطَّاهِرِ وَاجِبٌ إِقَامَةً لِلْوَاجِبِ بِقَدْرِ الْوُسْعِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَكَانِ عَالِمٌ بِالْقِبْلَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرُّى؛ لِأَنَّ الْإِسْتِخْبَارَ فَوْقَ التَّحَرِّى لِكُونِ الْخَبَرِ مُلْزِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَالتَّحَرُّى مُلْزِمٌ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يُصَارُ إِلَى الْأَدْنَى مَعَ إِمْكَانِ الْأَعْلَى وَلَا يَجُوزُ التَّحَرُّى مَعَ الْمَحَارِبِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ١٠١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

لَوْ قَدَرَ عَلَى تَعْرِفِ الْقِبْلَةِ بِالسُّؤَالِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ بِالْقِبْلَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرُّى لَأَنَّ الاسْتِخْبَارَ فَوْقَهُ لِكُونِ الْخَبَرِ مُلْزِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَالتَّحَرُّى مُلْزِمٌ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يُصَارُ إِلَى الْأَدْنَى مَعَ إِمْكَانِ الْأَعْلَى.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٣٠٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٩٦، ط: زحمانية

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ اگر کسی شخص نے تحری کر کے نماز شروع کی اور اس کو نماز کے دوران معلوم ہوا کہ میں نے جہتِ قبلہ میں خطا کی ہے تو اس کے لئے لازم ہے کہ نماز ہی میں قبلہ کی طرف گھوم جائے۔ اسی طرح یہ حکم اس صورت میں بھی ہے جبکہ نماز میں اس کی رائے کسی دوسری طرف بدل گئی اور کسی دوسری سمتِ قبلہ ہونے پر اس کی رائے جم گئی تو اس شخص کے لئے بھی یہی حکم ہے کہ وہ نماز میں گھوم جائے اور جو دوسری رائے بنی ہے اس کے مطابق نماز پوری کرے۔ اگر اس نے گھومنے میں عمداً کچھ تاخیر کی تو نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے ذکر کی کہ اس صورت میں آئندہ نماز میں اُس پر اجتہاد کے مطابق عمل کرنا واجب ہے، بغیر اس حصہ کو توڑے جس کو اس نے پہلے ادا کیا ہے۔ ❶

① (مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَّى قَبْلَهُ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ دَلِيلَ الْإِجْتِهَادِ بِمَنْزِلَةِ دَلِيلِ النَّسْخِ، وَآثَرُ النَّسْخِ يَظْهَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي.

[العناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٢٤٣، ط: دار الفكر]

إِذَا صَلَّى بِالتَّحَرَّى إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ بَأَن صَلَّى رُكْعَةً إِلَى جِهَةٍ ثُمَّ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى
فَصَلَّى رُكْعَةً إِلَيْهَا هَكَذَا جَازَ، لِأَنَّ هُنَاكَ لَمْ يُوْجَدْ الْإِنْحِرَافُ عَنِ الْقِبْلَةِ بَيَقِينٍ، لِأَنَّ الْجِهَةَ
الَّتِي تَحَرَّى إِلَيْهَا مَا صَارَتْ قِبْلَةً لَهُ بَيَقِينٍ بَلْ بِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ، فَحِينَ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ
أُخْرَى صَارَتْ قِبْلَتُهُ هَذِهِ الْجِهَةَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَمْ يَبْطُلْ مَا أَدَّى بِالْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ مَا
أَمْضَى بِالْاجْتِهَادِ لَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ مِثْلِهِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، شرائط أركان الصلاة، ج ١ ص ١٢١، ط: دار الكتب العلمية]

(٦٢) إِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ اسْمُ السُّنَّةِ عَلَى مَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ بِالسُّنَّةِ. ①

(٦٣) إِنَّ الْعُطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايَرَةَ. ٣

ترجمہ: عطف مغایرت کا تقاضا کرتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اس اصول کو احناف کے مسلک پر بطور دلیل کے ذکر کیا ہے، حضرات احناف کے نزدیک تکبیر تحریمہ شرط ہے اور امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک رکن ہے۔ اس مسئلہ کو ثابت کرنے کے لئے مصنف نے اصول کو بطور دلیل کے ذکر کیا ہے۔ قرآن کریم میں ہے ”وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى“ اس میں نماز کا عطف ”وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ“ یعنی تکبیر تحریمہ پر کیا گیا ہے اور اصول ہے کہ عطف مغایرت کا تقاضا کرتا ہے، یعنی معطوف علیہ اور معطوف کے درمیان

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٤، ط: رجمانيه

❶ وَفِي الْغَايَةِ قَالَ عَامَّةُ مَشَايِخِنَا: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَفِي الْمُنْفِيدِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ وَتَسْمِيَّتُهَا سُنَّةٌ لِرُجُوبِهَا بِالسُّنَّةِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۳۳، ط: دار الكتاب الإسلامی]

وإِطْلَاقُ اسْمِ السُّنَّةِ عَلَى الْوَاجِبِ جَائِزٌ لِأَنَّ السُّنَّةَ عِبَارَةٌ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمُرْضِيَّةِ أَوْ السَّيِّرَةِ الْحَسَنَةِ، وَكُلُّ وَاجِبٍ هَذَا صِفَتُهُ.

[رد المحتار: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج ٢ ٨٤١، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٨، ط: رجمانيه

تغایر ضروری ہے، پس اگر تکبیر تحریمہ کو رکن مانا جائے تو کل کا عطف جزء پر لازم آئے گا اور چونکہ کل اس جزء کو بھی شامل ہے اس لئے عطف الشیء علی نفسہ لازم آئے گا اور یہ درست نہیں، اس لئے ہم نے کہا کہ تکبیر تحریمہ رکن نہیں بلکہ شرط ہے اور شرط الشیء شئی سے خارج ہوتی ہے اس لئے تکبیر تحریمہ اور نماز کے درمیان تغایر ہوگا اور عطف درست ہوگا، پس ثابت ہوا کہ تکبیر تحریمہ نماز کی شرط ہے نہ کہ رکن۔ ❶

(۶۴) إِنَّ النَّفْيَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ. ❷

ترجمہ: نفی اثبات پر مقدم ہوتی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ تکبیر کہنے سے پہلے ہاتھوں کو اٹھانا چاہئے، پہلے دونوں ہاتھوں کو اٹھایا جائے پھر تکبیر کہی جائے، اس لئے کہ نماز کے فعل میں نفی اور اس کے قول میں اثبات کے معنی ہیں، اس طور پر کہ جب یہ شخص ہاتھ اٹھاتا ہے تو غیر اللہ سے کبریائی کی نفی کرتا ہے، اور جب ”اللہ اکبر“ کہتا ہے تو اللہ تعالیٰ کے لئے کبریائی ثابت کرتا ہے اور اصول ہے کہ نفی اثبات پر مقدم ہوتی ہے، جیسے کلمہ شہادت میں نفی مقدم ہے، اس وجہ سے افضل یہ ہے کہ پہلے دونوں ہاتھ اٹھائے جائیں پھر تکبیر کہی جائے۔ ❸

❶ إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ التَّحْرِيمَةُ رُكْنًا لَا يَتَحَقَّقُ الْمُغَايِرَةُ.

[بدائع الصنائع: کتاب الصلاة، شرائط أركان الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۴، ط: دار الكتب العلمية]
(وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) عَطَفَ الصَّلَاةَ عَلَى الذِّكْرِ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمَّا جَازَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَطْفُ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ، وَفِيهِ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ لِاشْتِمَالِ الْكُلِّ عَلَى جُزْئِهِ (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ (وَلَا تَتَكَرَّرُ كَتَكَرَّرِ الْأَرْكَانِ) فِي كُلِّ صَلَاةٍ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

[العناية: کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۰، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۸، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ الرُّفْعَ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ كَأَنَّهُ نَبَذَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَأَى ظَهْرَهُ فَالْيَدُ الْيُمْنَى كَالْآخِرَةِ وَالْيُسْرَى كَالدُّنْيَا، وَلِأَنَّ فِي الرُّفْعِ نَفْيَ الْكِبْرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ بِمَنْزِلَةِ إِبْتَاتٍ =

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک تکبیر تحریمہ کے وقت دونوں ہاتھوں کو اس قدر اٹھایا جائے کہ دونوں انگوٹھے دونوں کانوں کی لو کے مقابل ہو جائیں، اس کو ثابت کرنے کے لئے موصوف نے اصول کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ تکبیر تحریمہ کے وقت ہاتھ اٹھانا بہرے شخص کو نماز شروع ہونے کی اطلاع دینے کے لئے ہے، اور یہ اطلاع اسی طریقہ کے ساتھ ہوگی جو ذکر کی جا چکی ہے یعنی کانوں تک ہاتھ اٹھانے کے ساتھ، کیونکہ جب امام کانوں تک ہاتھ اٹھائے گا تو بہرہ آدمی جان لے گا کہ تکبیر کہی گئی ہے، لہذا وہ خود بھی تکبیر کہہ کر نماز شروع کر دے گا۔ ۲

(٦٦) إِنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ التَّعْظِيمُ لُغَةً. ﴿٣٧﴾

ترجمہ: تبکیر لغت میں تعظیم کا نام ہے۔

= الْكِبْرِيَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى وَالنَّفْيُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[الجمهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٥٠، ط: المطبعة الخيرية]

يقدم رفع اليد على التكبير، لأن الرفع إشارة إلى نفى الكبرياء عن غير الله تعالى، والتكبير إثباتاً له، والنفي مقدم على الإثبات

[منحة السلوك في شرح تحفة الملوك: كتاب الصلاة، ص ١٢٥، ط: وزارة الأوقاف مصرف]

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٩، ط: رحمانية

١٦ أَنَّ خَلْفَ الْإِمَامِ أَعْمَى وَأَصَمُّ فَأَمَرَ بِالْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ لِيَسْمَعَ الْأَعْمَى وَبِرْفَعِ الْيَدَيْنِ لِيَرَى الْأَصَمُّ فَيَعْلَمَ دُخُولَهُ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الصلاة، كيفية الدخول في الصلاة، ج ١ ص ١٢، ط: دار المعرفة]

وَلَاِنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ اِعْلَامُ الْأَصَمِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالرَّفْعِ فَيَرْفَعُ كَتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِسَاحِ وَتَكْبِيرَاتِ الْقُنُوتِ بِخِلَافِ تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ، لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِمَا فِي حَالِ الْإِنتِقَالِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِالرُّؤْيَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِ الْيَدِ لِلْإِعْلَامِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، صلاة العيدين، ج ١ ص ٢٤٤، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٩، ط: رجمانية

① (أن التكبير هو التعظيم لغة) أى من حيث اللغة، كما فى قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ) أى عظمناه (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) أى فعظم، فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع به، ولأن التكبير ما وجب بعينه حتى يقتصر على لغة أكبر، بل الواجب تعظيم الله تعالى بجميع البدن واللسان، فصرفناه إلى جميع الألفاظ الدالة على الشاء والتعظيم لله تعالى، والأصل فى خطاب الشرع أن يكون مفهوما معلوما مقبولا، والبقية على خلاف الأصل على ما عرف فى الأصول، وقال تعالى: (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) وذكر اسم أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن، فجاز الرحمن أعظم، كما جاز الله أكبر لأنهما فى كونهما ذكر اسواء، قال تعالى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا) فأى اسم من أسمائه افتتح الصلاة به جاز.

ولا يشترط عند أبي حنيفة رضى الله عنه تعيين لفظة التكبير حتى لو قال: بدلا منه الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله جاز لأن التكبير هو التعظيم لغة قال الله تعالى: فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ، أى عظمته وقال: وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، أى فعظم والتعظيم حاصل بقوله الله أعظم ولأن الركن ذكر الله على وجه التعظيم وهو الثابت بالنص قال الله تعالى: وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، وإذا قال: الله أعظم فقد وجد ما هو الركن وأما لفظ التكبير فثابت فى الخبر فيعمل به حتى يكره غيره لمن يحسنه ولكن الركن ما هو الثابت بالنص ثم من قال: الرحمن أكبر فقد أتى بالتكبير قال الله تعالى: قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ.

[الغرة المنيقة: كتاب الصلاة، ص ٣٦، ط: مؤسسة الكتب]

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے حضراتِ صاحبین کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں، مسئلہ یہ ہے کہ عربی زبان کے علاوہ دوسری زبان میں نماز میں تکبیر اور قرأت ہو سکتی ہے یا نہیں؟ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک فارسی زبان میں نماز شروع کرنا اور نماز کے اندر فارسی میں قرأت کرنا، ذبیحہ پر فارسی زبان میں تسمیہ کہنا جائز ہے، خواہ عربی زبان پر قدرت ہو یا نہ ہو۔

صاحبین کے نزدیک اگر عربی زبان پر قدرت حاصل ہو تو فارسی زبان میں ادا کرنا جائز نہیں ہے، البتہ صرف ذبیحہ پر ہر زبان میں تسمیہ جائز ہے۔ موصوف نے صاحبین کے مسلک کو ثابت کرنے کے لئے اصول کو بطور دلیل کے ذکر کیا ہے کہ عربی زبان کو ایک خاص فضیلت حاصل ہے جو کسی اور زبان کو حاصل نہیں، تو اس لئے عربی پر قادر ہونے کی صورت میں غیر عربی میں تکبیر و قرأت کرنا ناجائز ہے۔ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کا اس مسئلہ میں رجوع ثابت ہے، فتویٰ صاحبین کے قول پر ہے۔ ۲

(٦٨) إِنَّ فِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ. ۞

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١٠٠، ط: زحمانية

❶ وَقَوْلُهُ: (وَيُرَوَّى رُجُوعُهُ) رَوَى أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا (وَعَلَيْهِ
الْإِعْتِمَادُ) لِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجُمَاعِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٢٨٦، ط: دار الفكر

وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالْفَارِسِيَّةِ إِلَّا بِعُذْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَبِهِ يُفْتَى. هَكَذَا
فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ وَيَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْفَارِسِيَّةِ وَبِأَيِّ لِسَانٍ
كَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيُرْوَى رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِهِمَا وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ. هَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَفِي
الْأَسْرَارِ هُوَ اخْتِيَارِي وَفِي التَّحْقِيقِ هُوَ مُخْتَارُ عَامَةِ الْمُحَقِّقِينَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي شَرْحِ
النُّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ وَهُوَ الْأَصَحُّ. هَكَذَا فِي مَجْمَعِ الْبُحْرَيْنِ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الرابع، ج ١ ص ٤٠، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١٠٠، ط: زحمانية

ترجمہ: اذان میں عرف کا اعتبار ہے۔

تشریح: ماقبل میں تکبیر کا مسئلہ تھا کہ عربی زبان کے علاوہ دوسری زبان میں کہنا جائز ہے یا نہیں؟ اور یہاں اذان کے مسئلہ کا ذکر ہے کہ اذان اگر فارسی زبان میں دی جائے تو یہ جائز ہے یا نہیں؟ موصوف نے اصول ذکر کیا کہ اذان میں تعارف کا اعتبار ہے، مبسوط میں مذکور ہے کہ حسن بن زیاد نے امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ سے روایت کیا ہے کہ اگر فارسی زبان میں اذان دی گئی اور لوگ جانتے ہیں کہ یہ اذان ہے تو جائز ہے، کیونکہ اصول ہے کہ عرف اذان میں معتبر ہے، جب لوگوں کے ہاں یہ متعارف ہے کہ یہ اذان ہے تو یہ کافی ہے، اس لئے فارسی میں اذان جائز ہے، اور اگر لوگ اس کے اذان ہونے سے واقف نہ ہوں تو جائز نہیں ہے، اس لئے کہ مقصود اذان سے لوگوں کو خبر دینا ہے اور لوگوں کے نہ جاننے کی صورت میں یہ مقصود حاصل نہیں ہوگا۔ افضل یہی ہے کہ اذان عربی زبان میں ہو اور انہی کلمات کے ساتھ ہو جو رائج ہیں، لیکن اگر کسی جگہ غیر عربی میں اذان دینے کا رواج ہو اور لوگ غیر عربی میں ادا کئے گئے کلمات سے اذان کو سمجھ لیتے ہوں تو یہ بھی جائز ہے، کیونکہ اذان کا مقصد اعلام اور اطلاع ہے اور عرف کے اعتبار سے ہر جگہ کے اعلان میں فرق ہوتا ہے۔ ❶

(۶۹) اِنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيْهِ ذِكْرٌ مِّنْهُ يُعْتَمَدُ فِيْهِ وَمَا لَا فَلَآ . ❷

ترجمہ: ہر وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون ہو تو اس میں ہاتھ باندھے، اور جس قیام میں ذکر مسنون نہ ہو تو اس میں ہاتھ نہ باندھے۔

تشریح: ہر وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون ہو اور دوران قیام کچھ پڑھنا مشروع ہو تو اس

❶ (وَفِي الْاَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ) قِيلَ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ لِكَوْنِهَا رُكْنًا اَعْظَمُ خَطَرًا مِنَ الْاَذَانِ لِكَوْنِهِ سُنَّةً، وَالْاَذَانُ لَا يَجُوزُ بَغَيْرِ الْعَرَبِيِّ فَكَيْفَ جَازَتْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؟ وَوَجْهُهُ اَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ جَوَازِ الْاَذَانِ مُطْلَقًا بَلْ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعَارُفُ، فَاِنَّ الْحَسَنَ رَوَى عَنْ اَبِي حَنِيفَةَ اَنَّهُ لَوْ اُذِّنَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ اَنَّهُ اَذَانٌ جَازٌ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ، كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْأَسْرَارِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۶، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۰۱، ط: رجمانيہ

میں ہاتھ باندھے جائیں گے۔ اور وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون نہ ہو اس میں ہاتھ کھلے چھوڑیں گے، لہذا اس اصول کے پیش نظر وتر میں دعائے قنوت کے وقت اور نماز جنازہ کی حالت میں ہاتھ باندھے جائیں گے، کیونکہ ان میں ذکر مسنون و مشروع ہے، وتر میں دعائے قنوت پڑھا جاتا ہے اور نماز جنازہ میں ثناء، درود اور دعا پڑھی جاتی ہے۔ قومہ اور تکبیرات عیدین میں چونکہ کوئی خاص ذکر مسنون نہیں ہے اس لئے ان حالتوں میں ارسال مسنون ہوگا۔ ❶

(۷۰) إِنَّ التَّعَوُّذَ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُونَ الشَّائِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. ❷

ترجمہ: حضراتِ طرفینِ رحمہما اللہ کے نزدیک تعوذ قرأت کے تابع ہے نہ کہ ثناء کے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ حضراتِ طرفین کے نزدیک جس شخص پر قرأت واجب ہوگی اس کے لئے تعوذ پڑھنا بھی مسنون ہوگا، مثلاً مسبوق پر قرأت واجب ہے تو اس کے لئے قرأت سے پہلے تعوذ پڑھنا مسنون ہوگا۔ مدرک پر قرأت واجب نہیں ہے اس لئے تعوذ پڑھنا بھی مسنون نہیں ہے۔ ❸

❶ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ فَالسُّنَّةُ فِيهِ الْإِعْتِمَادُ كَمَا فِي حَالَةِ الشَّائِ وَالْقُنُوتِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَكُلُّ قِيَامٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ فَالسُّنَّةُ فِيهِ الْإِرْسَالُ فَيُرْسَلُ فِي الْقَوْمَةِ عَنِ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْأَعْيَادِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ وَبُرْهَانُ الْأَئِمَّةِ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: دار الفكر]

والأصل أن كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه، وما لا فلا، هو الصحيح؛ فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة ويرسل في القومة وبين تكبيرات الأعياد.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ص ۶۷، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۰۲، ط: رحمانیہ

❸ (فَيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ عِنْدَ قَضَاءِ مَا سَبَقَ) لِأَنَّهُ يَقْرَأُ فَيَتَعَوَّذُ (لَا الْمُقْتَدِي) أَيْ لَا يَأْتِي بِهِ الْمُقْتَدِي لِأَنَّهُ يَشْنِي، وَلَا يَقْرَأُ فَلَا يَتَعَوَّذُ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۵، ط: دار إحياء التراث]

ثُمَّ التَّعَوُّذُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُونَ الشَّائِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْمَسْبُوقُ إِذَا قَامَ إِلَى الْقَضَاءِ دُونَ الْمُقْتَدِي.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الرابع، ج ۱ ص ۷۴، ط: دار الفكر]

(۷۱) اِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ لِكُنْهٖ يُوجِبُ الْعَمَلَ ①

ترجمہ: قرآن کریم پر خبر واحد کے ساتھ زیادتی کرنا جائز نہیں ہے لیکن خبر واحد عمل کو واجب کرتی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے اس مسئلہ کی وضاحت کر رہے ہیں کہ نماز میں قرات قرآن کی کتنی مقدار فرض اور رکن ہے، احناف کے نزدیک مطلقاً قرات قرآن فرض ہے، لہذا کسی ایک آیت کو پڑھنے سے بھی رکن ادا ہو جائے گا، سورہ فاتحہ کا پڑھنا اور اس کے ساتھ سورت کا ملانا یہ دونوں احناف کے نزدیک واجبات میں سے ہیں، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک سورہ فاتحہ کا پڑھنا رکن ہے اور امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں فاتحہ اور سورت ملانا دونوں رکن ہیں۔

امام شافعی اور امام مالک رحمہما اللہ نے مسئلہ مذکورہ پر دلیل کے طور پر جو روایات پیش کی ہیں (جو کتاب میں موجود ہیں) موصوف اس اصول سے ان دونوں حضرات کی پیش کردہ روایات کا جواب دے رہے ہیں کہ یہ روایات اخبارِ آحاد ہیں اور اخبارِ آحاد ظنی ہوتی ہیں اور اصول فقہ میں یہ بات مذکور ہے کہ رکن دلیل قطعی سے ثابت ہوتا ہے نہ کہ دلیل ظنی سے، البتہ دلیل ظنی عمل کو واجب کرتی ہے اس لئے احناف کے ہاں یہ دونوں واجب ہیں۔ اگر کوئی عمداً چھوڑے گا تو گناہ گار ہوگا اور سہواً چھوٹ جائیں تو سجدہ سہو لازم ہوگا۔ چونکہ اصول ہے کہ خبر واحد کے ذریعہ کتاب اللہ پر زیادتی جائز نہیں ہے اس لئے ان حضرات کی پیش کردہ روایات اور احادیث سے کتاب اللہ ”فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ“ پر زیادتی کرنا جائز نہیں ہوگا۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الصلاۃ، باب صفة الصلاۃ، ج ۱ ص ۱۰۴، ط: رحمانیہ

② (لکنہ یوجب العمل) أى لکن الحدیث المذكور یوجب العمل بہ وبین ذلک بقولہ: (فقلنا بوجوبہما) أى قلنا بوجوب قراءة الفاتحة وضم السورة حتی یأثم تارکھما إذا عمد وبلزمه سجود السهو إذا سها، والحاصل أنما نحن عملنا بالعدل باستعمالنا بالقرآن والحدیث، وأثبتنا فريضة مطلق القواء بالنص ووجوبية قراءة الفاتحة وضم السورة بالحدیث، وهذا هو العدل فی باب إعمال الأخبار، وليس من العدل أن يعمل بأحدهما ويهمل الآخر.

[البنایۃ: کتاب الصلاۃ، باب صفة الصلاۃ، ج ۲ ص ۲۱۳، ط: دار الکتب العلمیۃ] =

ترجمہ: دُعائیں اصل اخفاء ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے احناف کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک امام، مقتدی اور مسبوق سب کے لئے آہستہ آمین کہنا مسنون ہے، اور امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک آمین بالجہر مسنون ہے۔ آمین ”اَسْتَجِبْ“ کے معنی میں دعا ہے، اور ضابطہ ہے کہ دعا میں اصل اخفاء ہے، ارشادِ باری تعالیٰ ہے ”اَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً“ لہذا آمین میں اخفاء مسنون ہوگا۔ ۲

(٤٣) إِنَّ الصَّلَاةَ مَا وُضِعَتْ لِلِاسْتِرَاحَةِ. ﴿٣٣﴾

ترجمہ: نماز استراحت کے لئے وضع نہیں کی گئی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ جب نماز پڑھنے والا اطمینان سے سجدہ کر لے تو کھڑا ہونے کے لئے تکبیر کہے، اور سجدہ ثانیہ سے فراغت کے بعد اپنے پنجوں کے

= وَمِثْلُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالنَّصِّ فَأَمَّا
الْوُجُوبُ فَيَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ، وَالرُّكْنِيَّةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ
بِمَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ فَاصْلُ الطَّوَافِ رُكْنٌ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَالطَّهَارَةُ فِيهِ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ
فَيَكُونُ مُوجِبُ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ فَلَمْ تَصِرْ الطَّهَارَةُ رُكْنًا، وَلَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، باب الطواف، ج ٢ ص ٣٨، ط: دار المعرفة]

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١٠٥، ط: رجمانية

﴿وَلَآئِنَّهُ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ اللَّهُمَّ أَجِبْ أَوْ لِيَكُنْ كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (قَدْ أَجِيبْتُ دَعْوَتُكُمَا) وَمُوسَى كَانَ يَدْعُو وَهَارُونُ كَانَ يُؤْمِنُ، وَالسُّنَّةُ فِي الدُّعَاءِ الْإِخْفَاءُ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل بيان حكم التكبير أيام التشريق، ج ١ ص ٢٠٤، ط: دار الكتب العلمية]

لأن الأصل في الأذكار والدعاء هو الإخفاء.

[فتاویٰ قاضی خان: کتاب الصوم، فصل فی الوتر، ج ۱ ص ۱۲۰، ط: رحمانیہ]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١١٠

بل سیدھا کھڑا ہو جائے، نہ بیٹھے اور نہ اپنے ہاتھوں سے زمین پر ٹیک لگائے، کیونکہ یہ بیٹھنا استراحت کے لئے ہوتا ہے اور نماز استراحت اور آرام کے لئے وضع نہیں کی گئی جیسا کہ اصول میں مذکور ہے۔ البتہ عذر کی حالت اور معذور کی حالت اس سے مستثنیٰ ہے۔ ❶

(۷۴) إِنْ مَا كَانَ عَلَى الْبَدَنِ أَشَقُّ أَوْلَىٰ. ❷

ترجمہ: جو بدن پر زیادہ شاق ہو وہ افضل ہوتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ مصلیٰ قعدہ اخیرہ میں کس ہیئت پر بیٹھے؟ تو فرمایا کہ مصلیٰ جس ہیئت پر قعدہ اولیٰ میں بیٹھا تھا اُسی ہیئت پر قعدہ ثانیہ میں بیٹھے یعنی بائیں پاؤں کو بچھا کر اس پر بیٹھ جائے اور دائیں پاؤں کو کھڑا رکھے، اس ہیئت کے ساتھ بیٹھنا بدن پر زیادہ شاق ہے اور عبادت میں نفس پر جو زیادہ شاق ہو وہ افضل ہے، اس لئے اس ہیئت کے ساتھ بیٹھنا افضل ہے۔ ❸

❶ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجْلِسُ بَعْدَهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً وَتُسَمَّى جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَيَقُومُ مُعْتَمِدًا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَعَلَّ كَذًا، وَلَنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صَدْرِ قَدَمَيْهِ وَلَئِنْ الصَّلَاةَ مَا وَضَعَتْ لِإِسْتِرَاحَةٍ، وَمَا رَوَاهُ مُحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الضَّعْفِ وَالْكِبَرِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۹، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۲، ط: رحمانیہ

❸ وَلَنَا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا وَصَفَتْ قُعُودَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَتْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَعَدَ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَقْعُدُ عَلَيْهَا وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى نَصْبًا وَمَا رَوَى بِخِلَافِهِ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْعُدْرِ لِلْكِبَرِ وَلَئِنْ الْقُعُودَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَا أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[المبسوط للسرخسی: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۵، ط: دار المعرفة]

وَإِنْ شَاءَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَمَا قَدَّمَ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ فَهُوَ أَفْضَلُ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْمُسَارَعَةِ وَالرَّغْبَةِ فِي الْعِبَادَةِ، وَلَئِنَّ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[المبسوط للسرخسی: كتاب المناسك، ج ۴ ص ۳۲، ط: دار المعرفة]

وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَهُوَ صَوْمُ سَيِّدِنَا دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَئِنَّ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصوم، فصل أنواع الصيام، ج ۲ ص ۷۹، ط: دار الكتب العلمية]

ترجمہ: جس چیز کا مانگنا بندوں سے محال نہ ہو تو یہ کلام الناس کے مشابہ ہے، اور جس چیز کا مانگنا بندوں سے محال ہو تو یہ کلام الناس کے مشابہ نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس بات کی وضاحت فرما رہے ہیں کہ کن الفاظ میں دعا کرنی چاہئے اور کن میں نہیں؟ تو فرمایا کہ درود کے بعد ایسے الفاظ کے ساتھ دعا نہ کی جائے جو لوگوں کے کلام کے مشابہ ہو، پھر کون سی دعا کلام الناس سے مشابہت رکھتی ہے اور کون سی نہیں، تو اس کے بارے میں فرمایا کہ جن چیزوں کا بندوں سے مانگنا محال نہ ہو جیسے ”اَللّٰهُمَّ زَوِّجْنِيْ فُلَانَةً“ (اے اللہ! فلاں عورت سے میری شادی کر دیجئے) مجھے نوکری دلا دیجئے وغیرہ، اور اس طرح کے سوالات چونکہ بندوں سے کئے جاسکتے ہیں اس لئے یہ کلام الناس کے مشابہ ہوں گے اور ان کلمات کے ذریعے دعا مانگنا مناسب نہیں ہے، البتہ وہ سوالات جن کا تعلق صرف اللہ کی ذات سے ہے، جیسے اے اللہ! میری مغفرت فرما دیجئے، میرے گناہوں کو معاف فرما دیجئے، یہ اور اس طرح کی دعاؤں کا قبول کرنا چونکہ بندوں کی طرف سے محال ہے، اس لئے یہ کلام خداوندی کے مشابہ ہوں گے اور ان کے ذریعے دعا کرنا بھی صحیح ہوگا۔ ۲

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١١٥، ط: زحمانية

﴿مَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ هُوَ مَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ أُعْطِنِي كَذَا أَوْ زَوِّجْنِي أَمْرًا، وَمَا لَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ هُوَ مَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَنَحْوَ ذَلِكَ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل بيان من يجب عليه تكبير التشريق، ج ١ ص ٢١٣، ط: دار

[الكتب العلمية]

وَفَسَّرُوهُ بِمَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ نَحْوَ أُعْطِنِي كَذَا وَزَوَّجْنِي امْرَأَةً وَمَا لَا يُشْبِهُ كَلَامَهُمْ
مَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْهُمْ نَحْوَ اغْفِرْ لِي، لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ عِزَّ وَجَلٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَمَنْ يَعْفِرُ
الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ).

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٣٥٠، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۷۶) إِنَّ الْخُطَابَ حَظُّ الْحَاضِرِينَ ①

ترجمہ: خطاب حاضرین کا حصہ ہے۔

تشریح: اس اصول سے صاحب ہدایہ اس بات کی وضاحت فرما رہے ہیں کہ مصلی تشہد، درود اور دعا کے بعد دونوں طرف سلام پھیرے، پہلے دائیں جانب پھر بائیں جانب، اور پہلا سلام پھیرتے ہوئے ان لوگوں کی نیت کرے جو اس کے دائیں جانب ہیں خواہ مرد ہوں یا عورتیں، اور ملائکہ حفظہ کی نیت کرے، اور اسی طرح بائیں جانب سلام پھیرتے وقت ان لوگوں کی نیت کرے جو اس کی بائیں طرف ہیں کیونکہ اعمال کا دار و مدار نیت پر ہے۔ صاحب ہدایہ فرماتے ہیں کہ ہمارے زمانے میں عورتوں کی نیت نہ کرے کیونکہ اس زمانہ میں عورتوں کا جماعت میں حاضر ہونا باجماع متاخرین متروک ہے، اور جو مسلمان نماز میں شریک نہیں ان کی بھی نیت نہ کرے، اس لئے کہ ”السلام علیکم“ میں جو خطاب ہے وہ حاضرین کے لئے ہے، اور اصول ہے کہ خطاب حاضرین کا حصہ ہے، اس لئے جو لوگ نماز میں شریک ہیں ان کو سلام شامل ہوگا اور جو لوگ شریک نہیں ان کو یہ شامل نہیں ہوگا۔ ②

(۷۷) إِنَّ التَّخْيِيرَ يُنَافِي الْفَرْضِيَّةَ وَالْوُجُوبَ ③

① الہدایہ: کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۶، ط: رحمانیہ

② (لأن الخطاب حظ الحاضرين) هذا التعليل يتأتى في النساء لأنهن ممنعن عن الحضور في هذا الزمان، ولا يتأتى فيمن لا شركة له في الصلاة، لأن عدم الشركة في الصلاة لا يستلزم الغيبة.

[البنایہ: کتاب الصلاة، صفة الصلاة، ج ۲ ص ۲۸۶، ط: دار الکتب العلمیہ]

وَأَمَّا النِّيَّةُ فَيُنَوَّى بِكُلِّ تَسْلِيمَةٍ مَنْ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَفَظَةِ الْحَاضِرِينَ الَّذِينَ لَهُمْ شَرِكَةٌ فِي صَلَاتِهِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ وَهُوَ لَمَّا اشْتَغَلَ بِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْغَائِبِ عَنْهُمْ فَيُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ التَّحَلُّلِ، لِأَنَّهُ صَارَ حَاضِرًا وَقَالُوا لَا يُنَوَّى النِّسَاءُ فِي زَمَانِنَا لِعَدَمِ حُضُورِهِنَّ الْجَمَاعَةَ وَلِكُرَاهِيَّتِهِ وَإِنَّمَا خُصَّ الْحَاضِرُونَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ خُطَابًا لِلْغَائِبِينَ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۲۶، ط: دار الکتب الاسلامی]

③ الہدایہ: کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۷، ط: رحمانیہ

ترجمہ: کسی چیز کا اختیار دینا یہ فرضیت اور وجوب کے منافی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ سے حضرات احناف کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک مصلی جب سلام پھیرتا ہے تو اُسے لفظ ”السَّلَامُ عَلَیْکُمْ“ ادا کرنا واجب ہے فرض نہیں، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک لفظ سلام کہنا رکن اور فرض ہے نہ کہ واجب، وجوب کی دلیل یہ ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے جب حضرت عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ کو تشہد کی تعلیم دی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ”إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ“ اس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سلام سے نماز پوری ہونے کا حکم لگایا ہے اور اس کو بیٹھنے اور کھڑے ہونے کے درمیان اختیار دیا ہے اور اصول ہے کہ اختیار دینا کسی چیز کے فرض اور واجب ہونے کے منافی ہے، لہذا مقدار تشہد کے بعد سلام وغیرہ کوئی چیز فرض نہیں ہے۔ ہم نے وجوب کو احتیاطاً اس حدیث کی وجہ سے ثابت کیا ہے جس کو امام شافعی رحمہ اللہ نے بطور دلیل ذکر کیا ہے، یعنی ”تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ“ تو یہ حدیث خبر واحد ہے اور خبر واحد سے وجوب تو ثابت ہو جاتا ہے مگر فرضیت ثابت نہیں ہوتی، اس لئے کہ ثبوت فرضیت کے لئے قطعی الدلالت نص کی ضرورت ہوتی ہے۔ ❶

❶ وَلَنَا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمَّا عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ قَالَ لَهُ: إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ. وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَكَمَ بِتَمَامِ الصَّلَاةِ قَبْلَ السَّلَامِ وَخَيْرُهُ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ، وَهَذَا يُنَافِي فَرَضِيَّةَ أَمْرِ آخَرٍ وَوُجُوبَهُ، إِلَّا أَنَا أَثْبَتْنَا الْوُجُوبَ بِمَا رَوَاهُ أَحْيَاطًا دُونَ الْفَرَضِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ، وَبِمِثْلِهِ لَا تَثْبُتُ الْفَرَضِيَّةُ.

(٤٨) إِنَّ مَا كَانَ مُكَمَّلًا لِشَيْءٍ فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ. ①

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ دن کے نفل میں اخفاء واجب ہے اور رات کے نفل میں اختیار ہے جہر کرے یا اخفاء کرے، اس کی دلیل یہ ہے کہ نفل پڑھنے والے کو قیاس کیا گیا ہے تھا فرض ادا کرنے والے پر، یعنی جیسے فرض میں منفرد شخص کو حکم ہے کہ دن کے فرائض میں وجوباً اخفاء کرے گا اور رات کی نمازوں میں اس کو اختیار ہے چاہے جہر کرے یا اخفاء کرے، وجہ اس کی یہ ہے کہ نفل فرض کی تکمیل کرنے والا ہوتا ہے، اور اصول ہے کہ جو چیز کسی چیز کو مکمل کرنے والی ہو وہ اس کے تابع ہوتی ہے، لہذا نفل بھی فرض کے تابع ہوگا، اور رات کے فرضوں میں منفرد کو اختیار ہے کہ جہر کرے یا اخفاء، اسی طرح رات کی نفلوں میں بھی اختیار ہے، چونکہ دن کے فرضوں میں اخفاء متعین ہے لہذا دن کی نفلوں میں بھی اخفاء متعین ہوگا۔ ۲

(٤٩) إِنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ

عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ. ﴿٣٣﴾

① الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ١ ص ١١٨، ط: زحمانية

٢٧ (فيكون تبعاً له) أى إذا كان التطوع مكملًا للفرض، فيكون التطوع تبعاً للفرض، والتبعية تستدعى أن يكون الحكم فى النابع كالحكم فى المتبوع فيما يصلح تبعاً له، كالجندى يصير مقيماً فى المفازة لإقامة إمامه فى المصر، وإنما قيدنا بقولنا فيما يصلح تبعاً له احترازاً عن حكم الجواز والفساد، فإنه إذا صلى الأربع قبل الظهر ثم شرع فى الظهر وأفسدها لا يرى ذلك إلى فساد السنة قبلها، وإن كانت شرعيتها لتكميل القرض أيضاً لما كان لكل واحدة منهما تحريمه مبتدأة غير مبنية أحدهما على الأخرى. وقولنا غير مبنية احترازاً عن صلاة المقتدى حيث تفسد بفساد صلاة الإمام وإن كانت لصلاة كل واحد منهما تحريمه مبتدأة.

[البناءية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ٢ ص ٢٩٦، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ١ ص ١١٨، ط: رجمانيه

ترجمہ: جہر یا تو جماعت کے ساتھ واجب ہے، یا منفرد کے حق میں بطور تخییر واجب ہے۔

تشریح: مسئلہ یہ ہے کہ اگر کسی شخص کی عشاء کی نماز فوت ہوگئی، تو اس نے اس نماز کو آفتاب طلوع ہونے کے بعد قضا کیا تو اس کی دو صورتیں ہیں یا تو باجماعت قضا کرے گا یا تنہا، اگر جماعت کے ساتھ قضا کی ہے تو جہر کرے، لیکن اگر مذکورہ قضا نماز تنہا پڑھے تو اخفاء واجب ہے اور اس کو جہر اور اخفاء کے درمیان اختیار نہیں۔ وجہ اس کی یہ ہے کہ جہر کرنا دو صورتوں میں مختص ہے، ایک یہ کہ نماز باجماعت ہو، دوم یہ کہ نماز وقت کے اندر ہو، پہلی صورت میں جہر واجب ہے، اور دوسری صورت میں منفرد کے حق میں بطور اختیار کے ہے۔ حاصل یہ ہے کہ جہر اور اخفاء شرعی توقیف پر موقوف ہے، اور شریعت میں جہر و طریقوں سے پایا جاتا ہے، ایک تو جہر واجب ہے، یہ اس وقت ہے کہ جماعت سے جہری نماز پڑھی جائے خواہ ادا ہو یا قضا ہو، اور دوم جہر مخیر، یہ اس وقت ہے جب کہ منفرد وقت کے اندر جہری نماز پڑھے، اور چونکہ یہاں جب کہ منفرد طلوع آفتاب کے بعد جہری نمازی پڑھتا ہے تو دونوں باتوں میں سے کوئی بات نہیں پائی گئی، یعنی نہ جماعت ہے اور نہ وقت، اس لئے اس صورت میں نہ جہر واجب ہوگا اور نہ جہر مخیر، بلکہ اخفاء واجب ہوگا۔ ❶

❶ وَمَنْ قَاتَتْهُ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهْرًا وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ خَافَتْ حَتْمًا وَلَا يَتَخَيَّرُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۵۷، ط: المطبعة الخيرية]

(لأن الجهر يختص إما بالجماعة حتماً) أى لأن الجهر بالقراءة مخصوص أما فى الصلاة بالجماعة على سبيل الحتم أى الوجوب (أو بالوقت) أى وإما أن يختص بوقت الصلاة (فى حق المنفرد وعلى وجه التخيير) بين الجهر والإخفاء (ولم يوجد أحدهما) أى أحد المذكورين وهما أى الجماعة والوقت فى حق المنفرد وحاصله أن سبب الجهر إما الجماعة وذلك حتم، وإما الوقت وذلك فيه خيار للمنفرد بين الأمرين الجهر والمخافتة، والمنفرد القاضى لا يوجد فى حقه لا الجماعة ولا الوقت فلا يجهر.

[البنية: كتاب الصلاة، فصل فى القراءة، ج ۲ ص ۲۹۷، ط: دار الكتب العلمية]

(۸۰) اِنَّ الْوَاجِبَ اِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضٰی اِلَّا بِدَلِیْلِ ۱

ترجمہ: واجب جب اپنے وقت سے فوت ہو جائے تو بغیر دلیل کے اس کی قضا نہیں کی جاتی۔
 تشریح: مذکورہ اصول کا سمجھنا موقوف ہے ایک مسئلہ پر، مسئلہ یہ ہے کہ ایک شخص نے عشاء کی پہلی دو رکعت میں سورت پڑھی مگر سورہ فاتحہ نہیں پڑھی، تو یہ شخص آخری دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ کی قضا نہیں کرے گا۔ اور اگر پہلی دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ کے بعد کچھ اور نہیں پڑھا تو آخری دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ اور سورت دونوں پڑھے گا، اور دونوں کے ساتھ جہر کرے، یہ حضراتِ طرفین کے نزدیک ہے، اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ سورہ فاتحہ اور سورت دونوں میں سے کسی کی قضا نہ کرے، بلکہ علیٰ حالہ نماز پڑھے گا اور اخیر میں سجدہ سہو کرے گا۔ وجہ اس کی یہ ہے کہ سورہ فاتحہ اور سورت ان دونوں میں سے ہر ایک واجب ہے، اور اصول ہے کہ واجب جب اپنے وقت سے فوت ہو جائے تو اس کی قضا نہیں کی جاتی الا یہ کہ کوئی دلیل قضا پائی جائے، اور یہاں پر دلیل قضا موجود نہیں، اس لئے ان دونوں کی قضا بھی نہیں ہوگی۔ صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ سے امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے مسلک کو ثابت کیا ہے۔ ۲

(۸۱) اِنَّ الْمُخَافَتَةَ اَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَالْجَهْرَ اَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ عِنْدَ الْفَقِيْهِ اَبٰی

۱ الہدایہ: کتاب الصلاة، فصل فی القراءة، ج ۱ ص ۱۱۸، ط: رحمانیہ

۲ (وَقَالَ أَبُو یُوسُفَ: لَا یُقْضٰی وَاحِدَةً مِنْهُمَا) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبٌ، وَلِهَذَا لَوْ تَرَكَ إِحْدَاهُمَا سَاهِيًا وَجَبَ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ وَقَضَاهَا فِي الشَّفْعِ الثَّانِي أَوْ لَمْ يَقْضِ، وَالْوَاجِبُ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضٰی اِلَّا بِدَلِیْلِ، وَهُوَ لَیْسَ بِمَوْجُودٍ لِأَنَّ الدَّلِیْلَ هُوَ اَنْ یَكُونَ مَا لَهُ مَشْرُوعًا لِيُصْرَفَ اِلٰی مَا عَلَيْهِ، وَالسُّورَةُ فِي الْاٰخِرَیْنِ غَیْرُ مَشْرُوعَةٍ.

[العناية: کتاب الصلاة، فصل فی القراءة، ج ۱ ص ۳۲۹، ط: دار الفکر]

وقال أبو یوسف لا تقضى السورة أصلاً لأن الواجب إذا فات عن محله لا يقضى إلا بدليل وهو مفقود هنا قوله: وهو الأشبه، لأن السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس.

[حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح: کتاب الصلاة، فصل فی بیان واجب الصلاة،

جَعْفَرَ الْهِنْدَوَانِيَّ وَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ أَذْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَأَذْنَى الْمُخَافَةِ
تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ. ①

ترجمہ: اخفاء یہ ہے کہ مصلیٰ اپنے آپ کو سنائے اور جہر یہ ہے کہ دوسرے کو سنائے، یہ تعریف
فقہ ابو جعفر ہندوانی کے نزدیک ہے، اور امام کرخی کے نزدیک جہر کی ادنیٰ مقدار یہ ہے کہ قاری
اپنے آپ کو سنائے، اور مخافت کی ادنیٰ مقدار حروف کی تصحیح ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ پر فقہی مسئلہ کی تفریع کی ہے، مسئلہ یہ ہے کہ اگر کسی
شخص نے اپنی بیوی سے ”أَنْتِ طَالِقٌ“ یا غلام سے ”أَنْتَ حُرٌّ“ کہا اور کہنے والے نے بذات
خود نہیں سنا، تو امام کرخی رحمہ اللہ کے نزدیک طلاق اور عتاق واقع ہو جائیں گے، اور امام ابو جعفر
ہندوانی رحمہ اللہ کے نزدیک واقع نہیں ہوں گے۔ اور اسی طرح اگر ان دونوں کے ساتھ جہر کیا اور
استثناء کا ایسے طور پر اخفاء کیا کہ خود بھی نہیں سن سکا تو امام کرخی رحمہ اللہ کے نزدیک طلاق اور عتاق
واقع نہیں ہوں گے اور استثناء معتبر ہوگا، اور امام ابو جعفر ہندوانی رحمہ اللہ کے نزدیک دونوں فی
الحال واقع ہو جائیں گے اور استثناء معتبر نہیں ہوگا، اور اسی اختلاف پر ذبیحہ پر تسمیہ پڑھنا اور وجوب
سجدہ تلاوت ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الصلاة، فصل فی القراءة، ج ۱ ص ۱۱۹، ط: رحمانیہ

② وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ حَدَّ الْجَهْرِ وَالْأَخْفَاءِ لِلاَّخْتِلَافِ مَعَ اخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ فَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ
إِلَى أَنَّ أَذْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَأَذْنَى الْمُخَافَةِ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ، وَفِي الْبَدَائِعِ: مَا قَالَهُ
الْكَرْخِيُّ أَقْيَسُ وَأَصَحُّ، وَفِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لِمُحَمَّدٍ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنْ شَاءَ قَرَأَ فِي نَفْسِهِ،
وَإِنْ شَاءَ جَهْرًا وَأُسْمِعَ نَفْسَهُ. وَأَكْثَرُ الْمَشَايِخِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْجَهْرَ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ
وَالْمُخَافَةُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ، وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالْتَّسْمِيَةِ عَلَى
الذَّبِيحَةِ وَوُجُوبِ السَّجْدَةِ بِالتَّلَاوَةِ وَالْعَتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ حَتَّى لَوْ طَلَّقَ وَلَمْ يُسْمِعْ
نَفْسَهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ صَحَّ الْحُرُوفُ، وَفِي الْخُلَاصَةِ الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمُخَافَةِ بِحَيْثُ
سَمِعَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ لَا يَكُونُ جَهْرًا وَالْجَهْرُ أَنْ يُسْمِعَ الْكُلَّ.

[البحر الرائق: کتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۳۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامی]

(٨٢) إِنَّ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ لَا يَجُوزُ. ❶

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ بالغ حضرات کا بچے کی اقتداء کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ مکلف نہ ہونے کی وجہ سے وہ نفل ادا کرنے والا ہے، اور اصول ہے کہ فرض

پڑھنے والے کی اقتداء نفل پڑھنے والے کے پیچھے جائز نہیں۔ ۲

(٨٣) إِنَّ الْقَوَى لَا يَبْنِي عَلَى الضَّعِيفِ. ٣

ترجمہ: قوی کی ضعیف پر بناء نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ بالغ مرد کا بچہ کی اقتداء کرنا کسی بھی نماز میں جائز نہیں ہے، خواہ نفل مطلق ہو یا موقت ہو، وجہ یہ ہے کہ بچہ کی نفل نماز بالغ کی نفل سے کمتر اور ادنیٰ ہے، کیونکہ بالاتفاق اگر بچہ نفل نماز شروع کر کے فاسد کر دے تو اس پر اس کی قضا واجب نہیں ہوتی، اور اگر بالغ نماز فاسد کر دے تو اس کے ذمہ قضاء کرنا واجب ہے۔ اصول یہ ہے کہ ضعیف پر قوی کی بنا درست نہیں ہے، بچے کی نماز بالغوں کی نماز کے مقابلے میں ضعیف ہے اس لئے بنا درست نہیں ہے۔ (۲)

① الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٦، ط: رحمانية

﴿١٧﴾ اقْتِدَاءُ الْبَالِغِينَ بِالصَّبِيَّانِ فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الصَّبِيِّ لَا يَقَعُ فَرَضًا
فَكَانَ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَقَلِّلِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل شرائط أركان الصلاة، ج ١ ص ١٢٣، ط: دار الكتب العلمية]

فلا تجوز إمامة الصبي في صلاة القرض، وقال الشافعي: تجوز؛ لأن العمل يصح من الصبي نفلاً لا فرضاً، واقتداء المفتي بالمتنفل لا يجوز عندنا.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ١ ص ٢٠٦، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٤، ط: رحمانية

١٧ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّرَاوِيحِ وَالسُّنَنِ الْمُطْلَقَةِ جَوَّزَهُ مَشَايخُ بَلْخَ وَلَمْ يُجَوِّزْهُ مَشَايِخُنَا؛ لِأَنَّ =

(۸۴) اِنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ. ①

ترجمہ: کوئی بھی چیز اپنے اوپر کی چیز کے لئے ضامن نہیں ہو سکتی۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول کی روشنی میں ایک فقہی مسئلہ بتلا رہے ہیں۔ مسئلہ یہ ہے کہ پاک اور تندرست آدمی معذور شخص کے پیچھے نماز نہ پڑھے اور نہ پاک عورت مستحاضہ عورت کے پیچھے پڑھے، وجہ یہ ہے کہ مقتدی چونکہ پاک اور غیر معذور ہے اور امام معذور ہے، تو مقتدی کی نماز کا حال امام کی نماز سے اقویٰ اور ارفع ہے اور امام کی نماز کا حال کمتر اور ادنیٰ ہے اور اصول ہے کہ کمتر اور اضعف اقویٰ کو متضمن نہیں ہوتا، تو اب امام کی نماز مقتدی کی نماز کو متضمن نہیں ہوگی، حالانکہ امام کی نماز مقتدی کی نماز کو متضمن ہوتی ہے، اسی لئے پاک اور غیر معذور مرد کا معذور کی اقتداء کرنا جائز نہیں ہے، اور اسی طرح پاک عورت کی نماز مستحاضہ کے پیچھے درست نہیں ہے، کیونکہ مستحاضہ کی نماز کا حال مقتدی عورت کی نماز کے حال سے ناقص ہے۔ ضابطہ یہ ہے کہ کوئی بھی چیز اپنے سے کم تر چیز کی ضامن ہو سکتی ہے، لیکن اپنے سے بلند تر کی ضامن نہیں ہو سکتی۔ اسی طرح قاری اور پڑھے ہوئے شخص کے لئے اُمی اور اُن پڑھے کی اقتداء کرنا اور کپڑا پہننے والے کے لئے برہنہ شخص کی اقتداء درست نہیں ہے۔ ②

= نَفَلَ الصَّبِيِّ دُونَ نَفْلِ الْبَالِغِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يُبْنَى الْقَوِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، ج ۱ ص ۹۹، ط: المطبعة الخيرية]

وَلَمْ يُجَوِّزْهُ مَشَايِخُ بُخَارَى وَهُوَ الْمُخْتَارُ، لِأَنَّ نَفَلَ الصَّبِيِّ دُونَ نَفْلِ الْبَالِغِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ وَلَا يُبْنَى الْقَوِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۴۰، ط: دار الكتاب الإسلامی]

① الهدایة: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۲۸، ط: رحمانیہ

② وَفَسَدَ اقْتِدَاءُ طَاهِرٍ بِصَاحِبِ الْعُذْرِ الْمُفَوَّتِ لِلطَّهَارَةِ، لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْمَعْدُورِ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ وَالْإِمَامُ ضَامِنٌ بِمَعْنَى تَضَمُّنِ صَلَاتِهِ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي.

[البحر الرائق: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۳۸۱، ط: دار الكتاب الإسلامی]

(وَقَارِئٍ بِأُمِّيٍّ) لِأَنَّ الْقَارِئَ أَقْوَى حَالًا مِنْهُ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ أُمِّيٍّ بِأَخْرَسٍ، لِأَنَّ الْأُمِّيَّ =

(۸۵) إِنَّ التَّيْمَ طَهَارَةً مُطْلَقَةً عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَطَهَارَةً ضَرْوْرِيَّةً عِنْدَ

مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. ①

ترجمہ: حضرات شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک تیمم طہارتِ مطلقہ ہے اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک طہارتِ ضروریہ ہے۔

تشریح: حضرات شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک متوضی تیمم کی اقتداء کر سکتا ہے، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک نہیں کر سکتا۔ امام محمد رحمہ اللہ اس کی وجہ یہ ذکر کرتے ہیں کہ تیمم طہارتِ ضروریہ ہے اور طہارتِ بالماء طہارتِ اصلیہ ہے، اور اس بات میں کوئی شک نہیں کہ جو شخص طہارتِ اصلیہ پر مشتمل ہے اس کا حال قوی ہے بہ نسبت اس کے حال کے جو طہارتِ ضروریہ پر مشتمل ہے، پس معلوم ہوا کہ مقتدی کا حال امام کے حال سے قوی ہے اور یہ بات مسلم ہے کہ ادنیٰ حال والا شخص اقویٰ اور ارفع حال والے کی امامت نہیں کر سکتا، لہذا تیمم کے لئے متوضیین کی امامت کرنا جائز نہیں ہے۔ حضرات شیخین فرماتے ہیں کہ تیمم طہارتِ مطلقہ ہے، یہی وجہ ہے کہ تیمم بقدر حاجت و ضرورت کے ساتھ مقدار نہیں بلکہ دس سال تک اگر پانی دستیاب نہ ہو یا اس کے استعمال پر قدرت نہ ہو تو تیمم مشروع رہے گا، پس جب تیمم طہارتِ مطلقہ ہے تو تیمم اور متوضی دونوں کا حال یکساں ہے، لہذا

= أَقْوَى حَالًا مِنْهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى التَّحْرِيمَةِ (وَمُكْتَسِبٍ بَعَارٍ وَغَيْرِ مُؤْمِيٍّ بِمُؤْمِيٍّ) لِقُوَّةِ حَالِهِمَا وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۲۱، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُوجِرَ مَا اسْتَعَارَهُ) فَإِنْ آجَرَهُ فَعَطِبَ ضَمِنَ، لِأَنَّ الْإِعَارَةَ دُونَ الْإِجَارَةِ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا فَوْقَهُ وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَارِيَةِ الرُّجُوعُ وَتَعَلُّقُ الْمُسْتَأْجِرِ بِهَا يَمْنَعُ ذَلِكَ فَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ فَإِنْ آجَرَهَا ضَمِنَ حِينَ سَلَمَهَا، وَإِنْ شَاءَ الْمُعِيرُ ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ، لِأَنَّهُ قَبَضَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ.

[الجوهرة النيرة: کتاب العارية، ج ۱ ص ۳۵۱، ط: المطبعة الخيرية]

① الهداية: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۲۹، ط: رحمانیہ

ترجمہ: اقتداء شریعت اور موافقت کا نام ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک فرض ادا کرنے والا دوسرا فرض ادا کرنے والے کی اقتداء نہ کرے، مثلاً ظہر کی نماز پڑھنے والے کی اقتداء عصر کی نماز پڑھنے والے کے پیچھے جائز نہیں، قاعدہ ہے کہ اقتداء نام ہے تحریمہ کے اندر شرکت اور افعالِ بدنیہ کے اندر موافقت کا، اور شرکت میں موافقت اس وقت ہو سکتی ہے جبکہ دونوں کی تحریمہ اور افعال میں اتحاد ہو، اور چونکہ مذکورہ صورت میں اتحاد نہیں اس لئے اقتداء بھی درست نہیں ہے۔ ۳

① (قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمَ الْمُتَيْمِّمِ الْمُتَوَضِّعِينَ) وَهَذَا عِنْدَهُمَا، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُؤَقَّتَةٍ بِوَقْتٍ بِخِلَافِ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ.

[الجمهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٢٦، ط: المطبعة الخيرية]

(لَا اقْتِدَاءَ مُتَوَضِّعٍ بِمُتِمِّمٍ) أَيْ لَا يُفْسِدُ اقْتِدَاءُ مُتَوَضِّعٍ بِمُتِمِّمٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُفْسِدُ، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ بِالْمَاءِ أَصْلِيَّةٌ فَيَكُونُ بِنَاءُ الْقَوَى عَلَى الضَّعِيفِ فَلَا يَجُوزُ. وَلَهُمَا مَا رَوَى أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَهُوَ مُتِمِّمٌ عَنِ الْجَنَابَةِ وَهُمْ مُتَوَضِّعُونَ فَعَلِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ وَلِهَذَا لَا تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ عِنْدَنَا.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٣، ط: دار الكتاب الإسلامي]

② الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٣٠، ط: زحمانية

﴿قَوْلُهُ: وَلَا مَنْ يُصَلِّيَ فَرَضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّيَ فَرَضًا آخَرَ﴾ لِأَنَّ الْإِقْتِدَاءَ شِرْكَةً وَمُوَافَقَةً فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتِّحَادِ وَسَوَاءٌ تَغَايَرَ الْقُرْصَانِ اسْمًا أَوْ صِفَةً كَمُصَلِّي طَهْرٍ أَمْسٍ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي طَهْرَ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٢٢، ط: المطبعة الخيرية]

لَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ مُفْتَرِضٍ بِمُفْتَرِضٍ فَرَضًا آخَرَ..... وَحَاصِلُهُ أَنَّ اتِّحَادَ الصَّلَاتَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ
الِاقْتِدَاءِ، لِأَنَّ الْإِقْتِدَاءَ شَرْكَةٌ وَمُوافَقَةٌ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِاتِّحَادٍ وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ =

باب الحدث فی الصلاة

(۸۷) إِنَّ الْإِنْصِرَافَ عَلَى قَصْدِ الْإِصْلَاحِ لَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ وَالْإِنْصِرَافَ عَلَى

قَصْدِ الرِّفْضِ وَالتَّرْكِ يَمْنَعُهُ. ①

ترجمہ: اگر (قبلہ کی طرف سے) پھرنا نماز کی اصلاح کے ارادے سے ہو تو یہ مانع بناء نہیں ہے، اور اگر نماز کو چھوڑنے اور ترک کے ارادے سے ہو تو پھر بنا کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص کو حالت نماز میں یہ گمان ہوا کہ اس کو حدث ہو گیا، پس وہ اپنی نماز کی جگہ سے پھر گیا، پھر اس کو معلوم ہوا کہ حدث نہیں ہوا تھا، تو اب دیکھا جائے گا کہ اس کا قبلہ کی طرف سے پھرنا نماز کی اصلاح کے ارادے سے تھا یا نماز کو چھوڑنے کے ارادے سے تھا، اگر ثانی ہے تو اس کا بناء کرنا جائز نہیں ہے، خواہ مسجد سے نکلا ہو یا نہ نکلا ہو، اور اگر اول ہے تو اس کی بھی دو صورتیں ہیں، مسجد سے خروج پایا گیا ہو یا نہیں، اگر مسجد سے نکلنا پایا گیا تو اس وقت از سر نو نماز پڑھے بناء کرنا جائز نہیں ہے، اور اگر مسجد سے نہیں نکلا تو وہ اپنی باقی نماز پوری کرے از سر نو پڑھنے کی کوئی ضرورت نہیں ہے، کیونکہ یہ شخص اصلاح نماز کے ارادے سے پھرنا تھا اس لئے پھرنا مفسد نماز نہیں ہوگا، چنانچہ اگر وہ متحقق ہو جاتا جو اس نے تو ہم کیا تھا یعنی واقعی حدث ہوتا تو وہ اپنی نماز کی بنا کرتا، پس اصلاح کے ارادے کو حقیقت اصلاح کے ساتھ لاحق کیا گیا ہے۔ بخلاف اس کے کہ اگر اس نے گمان کیا کہ اس نے بغیر وضو نماز شروع کی ہے پھر وضو کے ارادے سے اس نے رخ پھیرا پھر معلوم ہوا کہ وہ با وضو ہے اور گمان غلط تھا تو اس صورت میں اس کی نماز فاسد ہوگی، اگرچہ وہ مسجد سے باہر نہ نکلا ہو، کیونکہ یہ پھرنا بطور رفس ہے یعنی نماز کو چھوڑنے کے طور پر ہے نہ کہ اصلاح نماز کے لئے، چنانچہ اگر اس کا بے وضو ہونا متحقق ہو جاتا تو یہ از سر نو نماز پڑھتا۔

= الدُّخُولُ فِي صَلَاتِهِ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَتَكُونُ صَلَاةُ الْإِمَامِ مُتَصَمِّنَةً لِّصَلَاةِ الْمُقْتَدِي وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ضَامِنٌ أَيْ تَتَصَمَّنُ صَلَاتُهُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۴۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

① الهدایة: کتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۲، ط: رحمانیہ

(٨٨) إِنَّ مَا يَنْدُرُ وَجُودَهُ لَا يَكُونُ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ. ٢

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مصلی دورانِ نماز مجنون ہو گیا، خواہ امام ہو یا مقتدی یا منفرد، یا بحالتِ نماز سو گیا اور احتلام ہو گیا، یا اس پر بیہوشی طاری ہو گئی، تو وہ ازسرنو نماز پڑھے گا، اس لئے کہ نماز میں ان عوارض کا پیش آنا نادر ہے، لہذا یہ عوارض ان عوارض کے معنی میں نہیں ہوں گے جن پر نص وارد ہوئی یعنی ”مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصِرْفْ وَلْيَبْئُتْ“ (۳)

① وَالْقِيَاسُ فَسَادُهَا بِالْإِنْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ مُطْلَقًا لِمَا ذَكَرْنَا لَكِنْ اسْتَحْسَنُوا بَقَاءَهَا عِنْدَ عَدَمِ الْخُرُوجِ، لِأَنَّهُ انْصَرَفَ عَلَى قَصْدِ الْإِصْلَاحِ، لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ مَا تَوَهَّمَهُ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ فَأُلْحِقَ قَصْدُ الْإِصْلَاحِ بِحَقِيقَتِهِ مَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَكَانُ بِالْخُرُوجِ..... لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ افْتَتَحَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ أَوْ كَتَانَ مَاسِحًا عَلَى الْخُفَّيْنِ فَظَنَّ أَنَّ مُدَّةَ مَسْحِهِ قَدْ انْقَضَتْ أَوْ كَانَ مُتِمِّمًا فَرَأَى سَرَابًا فَظَنَّهُ مَاءً أَوْ رَأَى حُمْرَةً فِي ثَوْبِهِ فَظَنَّ أَنَّهَا نَجَاسَةٌ فَانْصَرَفَ حَيْثُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الْإِنْصِرَافَ عَلَى سَبِيلِ الرُّفْضِ، وَلِهَذَا لَوْ تَحَقَّقَ مَا تَوَهَّمَهُ يَسْتَقْبَلُ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ٣٩٢، ط: دار الكتاب الإسلامي/ تبیین

الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٨، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١٣٢، ط: رحمانية

١٢ (يسندر وجود هذه العوارض) أى الجنون والاحتلام والإغماء (فلم يكن) أى هذه العوارض (فى معنى ما ورد به النص) وهو قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: من قاء أو رعف فى صلاته.

ومعنى ما ورد به النص هو القىء والرعاف فإذا لم يكن فى معنى ما ورد به النص بقيت على أصل القياس. أما الجنون والإغماء فإن الشخص يبقى على حاله بعد حدوثهما فيصير مؤدياً جزءاً من الصلاة مع الحدث فتفسد.

[البنية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ٢ ص ٣٨٨، ط دار الكتب العلمية]

(۸۹) اِنَّ الْخُرُوْجَ عَنِ الصَّلَاةِ بِصُنْعِ الْمُصَلِّيْ فَرَضٌ عِنْدَ اَبِي حَنِیْفَةَ لَیْسَ

بِفَرَضٍ عِنْدَهُمَا. ❶

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک مصلی کا اختیاری فعل کے ساتھ نماز سے نکلنا فرض ہے اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک فرض نہیں ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ پر متفرع ان بارہ مسائل کا ذکر کیا ہے جو تشہد کی مقدار بیٹھنے کے بعد پیش آئیں:

- ۱..... تیمم کرنے والے مصلی نے مقدار تشہد بیٹھنے کے بعد پانی دیکھا۔
- ۲..... موزوں پر مسح کرنے والے کے مقدار تشہد بیٹھنے کے بعد مدت مسح پوری ہوگئی۔
- ۳..... مقدار تشہد کے بعد عملِ قلیل کے ساتھ دونوں موزے نکالے، یا دونوں موزوں میں سے کوئی ایک نکالا۔

- ۴..... مصلی اُمی تھا پھر تشہد کی مقدار بیٹھنے کے بعد اس نے کوئی قرآن کی سورت سیکھ لی۔
- ۵..... مصلی برہنہ تھا اس نے مقدار تشہد کے بعد کپڑا پایا۔
- ۶..... مصلی اشارے سے رکوع اور سجدہ کرنے والا تھا پھر وہ مقدار تشہد کے بعد رکوع اور سجدہ پر قادر ہو گیا۔

- ۷..... مصلی کو مقدار تشہد کے بعض قضاء نماز یاد آگئی جو اس پر اس نماز سے پہلے واجب القضاء ہے۔

- ۸..... مقدار تشہد کے بعد امام قاری کو حدث ہوا اس نے اُمی کو خلیفہ بنایا۔

- ۹..... مقدار تشہد کے بعد فجر کی نماز میں آفتاب طلوع ہو گیا۔

= وَأَمَّا فَسَادُهَا بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَالْإِحْتِلَامِ فَلِأَنَّهُ يَنْدُرُ وَجُودُ هَذِهِ الْعَوَارِضِ فَلَمْ تَكُنْ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ مِنَ الْقِيَاءِ وَالرَّعَافِ.

[البحر الرائق: کتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ۱ ص ۳۹۵، ط: دارالکتب الإسلامی]

❶ الهدایة: کتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۳، ط: رحمانیہ

پیٹ گر گئی۔

۱۲..... مصلیٰ معذور تھا لیکن مقدار تشہد کے بعد اس کا عذر ختم ہو گیا، جیسے مستحاضہ عورت اور اس کے معنی کے دیگر معذورین مثلاً سلسل البول وغیرہ۔

ان بارہ مسائل میں امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نماز باطل ہو جاتی ہے اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک تمام صورتوں میں نماز پوری ہو جاتی ہے، ان تمام مسائل میں ضابطہ اور اصل یہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نماز سے باہر ہونا مصلیٰ کے اختیاری فعل سے فرض ہے، اور صاحبین کے نزدیک فرض نہیں، پس اسی اصل کے پیش نظر امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کا پیش آنا جو ہر مسئلہ میں الگ الگ مذکور ہوئے ہیں ایسا ہے جیسا درمیانِ نماز میں پیش آنا اور چونکہ درمیانِ نماز میں ان عوارض کا پیش آنا مفسد نماز ہے، اس لئے قعدہ اخیرہ کے بعد اگر یہ عوارض پیش آگئے تو نماز باطل ہو جائے گی۔

اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کا پیش آنا ایسا ہے جیسے سلام پھیرنے کے بعد پیش آنا، اور ظاہر ہے کہ سلام پھیرنے کے بعد کوئی عارض نماز کو فاسد نہیں کرتا، اس لئے قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کے پیش آنے سے نماز فاسد نہیں ہوگی۔ ❶

(٩٠) إِنَّ مَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْفَرَضِ إِلَّا بِهِ يَكُونُ فَرَضًا. ٢

ترجمہ: ہر وہ چیز جس کے بغیر فرض تک رسائی نہ ہو وہ فرض ہوتی ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول مذکورہ کو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے مسلک پر بطور دلیل کے

① هذه المسائل تنبنى على أصل وهو أن الخروج من الصلاة بصنع المصلى فرض عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما ليس بفرض.

[المحيط البرهاني: كتاب الطهارة، الفصل الخامس، ج ١ ص ١٥٢، ط: دار الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١٣٣، ط: رحمانية

ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ دوسری نماز اُس کے وقت میں ادا کرنا فرض ہے اور یہ ممکن نہیں ہوگا کہ جب تک اس موجودہ نماز سے نہ نکلیں، پس اس موجودہ نماز سے نکلنا دوسری فرض نماز ادا کرنے کا ذریعہ ہے، یعنی دوسری فرض نماز ادا کرنا اس موجودہ نماز سے نکلنے پر موقوف ہے، اور چونکہ فرض کا موقوف علیہ بھی فرض ہوتا ہے، اس لئے موجودہ نماز سے نکلنا بھی فرض ہوگا، یہی وجہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک خروج بصدقہ فرض ہے۔ اس کی نظیر یہ ہے کہ ایک شخص پر نفقہ لازم ہے اور وہ بغیر کمائی کے حاصل نہیں ہو سکتا تو اس پر کمائی بھی لازم ہوگی۔ سجدہ فرض ہے اور یہ اس وقت تک ممکن نہیں جب تک کہ رکوع سے منتقل نہ ہو، پس یہ انتقال بھی فرض ہوگا، اس لئے کہ فرض کا موقوف علیہ بھی فرض ہوتا ہے۔ ❶

(۹۱) إِنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ. ❷

ترجمہ: فاسد پر بنا کرنا بھی فاسد ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام نے مکمل نماز پڑھائی اور تشہد کی مقدار بھی بیٹھ گیا، پھر اس نے قہقہہ مارا، یا عمداً حدث لاحق ہوا، تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک مسبوق کی نماز فاسد ہو جائے گی، وجہ یہ ہے کہ امام کی نماز میں سے جس جزء

❶ وصورة هذا التوصل أنه إذا تحرم للظهر مثلاً فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلاً ولا عليه أداؤها إلا بعد الخروج عن تحريمه الظهر، لأن العصر لا يتأدى بهذه التحريمه، فيكون الخروج عن تحريمه الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً كالانتقال من ركن إلى ركن، في باب الصلاة عد من الأركان، وإن لم يكن ركناً في نفسه كذا هذا، لأنه لم يبق الأولى على الصحة لا يمكنه أداء الثانية لأن الترتيب عندنا فرض، ولا يخرج عن الأولى على وجه يبقى صحيحاً إلا بصدق يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي رحمه الله.

[البنية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۲ ص ۳۹۵، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۵، ط: رحمانیہ

سے متصل قبضہ واقع ہوا اس جزء کو اس نے فاسد کر دیا، لہذا اس جزء کے مثل مسبوق کی نماز بھی فاسد ہوگی، کیونکہ مقتدی کی نماز امام کی نماز پر مبنی ہوتی ہے، اور جب مسبوق کی نماز کا ایک جزء فاسد ہو گیا تو اب باقی نماز کی اس پر بناء نہیں کر سکتا کیونکہ اصول ہے کہ فاسد جزء پر بناء کرنا فاسد ہوتا ہے۔ برخلاف امام اور مدرک مقتدیوں کی نماز فاسد نہیں ہوگی اس لئے کہ قعدہ اخیرہ میں مقدار تشہد بیٹھنے کی وجہ سے ان کی نماز مکمل ہو گئی۔ ❶

(۹۲) إِنَّ تَمَامَ الرُّكْنِ بِالْإِنْتِقَالِ ❷

ترجمہ: ایک رکن کا اتمام دوسرے رکن کی طرف منتقل ہونے کے بعد ہوتا ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی کو رکوع یا سجدہ کی حالت میں حدث ہوا، خواہ وہ منفرد ہو یا امام یا مقتدی، تو اس کو چاہئے کہ وضو کر کے بناء کرے اور جس رکن میں حدث پیش آیا ہے اس کو شمار نہ کرے، کیونکہ اصول ہے کہ ایک رکن اس وقت مکمل ہوتا ہے جب کہ اس سے دوسرے رکن کی طرف منتقل ہو جائے اور یہ انتقال فرض ہے اور حدث کے ساتھ انتقال متحقق نہیں ہوتا، کیونکہ منتقل الیہ (جس کی طرف منتقل ہوگا) نماز کا ایک جزء ہے اور حدث پیش آنے

❶ وَأَمَّا الْفَهْقَهَةُ وَالْحَدَثُ الْعَمْدُ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ هُوَ بِمِثْلِ حَالِهِ تَامَّةٌ وَأَمَّا صَلَاةُ الْمَسْبُوقِينَ فَفَاسِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ الْفَهْقَهَةَ مُفْسِدَةٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي تُلَاقِيهِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيُفْسِدُ مِثْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمَسْبُوقُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۶۵، ط: المطبعة الخيرية]

أَنَّ الْفَهْقَهَةَ وَالْحَدَثَ الْعَمْدَ مُفْسِدَانِ لِلْجُزْءِ الَّذِي يَلَاقِيَانِهِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيُفْسِدَانِ مِثْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمَأْمُورِ غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمُدْرِكَ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمَسْبُوقُ وَمَنْ حَالُهُ مِثْلُ حَالِهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ.

[تبیین الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۵۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۵، ط: رحمانیہ

(٩٣) إِنَّ اسْتِخْلَافَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامِ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ. ۞

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر امام کو حدیث لاحق ہو جائے اور امام کے پیچھے نابالغ بچہ یا عورت کے علاوہ کوئی اور نہ ہو اور اس نے ان دونوں میں سے کسی ایک کو خلیفہ بنایا تو اس صورت میں امام کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ اس نے ایسے شخص کو خلیفہ بنایا جو امامت کا اہل نہیں، اور ضابطہ ہے کہ جو امامت کا اہل نہ ہو اس کو خلیفہ بنانے سے نماز فاسد ہو جاتی ہے، لہذا امام کی نماز فاسد ہو جائے گی۔ ۱۳

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ٢٠٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١١٤ ط: دار إحياء التراث]

﴿لَا اسْتِخْلَافَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ﴾ حُكْمًا فَإِنَّهُ لَمَّا تَعَيَّنَ لِلْإِمَامَةِ كَانَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا بِهِ، وَمَنْ
اِقْتَدَى بِمَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ٣٩٢، ط: دار الفكر]

وَجْهٌ فَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ اسْتِخْلَافُهُ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ وَعِلَّةُ فَسَادِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ خُلُوءُ مَكَانِ الْإِمَامَةِ عَنِ الْإِمَامِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١١٤، ط: دار إحياء التراث]

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(۹۴) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ. ①

ترجمہ: یقیناً ہر وہ فعل جو خشوع کی زیادتی پر دلالت کرے نماز کو باطل نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں ہر وہ کام جو خشوع میں اضافے پر دلالت کرے تو اس فعل سے نماز باطل نہیں ہوگی۔

اگر کوئی آدمی نماز میں آہ کرتا ہے یا نماز میں بلند آواز میں روتا ہے تو اب اگر اس شخص کا رونا جنت یا جہنم کے تذکرہ کی وجہ سے ہو تو اس سے نماز باطل نہیں ہوگی، کیونکہ جنت یا جہنم کے تذکرہ سے رونا یہ اور زیادہ خشوع فی الصلاة پر دلالت کرتا ہے اور نماز میں مقصود بھی خشوع ہے، لہذا مذکورہ اصول کی رو سے اس شخص کی نماز باطل نہیں ہوگی۔ ②

(۹۵) إِنَّ مَا فِيهِ إِظْهَارُ الْجَزَعِ وَالنَّاسُفِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ. ③

ترجمہ: بلاشبہ ہر وہ فعل جس میں جزع اور افسوس کا اظہار ہو تو یہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ کام نماز میں جو کلام الناس کے مشابہ ہو تو ایسے کلام سے نماز باطل ہو جاتی ہے، مذکورہ اصول کو صاحب ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کوئی آدمی نماز میں آہ کرتا ہے یا بلند آواز سے روتا ہے اور اس کا یہ رونا در دیا

① الهدایہ: کتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

② وَإِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ بِمَعْنَى التَّسْبِيحِ أَوْ الدُّعَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِنِّينَ وَالنَّوْءَ وَالْبُكَاءَ قَدْ يَنْشَأُ مِنْ مَعْرِفَةِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ وَغَنَاهُ عَنْ خَلْقِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالرَّغْبَةِ فَيَكُونُ كَالْتَّقْدِيسِ وَالِدُّعَاءِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: دار

الکتاب الإسلامی]

③ الهدایہ: کتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

ہو جاتی ہے، لہذا اس قسم کے رونے سے بھی نماز باطل ہو جائے گی۔ ❶

تَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتَا أَصْلَيْتَيْنِ تَفْسُدُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. ٢

ہو جائے گی۔

① فَإِنْ أَنْ فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَأَوَّهَ أَوْ بَكَى فَارْتَفَعَ بِكَاؤُهُ أَوْ حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ إِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَمْ يَضُرَّهُ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ فَكَانَ فِي مَعْنَى التَّسْبِيحِ، وَالْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) أَوْ يَخِرُّونَ سُجُودًا عَلَى الْوُجُوهِ يَكُونُ وَالْمُرَادُ بِالْأَذْقَانِ الْوُجُوهُ، وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فَيَسْمَعُ لَصْدَرِهِ أَرِيزُ كَأَرِيزِ الْمَرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ كُنْتُ أَصَلِّي خَلْفَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ يُوسُفَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ سَمِعْتُ نَشِيجَهُ وَأَنَا آخِرُ الصُّفُوفِ، الْأَرِيزُ غَلِيَانُ الْقِدْرِ وَالْمَرْجَلُ الْقِدْرُ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ قَطَعَ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْجَزَعِ وَالتَّأَسُّفِ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ١ ص ١٣٤، ط: رحمانية

حرفوں پر ہوتی ہے، کیونکہ ایک حرف کی ضرورت تو اس لئے پیش آئے گی کہ اس سے ابتداء کی جائے اور دوسرے حرف کی ضرورت اس لئے پیش آئے گی کہ اس پر وقف کیا جائے اور ایک حرف ان دونوں کے درمیان فصل کے لئے ہوگا، پس حرف واحد تو اقل جملہ ہے، اس پر لفظ کلمہ یا کلام کا اطلاق نہیں ہوتا اور اگر دو حروف میں سے ایک زائد ہو اور ایک اصلی ہو تو حرف اصلی کی طرف دیکھتے ہوئے اس کی بنا بھی ایک ہی حرف پر رہ گئی اور اگر دو حروف اصلی ہیں تو تین حروف میں سے اکثر پائے گئے اور اکثر کل کے قائم مقام ہوتا ہے، لہذا دو اصلی حروف پر مشتمل کلمہ نماز کو فاسد کر دیتا ہے۔ مذکورہ اصول کو صاحب ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے نماز میں آہ کہا تو اس سے نماز فاسد نہیں ہوگی، کیونکہ یہ کلمہ (آہ) دو حرفوں پر مشتمل ہے اور دونوں زوائد میں سے ہیں، اور اگر کسی آدمی نے نماز میں ”اوہ“ کہا تو اس سے نماز فاسد ہو جائے گی، پس مذکورہ کا ما حاصل یہ ہے کہ اگر کلمہ تین حروف سے کم پر مشتمل ہو تو یہ مفسد صلاۃ نہیں ہوگا اور اگر تین یا تین سے زائد پر مشتمل ہو تو اس سے نماز فاسد ہو جائے گی۔ ❶

(۹۷) إِنَّ كَلَامَ النَّاسِ فِي مُتَفَاهِمِ الْعُرْفِ يَتَّبِعُ وَجُودَ حُرُوفِ الْهِجَاءِ

وَأِفْهَامِ الْمَعْنَى. ❷

❶ الْأَصْلُ عِنْدَهُ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ أَوْ أَحَدَاهُمَا لَا تُفْسِدُ، وَإِنْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ تُفْسِدُ، وَهَذَا، لِأَنَّ أَصْلَ كَلَامِ الْعَرَبِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ لِحَاجَتِهِ إِلَى حَرْفٍ يُبْتَدَأُ بِهِ وَحَرْفٍ يُوقَفُ عَلَيْهِ وَحَرْفٍ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا، فَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ أَقْلُ الْجُمْلَةِ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَلَامِ، وَالْحَرْفَانِ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الزَّوَائِدِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْأَصْلِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ فَقَدْ وَجِدَ الْأَكْثَرُ، وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ، وَالْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ كُلَّ زَائِدٍ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مِنْهَا لَا عَكْسَهُ جَمْعُوهَا فِي قَوْلِهِمُ الْيَوْمَ تَسَاءُ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: آه لَا تُفْسِدُ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الزَّوَائِدِ، وَأَوْه تُفْسِدُ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنَّهُ فِي الزَّوَائِدِ عَلَى حَرْفَيْنِ لَا يُنْظَرُ إِلَى الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۱ ص ۳۹۷، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

۱..... اول یہ کہ حروفِ ہجاء پائے جائیں۔

۲..... دوم یہ کہ حروفِ ہجاء مفید معنی بھی ہوں۔

مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلیٰ کی آواز میں حروفِ ہجاء ہی نہ ہو تو بالاتفاق یہ مفسد صلاۃ نہیں ہوگا اور اگر مصلیٰ کی آواز میں حروفِ ہجاء تو ہوں لیکن وہ مفید معنی نہ ہوں تب بھی یہ مفسد صلاۃ نہیں ہے۔ ❶

(٩٨) إِنَّ مَا يَجْرِي فِي مُخَاطَبَاتِ النَّاسِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ. ﴿٢﴾

ترجمہ: ہر وہ کلام جو لوگوں کے خطابات میں جاری ہوتا ہے تو وہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ کلام جو لوگوں کے خطابات میں جاری ہو یعنی لوگوں کی بول چال میں جاری ہو تو وہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی کو چھینک آئی اور دوسرا آدمی جو نماز پڑھ رہا ہے اُس نے چھینکنے والے کے جواب میں ”يَرْحَمُكَ اللَّهُ“ کہا، تو اس قائل کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ ”يَرْحَمُكَ اللَّهُ“ کلام الناس کے قبیل سے ہے اور کلام الناس مفسد صلاۃ ہے، لہذا یہ بھی مفسد صلاۃ ہوگا۔ اور ”يَرْحَمُكَ اللَّهُ“ کلام الناس کے قبیل سے اس لئے ہے کہ اس میں کاف خطاب کا ہے اور لوگوں میں یہ بول چال جاری بھی ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر ”يَرْحَمُكَ اللَّهُ“ کلام

❶ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لَا يَقْوَى لَأَنَّ كَلَامَ النَّاسِ فِي مَتَفَاهِمِهِمْ أَى أَهْلِ الْعُرْفِ يَتَّبِعُ وَجُودَ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَإِفْهَامِ الْمَعْنَى وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي حُرُوفِ كُلِّهَا زَوَائِدُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ٢ ص ٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ١ ص ١٣٤، ط: رحمانية

ترجمہ: ہر وہ کلام جس میں تعلیم و تعلم ہو یعنی سیکھنا سکھانا ہو پس وہ کلام الناس کے قبیل سے ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسا کلام کرنا جس سے تعلیم یا تعلم حاصل ہوتا ہو تو وہ کلام، کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں اگر مصلیٰ نے اپنے امام کے علاوہ کسی دوسرے امام کو نماز میں لقمہ دیا تو نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ یہ ہے کہ اپنے امام کو لقمہ دینا تو ضرورت کی بنا پر ہے اور غیر امام کو لقمہ دینا اس میں کوئی ضرورت نہیں ہے، لہذا غیر امام کو لقمہ دینا یہ تعلیم و تعلم ہے، تو مذکورہ قاعدے کی بنیاد پر یہ کلام الناس کے قبیل سے ہوا اور کلام الناس مفسد صلاۃ ہے، لہذا یہ لقمہ دینا بھی غیر امام کو مفسد صلاۃ ہوگا۔ ۳

ترجمہ: جب کلام جواب کے طور پر استعمال کیا جائے اور وہ کلام جواب کا احتمال بھی رکھتا ہو تو اس کو جواب قرار دیا جائے گا۔

① (وَجَوَابُ عَاطِسٍ بِرَحْمَتِ اللَّهِ) لِأَنَّهُ يَجْرِي فِي مُحَاطَاتِ النَّاسِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ فَكَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب ما یفسد الصلاة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: دار الکتب الإسلامی]

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ١ ص ١٣٤

﴿قَوْلُهُ وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ﴾ أَيْ يُفْسِدُهَا لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعْلُمٌ لِّغَيْرِ حَاجَةٍ قَيِّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ فَلَا فَسَادَ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ إِصْلَاحُ صَلَاتِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ٢ ص ٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعْلَمُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ١ ص ١٥٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٢٧ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ١ ص ١٣٨، ط: رحمانية

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسا کلام جو بطور جواب کے استعمال کیا جائے اور وہ کلام جواب بننے کا احتمال بھی رکھتا ہو تو اس کلام کو جواب قرار دیا جائے گا۔

صاحب ہدایہ نے مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نماز پڑھ رہا ہو اور باہر سے ایک آدمی آیا اور اس نے مصلیٰ سے کہا ”هَلْ مِنْ اِلَهٍ غَيْرُ اللّٰهِ“ کیا اللہ کے سوا کوئی معبود ہے؟ تو اس مصلیٰ نے جواب میں کہا ”لَا اِلَهَ اِلَّا اللّٰهُ“ تو عند الطرفین اس مصلیٰ کی نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ یہ ہے کہ ”لَا اِلَهَ اِلَّا اللّٰهُ“ یہ ایسا کلام ہے جو، جواب کے طور پر بھی استعمال ہوتا ہے اور حمد باری تعالیٰ کے لئے بھی، لیکن جب مصلیٰ نے اس کو جواب کے طور پر استعمال کیا تو اس کا ایک معنی متعین کر دیا، لہذا مصلیٰ کے اس کلام کو جواب قرار دیا جائے گا اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر یہ کلام مفسد صلاۃ ہوگا، لہذا مصلیٰ کی نماز اس سے فاسد ہو جائے گی۔ ①

(۱۰۱) اِنْ سَطَحَ الْمَسْجِدُ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ. ②

① (قَوْلُهُ وَالْجَوَابُ بِلَا اِلَهَ اِلَّا اللّٰهُ) اَيُّ يُفْسِدُهَا عِنْدَ اَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ لَا يَكُوْنُ مُفْسِدًا لِاَنَّهُ ثَنَاءٌ بِصِغَتِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِعَرِيْمَتِهِ وَلَهُمَا اَنَّهُ اَخْرَجَ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ فَيَجْعَلُ جَوَابًا كَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ خُصُوصَ الْجَوَابِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ بَلْ كُلُّ كَلِمَةٍ هِيَ ذِكْرٌ اَوْ قُرْآنٌ قَصَدَ بِهَا الْجَوَابَ فَهِيَ عَلَى الْخِلَافِ كَمَا اِذَا اُخْبِرَ بِخَيْرٍ يَسْرُهُ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلّٰهِ اَوْ بِأَمْرٍ عَجِيبٍ فَقَالَ سُبْحَانَ اللّٰهِ ثُمَّ نَصَّ الْمَشَايِخُ عَلَى اَشْيَاءَ مُوجِبَةٍ لِلْفَسَادِ بِاتِّفَاقِهِمْ وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي كَابٌ مَوْضُوعٌ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ اسْمُهُ يَحْيَى فَقَالَ (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ) اَوْ رَجُلٌ اسْمُهُ مُوسَى وَبِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ لَهُ (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) اَوْ كَانَ فِي السَّفِينَةِ وَابْنُهُ خَارِجَهَا فَقَالَ (يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) اَوْ طُرِقَ عَلَيْهِ الْبَابُ اَوْ نُودِيَ مِنْ خَارِجِهِ فَقَالَ (وَمَنْ ذَاكَ كَانَ آمِنًا) وَاَرَادَ بِهَذِهِ الْاَلْفَاظِ الْخِطَابَ لِاَنَّهُ لَا يُشْكَلُ عَلَى اَحَدٍ اَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ لَا قَارِئٌ وَهِيَ مُؤَيَّدَةٌ لِمَا قَالَاهُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۲ ص ۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

② الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، فصل، ج ۱ ص ۱۴۶، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مسجد کی چھت پر ہمبستری کرنا اور اسی طرح مسجد کی چھت پر پیشاب کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ یہ کام مسجد میں جائز نہیں ہے اور چونکہ مسجد کی چھت بھی مسجد کے حکم میں ہے لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر مسجد کی چھت پر بھی یہ کام ممنوع ہیں، اور مذکورہ اصول ہی کی بنیاد پر اگر امام مسجد کے اندر ہو اور مقتدی نے چھت سے اس امام کی اقتداء کی تو یہ اقتداء جائز ہے، اسی طرح اگر معتکف مسجد کی چھت پر چڑھا تو اس سے اعتکاف باطل نہیں ہوگا، اسی طرح جنبی آدمی کو مسجد کی چھت پر ٹھہرنا جائز نہیں ہے۔ ①

[المحيط البرهاني: كتاب الاستحسان والكراهية، الفصل الخامس، ج ٥ ص ٣١، ط: دار الكتب العلمية]

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ٢ ص ٣٤، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(١٠٢) إِنَّ الْأَمْرَ لِلْجُودِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امر مطلق یعنی جو قرائن سے خالی ہو تو وہ وجوب کے لئے آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک وتر واجب ہے، اس لئے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا:

إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، وَهِيَ الْوُتْرُ فَصَلُّوْهَا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ. ٢

ترجمہ: بے شک اللہ تعالیٰ نے تمہارے لئے ایک نماز کا اضافہ کیا ہے، وہ نماز نمازِ وتر ہے، پس تم اس کو عشاء اور فجر کی نماز کے درمیان پڑھو۔

مذکورہ حدیث میں لفظ ”فَصَلُّوْا“ امر کا صیغہ ہے اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر امر و جواب کے لئے آتا ہے، لہذا یہاں بھی ”فَصَلُّوْا“ وجوب کے لئے ہے، لہذا وتر کی نماز بھی واجب ہوئی۔ ۳

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ج ١ ص ١٢٨، ط: رجمانية

٢٦ مسند أحمد: ج ٣٩ ص ٢٤١، رقم الحديث: ٢٣٨٥١، ط: مؤسسة الرسالة

﴿٢٠﴾ وَالْأَسَدْلَالُ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَمَرَ بِهَا وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْجُوبِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ سَمَّاها زِيَادَةً وَالزِّيَادَةُ عَلَى الشَّيْءِ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا مِنْ جِنْسِهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ قِرَانًا لَا زِيَادَةً وَلَآنَ الزِّيَادَةُ إِنَّمَا تُتَصَوَّرُ عَلَى الْمُقَدَّرِ وَهُوَ الْفَرَضُ، فَأَمَّا النِّفْلُ فَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ فَلَا تَتَحَقَّقُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرَضِ لَكِنْ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الْوُجُوبِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، أنواع صلاة الواجبة، ج ١ ص ٢٤١، ط: دار الكتب العلمية]

وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ وَلِهَذَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَآنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَضَافَ الزِّيَادَةَ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى نَفْسِهِ وَالسُّنَنُ تُضَافُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْذَنْ لَهَا، لِأَنَّهَا تُؤَدَّى فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ فَكَتِفَتْ بِأَذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٥٧، ط: المطبعة الخيرية]

(۱۰۳) إِنَّ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ لَا مُتَابَعَةَ فِيهِ. ①

ترجمہ: جو چیز منسوخ ہو اس میں اقتداء نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت کا جو حکم منسوخ ہو جائے تو اس منسوخ حکم میں اقتداء نہیں کی جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر شافعی المسلک امام فجر کی نماز میں دعائے قنوت پڑھے تو طریقین رحمہما اللہ کے نزدیک حنفی مقتدی دعائے قنوت نہیں پڑھے گا، کیونکہ فجر کی نماز میں دعائے قنوت پڑھنا اب منسوخ ہو چکا ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر مقتدی پر دعائے قنوت پڑھنا اور دعائے قنوت میں امام کی اقتداء کرنا درست نہیں، اس لئے کہ منسوخ چیزوں میں متابعت نہیں ہوتی، جیسے کوئی جنازہ میں پانچ تکبیرات کہے تو اس میں اقتداء نہیں ہوگی۔ ②

باب النوافل

(۱۰۴) إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ. ③

ترجمہ: امر بالفعل تکرار کا تقاضا نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی فعل کا حکم کرنا تکرار نہیں چاہتا، یعنی مامور پر وہ کام ایک مرتبہ واجب ہے دوبارہ کرنا واجب نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حسن بصری

① الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ج ۱ ص ۱۵۰، ط: رحمانیہ

② وَلَنَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لِمَا رَوَيْنَا وَلَا مُتَابَعَةَ فِي الْمَنْسُوخِ فَصَارَ كَمَا لَوْ كَبَّرَ خَمْسًا فِي الْجَنَازَةِ حَيْثُ لَا يَتَّبَعُهُ.

[درر الحکام شرح غرر الأحکام: کتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۱۴، ط:

دار إحياء الكتب]

③ الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب النوافل، فصل فی القراءة، ج ۱ ص ۱۵۴، ط: رحمانیہ

رحمہ اللہ کے نزدیک فرض نماز میں صرف ایک رکعت میں قرات واجب ہے، کیونکہ قرآن کریم میں اللہ تعالیٰ ارشاد فرماتے ہیں:

﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (المزمل: ۲۰)

قرآن میں جو آسان لگے اسی کو نماز میں پڑھو۔

لہذا اس آیت میں ”فَاقْرَءُوا“ امر ہے اور امر تکرار کا تقاضا نہیں کرتا ہے، تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر حسن بصری رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ صرف ایک رکعت میں قراءت واجب ہے۔ ائمہ احناف اس کے جواب میں کہتے ہیں کہ ہم بھی اس اصول کو تسلیم کرتے ہیں کہ امر تکرار نہیں چاہتا تو اس کی بنیاد پر صرف ایک ہی رکعت میں قرات واجب ہے لیکن دوسری رکعت میں ہم جو وجوب قرات کے قائل ہیں وہ اس وجہ سے کہ دوسری رکعت چونکہ پہلی رکعت کے ساتھ من کل الوجوہ مشابہ ہے، تو اسی مشابہت کی بنیاد پر ہم نے کہا کہ دوسری رکعت میں بھی قراءت واجب ہے۔ پس پہلی رکعت میں قراءت عبارت النص سے ثابت ہے اور دوسری رکعت میں دلالت النص سے ثابت ہے۔ ❶

❶ (ولنا قوله تعالى: فاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) والأمر بالفعل لا يقتضي التكرار) تقديره أن الله تعالى أمرنا بالقراءة مما تيسر من القرآن وذلك في الصلاة بالإجماع والأمر بالفعل يقتضي امتثاله، ولا يقتضي التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل الشيء فاقضى ذلك أن تكرر القراءة في ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصري. (وإنما أوجبنا في الثانية) أي إنما أوجبنا القراءة في الركعة الثانية، وهذا جواب عما يقال إنكم قلتم إن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار، وقد أوجبتم القراءة في الركعة الثانية وخالفتم ما قلتم. وتقرير الجواب أن وجوب القراءة في الثانية لا بعبارة النص حتى يلزم ما قلتم وإنما وجوبها في الثانية بدلالة النص وهو معنى قوله (استدللا بالأولى) يعني بالركعة الأولى وبين ذلك بقوله: (لأنهما يتشاكلان من كل وجه) أي لأن البركة الأولى والثانية تشابهان من كل وجه، فلما كان كذلك وجبت في الثانية استدلالاً بالأولى كالحكم في أحد النوعين ينسب في النوع الآخر، وأما تشاكل الثانية للأولى من كل وجه فمن حيث السقوط والوجوب والصفة والقدر فكل من وجبت عليه الأولى وجبت الثانية، وإذا سقطت سقطت. وأما المماثلة في الصفة ففي الجهر والأخير الإخفاء، وأما المماثلة في القدر ففي ضم السورة مع الفاتحة.

[البنية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ۲ ص ۵۲، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۰۵) اِنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلٰی حِدَةٍ ①

ترجمہ: نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفلی نماز میں ہر دو رکعت علیحدہ اور مستقل نماز ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ نفل نماز کی تمام رکعتوں میں قراءت فرض ہے، کیونکہ نفل نماز کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے اور اگر دو رکعت میں قراءت کرے اور دو میں قراءت نہ کرے تو گویا کہ نماز کا قراءت سے خالی ہونا لازم آئے گا، کیونکہ دو رکعت مستقل نماز ہے اور نماز کو قراءت سے خالی کرنا جائز نہیں ہے یہی توجہ ہے کہ اگر ایک آدمی نے چار رکعت نفل نماز کے لئے تحریمہ کہی تو احناف کے نزدیک اب اس شخص پر اس تحریمہ کی وجہ سے صرف پہلی دو رکعت واجب ہیں، چنانچہ اگر وہ اس نماز کو ترک کر دیتا ہے تو اس پر صرف دو رکعت کی قضاء واجب ہوگی، اس سے بھی معلوم ہوا کہ نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے، تیسری رکعت کا قیام تحریمہ جدید کی طرح ہے، اسی وجہ سے فقہاء احناف فرماتے ہیں کہ تیسری رکعت کا آغاز ثناء سے کرے۔ ②

① الہدایہ: کتاب الصلاة، باب النوافل، فصل فی القراءۃ، ج ۱ ص ۵۴، ط: رحمانیہ

② وَأَمَّا صِفَةُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا فَالْقِرَاءَةُ فِي السُّنَنِ فِي الرُّكْعَاتِ كُلِّهَا فَرَضٌ، لِأَنَّ السُّنَّةَ تَطَوُّعٌ وَكُلُّ شَفْعٍ مِنَ التَّطَوُّعِ صَلَاةٌ عَلٰی حِدَةٍ، لِمَا نَذَكَّرُ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فَكَانَ كُلُّ شَفْعٍ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِرَائِنِص.

[بدائع الصنائع: کتاب الصلاة، فصل فی القراءۃ فی سنن الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۵، ط: دار

الکتب العلمیہ]

(قوله: وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رُكْعَاتِ النَّفْلِ وَفِي جَمِيعِ الْوُتْرِ) أَمَّا النَّفْلُ فَلِأَنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ عَلٰی حِدَةٍ وَالْقِيَامُ إِلَى الثَّالِثَةِ كَتَحْرِيمَةِ مُبْتَدَأِهِ وَلِهَذَا يَسْتَفْتَحُ فِيهَا وَيَتَعَوَّذُ وَأَمَّا الْوُتْرُ فَلِلْإِحْتِيَاطِ، لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ لَوْجُودِ عَلَامَةِ الْأَمْرَيْنِ فَاحْتَاطُوا لَهُ بِإِيجَابِ الْقِرَاءَةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ نَفْلًا وَلَا يَسْتَفْتَحُ فِي الثَّالِثَةِ مِنْهُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَا يُكْمِلُ تَشَهُدَهُ الْأَوَّلَ لِشَبْهِهِ بِالْفَرَضِ.

[الجوهرة النيرة: کتاب الصلاة، باب النوافل، ج ۱ ص ۷۳، ط: المطبعة الخيرية]

(۱۰۶) اِنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ مَا شَرَعَ فِيْهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ اِلَّا بِهٖ ❶

ترجمہ: شروع کرنا اس چیز کو لازم کرتا ہے جس کو شروع کیا ہو اور اس کو جس کے بغیر شروع کی ہوئی چیز صحیح نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شروع کرنا اس چیز کے وجوب کا سبب بنتا ہے جس کو شروع کیا گیا ہو، اور اس چیز کے وجوب کا سبب بنتا ہے جس پر شروع کی ہوئی چیز موقوف ہو، مثلاً نفل نماز شروع کرتے ہی رکعتِ اولیٰ واجب ہوگئی کیونکہ رکعتِ اولیٰ (ماشرع فیہ) ہے، اور رکعتِ اولیٰ کی صحت موقوف ہے رکعتِ ثانیہ پر، لہذا شروع کرنے سے رکعتِ ثانیہ بھی واجب ہوگئی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرتے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے چار رکعت نفل نماز کی نیت کر لی اور تحریمہ باندھ لی تو اس تحریمہ اولیٰ سے صرف اس شخص پر دو رکعت واجب ہوں گی، اب اگر اس شخص نے تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہونے سے پہلے شفعِ اول فاسد کر دیا تو اب اس شخص پر طرفین کے نزدیک صرف دو رکعت کی قضا واجب ہوگی نہ کہ چار رکعت کی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چار رکعت کی قضا واجب ہے۔ طرفین کی دلیل یہ اصول ہے کہ شروع کرنا اس چیز کے وجوب کا سبب ہوتا ہے جس کو شروع کیا ہو اور اس چیز کے وجوب کا سبب ہوتا ہے جس پر مشروع کی ہوئی کی صحت موقوف ہو، تو اسی اصول کی بنیاد پر طرفین فرماتے ہیں کہ پہلی رکعت تو اس لئے واجب ہوگی کہ وہ ماشرع فیہ تھی اور دوسری رکعت اس لئے واجب ہوگی کہ رکعتِ اولیٰ کی صحت رکعتِ ثانیہ پر موقوف ہے، رہی بات شفعِ ثانی (یعنی آخری دو رکعتیں) تو وہ نہ ماشرع فیہ ہے اور نہ اس پر ماشرع فیہ کی صحت موقوف ہے، لہذا شفعِ اول کو شروع کرنے سے شفعِ ثانی واجب نہیں ہوگا۔ ❷

❶ الہدایۃ: کتاب الصلاۃ، باب النوافل، فصل فی القراءۃ، ج ۱ ص ۱۵۵، ط: رحمانیہ

❷ وَجْهُ الظَّاهِرِ اَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ مَا شَرَعَ فِيْهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ اِلَّا بِهٖ وَلَا تَعْلُقُ لِاَحَدِ الشَّفْعَيْنِ بِالْآخِرِ وَهَذَا لِاَنَّ السَّبَبَ هُوَ الشُّرُوعُ وَلَمْ يُوْجَدْ الشُّرُوعُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي مَا لَمْ يَقُمْ اِلَى الثَّلَاثَةِ فَلَمْ تَقْتَرِنْ النِّيَّةُ بِالسَّبَبِ وَاِنَّمَا هِيَ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ وَهِيَ لَمْ تُؤَثِّرْ فِي الْاِيْجَابِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاۃ، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۷۴، ط: دار الکتاب الإسلامی]

(۱۰۷) اِنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْاَوَّلَيْنِ اَوْ فِيْ اِحْدَاهُمَا يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِیْمَةِ وَعِنْدَ اَبِيْ يُوسُفَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الشَّفْعِ الْاَوَّلِ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِیْمَةِ وَاِنْمَا يُوجِبُ فِسَادَ الْاَدَاءِ وَعِنْدَ اَبِيْ حَنِیْفَةَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْاَوَّلَيْنِ يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِیْمَةِ وَفِيْ اِحْدَاهُمَا لَا يُوجِبُ. ❶

ترجمہ: امام محمد کے نزدیک پہلی دو رکعتوں میں یا دونوں میں سے ایک رکعت میں قراءت کو ترک کرنا یہ تحریمہ کے بطلان کو ثابت کرتا ہے، اور امام ابو یوسف کے نزدیک شفعِ اول میں قراءت کو ترک کرنا یہ تحریمہ کے بطلان کو ثابت نہیں کرتا، یہ فسادِ اداء ہی کو ثابت کرتا ہے، امام ابو حنیفہ کے نزدیک پہلی دونوں رکعتوں میں قراءت کو ترک کرنا تحریمہ کو باطل کر دیتا ہے اور دونوں میں سے ایک کو ترک کرنا تحریمہ کے بطلان کو ثابت نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اگر کسی آدمی نے شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں یا دونوں میں سے ایک رکعت میں قراءت نہ کی تو اس شخص کی تحریمہ باطل ہو جائے گی، لہذا شفعِ ثانی کی بنا کرنا شفعِ اول پر درست نہیں ہے۔

اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر ایک آدمی شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں قراءت نہ کرے پھر بھی تحریمہ باقی رہے گی البتہ اداء فاسد ہو جائے گی، لہذا اسی شفعِ اول پر شفعِ ثانی کی بناء کرنا درست ہے۔

اور امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اگر شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں قراءت ترک کر دی تو تحریمہ باطل ہو جائے گی، البتہ اگر شفعِ اول کی ایک رکعت میں قراءت ترک کی تو اس سے تحریمہ باطل نہیں ہوگی، لہذا اس پر شفعِ ثانی کی بنا درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے چار رکعت نفل نماز شروع کی اور پھر کسی رکعت میں بھی قراءت نہیں کی تو اب طرفین کے نزدیک اس پر صرف دو رکعت کی قضا واجب ہے اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چار رکعت

کی قضا کرے گا۔ طرفین کے نزدیک شفعِ اول میں ترکِ قراءت کی وجہ سے تحریمہ باطل ہوگئی، تو اب شفعِ ثانی کا شروع کرنا درست نہیں ہوا، پس گویا اس نے دو رکعت کے لئے تحریمہ باندھی تھی اور اسی کو فاسد کیا تو اس پر دو رکعت کی قضاء واجب ہے، چونکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک تحریمہ باطل نہیں ہوئی لہذا شفعِ ثانی کو شروع کرنا صحیح ہے، لیکن ترکِ قراءت کی وجہ سے چاروں رکعتیں فاسد ہو گئیں اس لئے چاروں کی قضاء واجب ہے۔ ❶

(۱۰۸) إِنَّ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ. ❷

ترجمہ: نماز بہترین موضوع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز خیر موضوع ہے یعنی بندے کے لئے یہ نیکی اس طرح مہیا کر دی گئی ہے کہ جمیع اوقات میں حاصل کر سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ آدمی نفل کھڑے ہونے پر قدرت کے باوجود بیٹھ کر پڑھ سکتا ہے کیونکہ نماز خیر موضوع ہے، اور بسا اوقات انسان پر کھڑا ہونا شاق گزرتا ہے تو اب اس کے لئے قیام کو ترک کرنا جائز ہے، کیونکہ اگر نفل نماز میں قیام کی شرط لگائی جائے تو یہ نفل نماز کو چھوڑنے کا باعث اور سبب ہو سکتا ہے۔ حاصل یہ ہے کہ نفل نماز غیر واجب ہے اور جو چیز اس انداز پر ہو اس میں ایسی شرط نہیں لگائی جاتی جو اس کے

❶ (وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ جَرَّدَ الْأَرْبَعَ عَنِ الْقِرَاءَةِ) أَيُ يَقْضَى رَكْعَتَيْنِ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ لَمَّا فَسَدَتْ بَتَرَكِ الْقِرَاءَةِ بَطَلَتْ التَّحْرِيمَةُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا انْعَقَدَتْ لِأَجْلِهَا فَلَمْ يَصِحَّ شُرُوعُهُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي فَيَلْزَمُ قَضَاءُ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ فَقَطُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِيمَةِ لِحَوَازِ صَلَاةِ الْأُمِّيِّ بِإِقْرَاءَةِ فَصَحُّ شُرُوعِهِ فِي الْأَرْبَعِ فَيَلْزَمُ قَضَاءُ الْأَرْبَعِ لِإِفْسَادِهَا بِتَرَكَ الْقِرَاءَةِ (أَوْ قَرَأَ فِي إِحْدَى الْأُخْرَيْنِ فَحَسَبُ) أَيُ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَهُمَا وَقَضَاءُ أَرْبَعٍ عِنْدَهُ عَلَى قِيَاسٍ مَا سَبَقَ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۲۸، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: رحمانیہ

ترجمہ: نوافل کسی وقت کے ساتھ مخصوص نہیں ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مسافر آدمی شہر سے باہر نفل نماز سواری پر پڑھتا ہے تو یہ جائز ہے، چاہے عذر ہو یا نہ ہو اور سواری جس جہت کی

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب النوافل، ج ١ ص ٤٣، ط: المطبعة الخيرية]

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ١ ص ١٤٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٢ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ١ ص ١٥٦، ط: رحمانية

طرف بھی متوجہ ہو یعنی استقبالِ قبلہ شرط نہیں ہے، کیونکہ اگر ہم اترنے اور استقبالِ قبلہ کی شرط لگائیں گے تو اس کی دو صورتیں ہیں اگر چہتِ قبلہ ہو کر نفل نماز پڑھنا شروع کرے تو اس سے قافلہ نکل جائے گا اور اگر نہ پڑھے تو اس سے نفل نماز رہ جائے گی، جبکہ نفل نماز خیر موضوع ہے۔ ❶

باب إدراک الفریضة

(۱۱۰) إِنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَكَرَّرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. ❷

ترجمہ: فرض ایک وقت میں مکرر نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی وقت میں فرض مکرر نہیں ہوتا یعنی ایک وقت میں ایک ہی فرض کو دو مرتبہ ادا کرنا درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ اگر ایک آدمی انفرادی طور پر مثلاً ظہر کی تین رکعت پڑھ چکا تھا پھر جماعت کھڑی ہو گئی تو اب یہ شخص اپنی چار رکعت کو پورا کرے اور پھر لوگوں کے ساتھ جماعت میں شامل ہو جائے، اس لئے کہ یہ شخص ظہر کی اکثر نماز پڑھ چکا ہے اور اکثر کل کے قائم مقام ہوتا ہے، صرف ایک رکعت باقی ہے اسے مکمل کر کے جماعت میں شامل ہو، اب امام کے ساتھ اس کی یہ نماز نفل ہوگی نہ کہ فرض، کیونکہ فرض تو یہ ایک مرتبہ پڑھ چکا ہے اور مذکورہ قاعدے کی بنیاد پر فرض میں تکرار جائز نہیں ہے، لہذا اس کی یہ جماعت کے ساتھ نماز نفل ہی ہوگی نہ کہ فرض۔ برخلاف اس کے تیسری رکعت کا سجدہ نہ کیا ہو تو دو رکعت پر سلام پھیر دے اور جماعت کے ساتھ فرض نماز میں شامل ہو جائے، اب پہلی دو رکعتیں

❶ (وَرَأَى خَارِجَ الْمَضَرِّ مُؤَمِّيًا إِلَى أَىْ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ) أَىْ وَيَسْنَفُلُ رَاكِبًا لِحَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ النَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ لَكِنْ يَخْفِضُ السُّجُودَ مِنَ الرُّكُوعِ وَيَوْمِيْ إِيْمَاءٍ وَلَآنَ النَّوَافِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ فَلَوْ أَلْزَمْنَاهُ النَّزُولَ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ تَنَقُّطُ عَنْهُ النَّافِلَةُ أَوْ يَنْقَطِعُ هُوَ عَنِ الْقَابِلَةِ، وَأَمَّا الْفَرَائِضُ فَمُخْتَصَّةٌ بِوَقْتٍ فَلَا تَجُوزُ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۷۷، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الصلاة، باب إدراک الفریضة، ج ۱ ص ۵۸، ط: رحمانیہ

نفل ہو جائیں گی، اور جماعت کے ساتھ نماز فرض ہوگی۔ ❶

(۱۱۱) إِنَّ الْقَضَاءَ اخْتَصَّ بِالْوَاجِبِ. ❷

ترجمہ: قضا واجب کے ساتھ خاص ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قضا کرنا صرف فرض اور واجب کے ساتھ خاص ہے نہ کہ نوافل کے ساتھ یعنی نوافل کی قضا نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی سے فجر کی دو رکعت سنتیں قضا ہو گئیں تو شیخین کی نزدیک اب یہ شخص نہ طلوع شمس سے پہلے ان کی قضا کرے اور نہ طلوع شمس کے بعد، کیونکہ یہ سنت ہے اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر قضا صلاۃ واجبہ کے ساتھ خاص ہے نہ کہ سنن اور نوافل کے ساتھ، لہذا یہ سنتوں کی قضا نہ کرے۔ قضا واجب کے ساتھ اس لئے خاص ہے کہ قضا نام ہے ”مثل ما وجب بالأمر“ کو سپرد کرنے کا، سنن چونکہ واجب نہیں ہیں اس لئے مثل واجب کو سپرد کرنا کیسے متحقق ہو سکتا ہے؟ ❸

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ صَلَّى ثَلَاثًا يَتِمُّ وَيَقْتَدِي مُتَطَوِّعًا) لِأَنَّ لِّلْكَثْرِ حُكْمَ الْكُلِّ فَلَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ وَإِنَّمَا يَقْتَدِي مُتَطَوِّعًا لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَكَرَّرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَصَرَّحَ فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ أَنَّ مَا يُؤَدَّى مَعَ الْإِمَامِ نَافِلَةٌ يُدْرِكُ بِهَا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْعَصْرُ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَدِي بَعْدَهَا لِمَا عَلِمَ مِنْ بَابِ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلِهَذَا قَيَّدَ بِالظُّهْرِ وَقَيَّدَ بِالثَّلَاثِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِالسُّجْدَةِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُهَا لِأَنَّهُ بِمَحَلِّ الرَّفْضِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج ۲ ص ۷۸، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج ۱ ص ۱۶۰، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَلَمْ تُقْضَ إِلَّا تَبَعًا) أَيْ لَمْ تُقْضَ سُنَّةُ الْفَجْرِ إِلَّا إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَرَضِ فَتُقْضَى تَبَعًا لِلْفَرَضِ سَوَاءً قَضَاهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوْ وَحْدَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السُّنَّةِ أَنْ لَا تُقْضَى لِاخْتِصَاصِ الْقَضَاءِ بِالْوَاجِبِ وَالْحَدِيثُ وَرَدَّ فِي قَضَائِهَا تَبَعًا لِلْفَرَضِ فِي غَدَاةِ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ فَبَقِيَ مَا وَرَاءَهُ عَلَى الْأَصْلِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج ۲ ص ۸۰، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب قضاء الفوائت

(۱۱۲) إِنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَفَرَضِ الْوَقْتِ مُسْتَحَقٌّ. ①

ترجمہ: فوت شدہ نمازوں اور وقتی فرض نماز کے درمیان ترتیب ضروری ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا تعلق صاحب ترتیب کے ساتھ ہے، یعنی صاحب ترتیب کے لئے ضروری ہے کہ وہ اپنی فوت شدہ نماز اور وقتی فرض کے درمیان ترتیب کا لحاظ رکھے یعنی پہلے فوت شدہ نمازوں کی قضا کرے بعد میں فرض وقت کو ادا کرے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں اگر صاحب ترتیب سے مثلاً ظہر کی نماز فوت ہوگئی اور اب عصر کی نماز کا وقت ہے تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر پہلے ظہر کی قضا کرے بعد میں فرض یعنی عصر کو ادا کرے۔ ②

(۱۱۳) إِنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ بِضَيْقِ الْوَقْتِ وَكَذَا بِالنِّسْيَانِ وَكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ. ③

ترجمہ: وقت کی تنگی، نسیان اور فوت شدہ نمازوں کی کثرت کی وجہ سے ترتیب ساقط ہو جاتی ہے۔

تشریح: صاحب ترتیب شخص کی ترتیب تین اسباب سے ساقط ہو جاتی ہے:

۱..... جب وقت تنگ ہو یعنی فائتہ نماز میں مشغول ہونے سے وقتی نماز کے فوت ہونے کا

اندیشہ ہو۔

۲..... فوت شدہ نماز کو بھول جائے۔

۳..... فوت شدہ نمازوں کی تعداد چھ (۶) سے زیادہ ہو جائے۔

مذکورہ اصول کو صاحب ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر صاحب ترتیب سے مثلاً ظہر کی نماز قضا ہوگئی اور اب عصر کا آخری وقت ہے، اگر یہ فوت شدہ نماز کی قضاء

① الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۶۱، ط: رحمانہ

② أَنَّ مَرَاعَةَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَبَيْنَ فَرَضِ الْوَقْتِ وَاجِبٌ إِلَّا فِي حَالَةِ النِّسْيَانِ أَوْ ضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ كَثْرَةِ الْفَوَائِتِ.

[المبسوط للسرخسی: کتاب الصلاة، باب نواذر الصلاة، ج ۲ ص ۸۷]

③ الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۶۱، ط: رحمانیہ

کرے گا تو تنگی وقت کی بنا پر اس سے وقتی نماز فوت ہو جائے گی، تو اب یہ شخص وقتی نماز پڑھے اور بعد میں فوت شدہ نماز کی قضا کرے، کیونکہ مذکورہ اصول کی بنیاد پر اب وقت کے تنگ ہونے کی وجہ سے اس سے ترتیب ساقط ہو چکی ہے، لہذا پہلے وقتی نماز پڑھے اور بعد میں فوت شدہ کی قضا کرے۔ اسی طرح اگر فائتہ نماز کو بھول جائے، یا فوت شدہ نمازوں کی کثرت ہو جائے تو ترتیب ساقط ہو جاتی ہے۔ اب ایسا شخص وقتیہ نماز کو پہلے ادا کرے اس لئے کہ ادا کا مقام فائتہ یعنی قضاء سے اعلیٰ وارفع ہے۔ ❶

(۱۱۴) إِنَّ الْفَرَضِيَّةَ إِذَا بَطُلَتْ بَطَلَتِ التَّحْرِيمَةُ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ

الشَّيْخَيْنِ لَا يَبْطُلُ. ❷

ترجمہ: امام محمد کے نزدیک جب فرضیت باطل ہو جائے تو اصل تحریمہ بھی باطل ہو جائے گی، اور شیخین کے نزدیک اصل تحریمہ باطل نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی صاحب ترتیب شخص نے عصر کی نماز کو آخری وقت سے پہلے ادا کیا تو اس صورت میں اس کی عصر کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ اس کے ذمے ظہر کی قضاء واجب ہے، لہذا اگر ترتیب فوت ہونے کی وجہ اس کی نماز عصر فاسد ہو جائے گی، اور اگر اس نے عصر کی نماز بالکل آخری وقت میں ادا کی تو اس کی یہ نماز درست ہے کیونکہ تنگی وقت کی وجہ سے ترتیب ساقط ہو گئی ہے۔ اب پہلی صورت میں جو عصر کی نماز فاسد ہو گئی تو کیا یہ فساد وصف تک محدود ہوگا یا اصل صلاۃ بھی اس کی زد میں آئے گی؟ چنانچہ شیخین کے نزدیک یہ فساد وصف صلاۃ تک محدود ہوگا اصل صلاۃ میں اس پر کوئی اثر نہیں ہوگا، لہذا اس وصف (فرض ہونا) تو باطل

❶ (قَوْلُهُ: وَقَدَّمَهَا عَلَى صَلَاةِ الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَتْ صَلَاةُ الْوَقْتِ عَلَى الْفَائِتَةِ ثُمَّ يَقْضِيهَا) التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَرَائِثِ وَفَرْضِ الْوَقْتِ عِنْدَنَا شَرْطٌ مُسْتَحَقٌّ وَيُسْقِطُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ضَيْقُ الْوَقْتِ وَالنَّسْيَانُ وَدُخُولُ الْفَوَائِتِ فِي حَيْزِ التَّكْرَارِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۶۷، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۶۳، ط: رحمانیہ

ہو جائے گا، البتہ اصل نماز اس کے حق میں نفل اور تطوع ہوگی، امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک وصف اور اصل صلاۃ دونوں باطل ہوں گی۔ علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ نے اس مسئلہ کو مثال کے ذریعے واضح کیا ہے، اگر کسی شخص نے تنگدستی اور غربت کی وجہ سے کفارہ یمین کے اندر تین روزے رکھنا شروع کئے، ایک دو روزے کے بعد وہ مالدار ہو گیا تو اب اس کے لئے غلام آزاد کرنا یا اطعام یا کسوت سے کفارہ دینا ضروری ہوگا، ان تینوں پر عدم قدرت کی صورت میں روزہ رکھنے کا حکم ہے، پس جب اس نے تنگدستی کی وجہ سے روزے کے ساتھ کفارہ ادا کرنا شروع کیا لیکن اس دوران مالدار ہو گیا تو اس روزے کا وصف وقوع کفارہ باطل ہو جائے گا، لیکن اصل روزہ باطل نہیں ہوگا، اور یہ روزہ نفل شمار ہوگا، اسی طرح صورتِ مسئلہ میں مصلی کا وصف ”فرض ہونا“ باطل ہوگا اور اصل نماز باطل نہیں ہوگی بلکہ وہ نفل شمار ہوگی۔ ❶

❶ (وَبُطْلَانِ الْفَرَضِيَّةِ لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ) عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ) لِأَنَّ التَّحْرِيمَةَ عَقِدْتُ لِلْفَرَضِ فَإِذَا بَطَلَتْ الْفَرَضِيَّةُ بَطَلَتْ أَصْلًا وَلَهُمَا أَنَّهَا عَقِدْتُ لِأَصْلِ الصَّلَاةِ بِوَصْفِ الْفَرَضِيَّةِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ بُطْلَانِ الْوَصْفِ بُطْلَانُ الْأَصْلِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۴۵، ط: المطبعة الخيرية]

(لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَبْطُلُ) حَتَّى لَوْ فَهَقَهُ بَعْدَ التَّذْكِيرِ لَا تَنْقِصُ طَهَارَتُهُ (قَوْلُهُ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ بُطْلَانِ الْوَصْفِ بُطْلَانُ الْأَصْلِ) يَعْنِي لَيْسَ الْمَوْجُودُ مِمَّا يَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ كَالْحَدَثِ بَلْ وَصْفَ الْفَرَضِيَّةِ. وَلَا تَلَازُمُ بَيْنِ بُطْلَانِ الْوَصْفِ وَبُطْلَانِ الْأَصْلِ كَالْمُكْفَرِ بِالصَّوْمِ إِذَا أَيْسَرَ فِي خِلَالِ الْيَوْمِ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ فَيَصِيرُ مُفْطَرًا بَلْ يَبْطُلُ وَصْفُ وَقُوعِهِ كَفَارَةً.

[فتح القدير: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۴۹۶، ط: دار الفكر]

باب سجود السہو

(۱۱۵) إِنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ ۱

ترجمہ: سجدہ سہو ان چیزوں میں سے ہے جو مکرر نہیں ہوتے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بعض اشیاء ایسی ہیں جن میں تکرار نہیں ہوتا اور سجدہ سہو بھی ان اشیاء میں سے ہے یعنی سجدہ سہو میں بھی تکرار نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک چاہے نماز میں زیادتی ہو جائے یا کمی، ایک ہی سجدہ سلام کے بعد واجب ہوتا ہے نہ کہ سلام سے پہلے، دراصل یہ امام مالک رحمہ اللہ کے قول سے احتراز ہے، امام مالک رحمہ اللہ کے نزدیک نماز میں کمی کی صورت میں سلام سے پہلے سجدہ کرے اور زیادتی کی صورت میں سلام کے بعد سجدہ کرے، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک سجدہ سہو سلام سے پہلے کرنا اولیٰ ہے، جبکہ احناف کے نزدیک دونوں صورتوں میں سلام کے بعد سجدہ سہو کرے گا، کیونکہ اگر سلام سے پہلے سجدہ کرے تو اس صورت میں تکرار آئے گا، جبکہ مذکورہ اصول کی رو سے سجدہ سہو میں تکرار نہیں ہے۔ اس لئے کہ سلام سے پہلے سجدہ سہو کرنے میں تکرار کا امکان ہے بایں طور کہ سلام سے پہلے سجدہ کر لیا پھر جب سلام پھیرنے کا وقت آیا تو اس کو شک ہو گیا کہ تین رکعتیں ہوئیں یا چار ہوئیں، اسی سوچ میں پڑا رہا یہاں تک کہ سلام میں تاخیر ہو گئی پھر یاد آیا کہ چار رکعتیں ہو گئی ہیں، تو اب تاخیر سلام کی وجہ سے اس پر دوبارہ سجدہ سہو واجب ہوا، اب یہ شخص دوبارہ سجدہ سہو کرے گا یا نہیں، دو ہی صورتیں ہیں، اگر اس نے دوبارہ سجدہ سہو نہیں کیا تو نماز میں ایسا نقص باقی رہ گیا جس کی تلافی نہیں کی گئی ہے اور اگر دوبارہ سجدہ ہو گیا تو سجدہ سہو مکرر ہو جائے گا، حالانکہ یہ بالاجماع غیر مشروع ہے، اس لئے مناسب یہ ہے کہ سجدہ سہو سلام کے بعد کیا جائے تاکہ تمام سہوؤں کی تلافی ممکن ہو۔ ۲

① الہدایۃ: کتاب الصلاة، باب سجود السہو، ج ۱ ص ۱۶۴، ط: رحمانیہ

② (وَلَاَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ) ذَلِيلٌ مَعْقُولٌ عَلَى أَوْلَوِيَّةِ التَّأْخِيرِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ كَانَ يَنْبَغِي إِلَّا يَتَأَخَّرَ عَنْ زَمَانِ وَجُودِ الْعِلَّةِ وَهِيَ السَّهْوُ إِلَّا أَنَّهُ تَأَخَّرَ لِضَرُورَةٍ أَلَّا يَتَكَرَّرَ، لِأَنَّهُ =

(۱۱۶) اِنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ ۝

ترجمہ: دعا کا مقام نماز کا آخری حصہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعا کا محل نماز کا آخر ہے، یعنی نماز کے آخر میں دعا ہوتی ہے نہ کہ درمیان میں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ سہو کے قعدے میں درود اور دعا پڑھی جائے گی (قعدہ سہو سے مراد سجدہ کے بعد کا قعدہ ہے) کیونکہ دعا کا محل آخر صلاۃ ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر درود اور دعا بھی سہو کے قعدے کے بعد پڑھی جائے گی کیونکہ یہ نماز کا آخر ہے۔ ۲

(۱۱۷) اِنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ لَا تَجِبُ اِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ اَوْ تَاْخِيْرِهِ اَوْ تَاْخِيْرِ

رُكْنٍ سَاهِيًا ۝

= اِذَا سَجَدَ زَمَانَ سَهْوٍ وَّامْكَنَ اَنْ يَسْهُوَ بَعْدَهُ فَاِنْ سَهَا فَاِمَّا اَنْ يَسْجُدَ ثَانِيًا اَوْ لَا، فَاِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَقِيَ نَقْصٌ لَا زِمَ لَا جَبْرَ لَهُ، وَاِنْ سَجَدَ تَكَرَّرَ السَّجْدَةُ وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِالْاِجْمَاعِ فَلَزِمَ التَّأْخِيْرُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۵۰۰، ط: دار الفكر]

وَلَا خِلَافَ فِي الْجَوَازِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ لِصَحَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِمَا وَالتَّرْجِيْحُ لِمَا قُلْنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى اَنَّ السَّلَامَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ فَيَقْدُمُ عَلَى سُجُودِ السَّهْوِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، وَلَآنَ سُجُودِ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ فَيُؤَخَّرُ عَنِ السَّلَامِ حَتَّى لَوْ سَهَا عَنْ السَّلَامِ يَنْجَبِرُ بِهِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۹۲، ط: دار الكتاب الإسلامی]

۱ الہدایہ: کتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۴، ط: رحمانیہ

۲ اَنَّهُ يَأْتِي بِالصَّلَاةِ وَالْدُّعَاءِ فِي قَعْدَةِ السَّهْوِ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ.

[البحر الرائق: کتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۰۱، ط: دار الكتاب الإسلامی]

وَيَأْتِي بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْدُّعَاءِ فِي قَعْدَةِ السَّهْوِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ مَوْضِعَهُمَا آخِرُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۹۲، ط: دار الكتاب الإسلامی]

۳ الہدایہ: کتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۵، ط: رحمانیہ

ترجمہ: سجدہ سہو واجب نہیں ہوتا مگر واجب کے ترک کرنے پر یا واجب میں تاخیر کرنے پر یا بھول کر رکن میں تاخیر کرنے پر۔

تشریح: مذکورہ اصول میں ان امور کا ذکر ہے جن سے سجدہ سہو واجب ہوتا ہے، اور وہ امور یہ ہیں:

۱..... واجب کے ترک کرنے پر۔

۲..... واجب کی ادائیگی میں تاخیر کرنے پر۔

۳..... کسی رکن کی ادائیگی میں تاخیر کرنے پر۔

کسی رکن کو عمدتاً ترک کرنے سے نماز فاسد اور واجب الا عادہ ہوگی سجدہ سہو کافی نہ ہوگا۔ اسی طرح نماز میں سنت یا مستحب کے ترک کرنے پر بھی سجدہ سہو واجب نہیں ہوتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی مصلیٰ نے نماز میں ایسے فعل کا اضافہ کیا جو جنس صلاۃ میں سے ہو مگر نماز کا جز نہ ہو، مثلاً دو سجدہ کے بجائے تین یا چار سجدہ کر لئے، تو اس صورت میں مصلیٰ پر سجدہ سہو واجب ہوگا، وجہ یہ ہے کہ یہ اضافہ کرنا تاخیر رکن یا تاخیر واجب سے خالی نہیں۔ پہلی رکعت میں دو سجدوں کے بجائے تین یا چار سجدہ کئے تو اب اس صورت میں رکن میں تاخیر ہوئی کیونکہ دوسری رکعت کے لئے کھڑا ہونا رکن ہے۔ اسی طرح سلام سے پہلے سوچنے لگا کہ میں نے دو رکعت پڑھی ہے یا تین تو اس صورت میں واجب یعنی سلام میں تاخیر ہوگئی۔ خلاصہ کلام یہ ہے کہ سجدہ سہو یا تو بھول کر کسی واجب (مثلاً قعدہ اولیٰ وغیرہ) کو ترک کرنے سے واجب ہوگا، یا کسی واجب کو مؤخر کرنے (مثلاً دو رکعت والی نماز میں بھول کر قعدہ آخرہ کے بعد کھڑا ہونے) سے واجب ہوگا، کیونکہ اس صورت میں سلام میں تاخیر ہوئی ہے، یا بھول کر کسی رکن کو مؤخر کرنے سے واجب ہوگا، مثلاً ایک رکعت میں تین سجدے کر لئے، تو قیام جو رکن ہے اس میں کھڑے ہونے میں تاخیر ہوگئی۔ ❶

❶ (قَوْلُهُ: وَالسَّهْوُ يُلْزَمُهُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلاً مِنْ جَنْسِهَا لَيْسَ مِنْهَا) فِي قَوْلِهِ يُلْزَمُهُ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ شَرَعَ لِعَجْرِ النُّقْصَانِ فَكَانَ وَاجِبًا كَالِدَّمَاءِ فِي الْحَجِّ وَإِذَا =

(۱۱۸) اِنَّ النِّقْصَانَ الْمُتَمَكِّنَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ مُتَمَكِّنٌ فِي صَلَاةِ الْقَوْمِ. ❶

ترجمہ: وہ نقصان جو امام کی نماز میں ثابت ہو جائے تو وہ مقتدیوں کی نماز میں بھی ثابت ہوگا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر امام کی نماز میں کمی بیشی ہو جائے تو یہ کمی بیشی مقتدیوں کی نماز میں بھی ثابت ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ امام کی غلطی مقتدیوں پر بھی سجدہ سہو واجب کرتی ہے، یعنی اگر امام سے نماز میں ایسا سہو ہو جائے جس سے سجدہ سہو واجب ہوتا ہے تو اس صورت میں مقتدیوں پر بھی سجدہ سہو واجب ہوگا امام کی اقتداء کی وجہ سے۔ ❷

(۱۱۹) اِنَّ تَقَرُّرَ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ فِي حَقِّ الْأَصْلِ تَقَرُّرٌ فِي حَقِّ تَابِعِهِ. ❸

ترجمہ: اصل کے حق میں سبب موجب کا ثابت ہونا یہ اس کے تابع کے حق میں ثابت ہونا ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو سبب موجب اصل کے حق میں ثابت ہوتا ہے تو وہ سبب اصل کے تابع کے حق میں بھی ثابت ہوگا کیونکہ تابع اصل کا نائب ہے، جیسے مذکورہ بالا اصول میں امام کی غلطی سے مقتدی پر بھی سجدہ سہو واجب ہوتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس پر تفریع کر رہے ہیں کہ امام کی نیت

= كَتَانَ وَاجِبًا لَا يَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ بِتَأْخِيرِهِ أَوْ بِتَغْيِيرِ رُكْنٍ سَاهِيًا، وَقَوْلُهُ مِنْ جَنْسِهَا أُحْتَرِزَ عَنْ غَيْرِ جَنْسِهَا كَتَقْلِبِ الْحَجَرِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهاً أَوْ مُفْسِداً.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۷۶، ط: المطبعة الخيرية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۵، ط: رحمانیہ

❷ (وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) السجود منصوب لأنه مفعول يوجب (لتقرر السبب الموجب في حق الأصل) أراد بالسببية السهو، وبالأصل الإمام، فلما وجب عليه وجب على من خلفه، لأن النقصان المتمكن في صلاته متمكن في صلاة القوم، لأن صلاتهم متعلقة بصلاته صحة وفساداً، فوجب عليهم السجود.

[البنية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۲ ص ۲۱۶، ط: دار الكتاب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۵، ط: رحمانیہ

(١٢٠) إِنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. ﴿٢﴾

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلی بھولے سے قعدہ اولی سے کھڑا ہو گیا اب اگر وہ اقرب الی القعود ہو یعنی بیٹھنے کے زیادہ قریب ہو تو دوبارہ بیٹھ جائے اور قعدہ کرے اور تشہد پڑھے اور سلام پھیر دے، کیونکہ جب مصلی ایسی حالت پر تھا جو اقرب الی القعود تھی تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر یہ قعود کے حکم میں ہوگا گویا کہ وہ کھڑا ہی نہیں ہوا، اس لئے اس پر سجدہ سہو لازم نہیں ہوگا۔ ۳

(١٢١) إِنَّ سَلَامَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ،

❶ ولأجل تقرر السبب الموجب في حق الأصل (يلزمه) أى يلزم المؤتم (حكم الإقامة بنية الإمام) يعنى إذا نوى الإمام فى وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعا، وإن لم يوجد من القوم النية.

[البناءية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ٢ ص ٢١٦، ط: دار الكتب العلمية]

② الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٦، ط: زحمانية

﴿وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقُعْدَةِ الْأُولَىٰ ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ عَاذَ وَتَشَهَّدَ﴾ لِأَنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ وَلَا يَسْجُدُ لِلَّهِ هُوَ الصَّحِيحُ كَأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ.

[الاختيار لتعليق المختار: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ٤٢، ط: مطبعة الحلبي]

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی پر سجدہ سہو باقی تھا ابھی تک اس نے سجدہ سہو نہیں کیا تھا کہ سلام پھیر دیا، اب یہ سلام پھیرنا اس آدمی کو نماز سے نکال دیتا ہے یا نہیں؟ تو امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک یہ سلام بالکل مصلیٰ کو نماز سے نہیں نکالتا، گویا کہ وہ اب بھی نماز میں ہے، جبکہ شیخین کے نزدیک یہ سلام موقوفاً اس کو نکالتا ہے، یعنی اگر سجدہ سہو کرے تو یہ داخل فی الصلاۃ شمار ہوگا ورنہ خارج عن الصلاۃ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ ایک آدمی نے سلام پھیر دیا جبکہ اس مصلیٰ پر سہو کے دو سجدے باقی تھے دوسرا شخص اس کے ساتھ نماز میں داخل ہو گیا تو اب اس شخص کی اقتداء درست ہوگی یا نہیں؟ تو شیخین کے نزدیک اگر امام نے سہو کا سجدہ کر لیا تو اقتداء درست ہوگی ورنہ نہیں، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک مطلقاً اقتداء درست ہوگی چاہے امام سجدہ کرے یا نہ کرے، اور اس اختلاف کی بنیاد مذکورہ مختلف فیہ اصل ہے۔ ۲

(١٢٢) إِنَّ النِّيَّةَ إِنْ كَانَتْ مُغَيِّرَةً لِّلْمَشْرُوعِ تَلْغُو. ﴿٣﴾

① الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٢٤، ط: رحمانية

٢٠ (قَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمَ السَّاهِي فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ فَإِنْ سَجَدَ صَحَّ وَإِلَّا لَا) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ صَحِيحٌ سَجَدَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِأَنَّ عِنْدَهُ سَلَامٌ مِّنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا لِأَنَّهَا وَجَبَتْ جَبْرًا لِلنَّقْصَانِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي إِحْرَامِ الصَّلَاةِ وَعِنْدَهُمَا يُخْرِجُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ لِأَنَّهُ مُحَلَّلٌ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا لَا يَعْمَلُ لِحَاجَتِهِ إِلَى أَذَاءِ السَّجْدَةِ فَلَا تَظْهَرُ دُونَهَا وَلَا حَاجَةٌ عَلَى اعْتِبَارِ عِنْدِ الْعُودِ وَيُظْهَرُ الْإِخْتِلَافُ فِي صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ وَفِي انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ بِالْفَهْقَةِ وَتَغْيِيرِ الْفَرَضِ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ٢ ص ١١٥، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٤، ط: زحمانية

ترجمہ: اگر نیت مشروع کو تبدیل کرنے والی ہو تو وہ نیت لغو ہو جائے گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی نیت کرنا جو مشروع کو تبدیل کرنے والی ہو تو وہ نیت خود لغو ہو جائے گی اور مشروع تبدیل نہیں ہوگا بلکہ مشروع ہی رہے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلیٰ پر سجدہ سہو باقی تھا کہ اس نے سلام پھیر دیا اور اس سلام سے نماز کے ختم کا ارادہ بھی کیا تو ابھی اس مصلیٰ پر سجدہ سہو کرنا ضروری ہے اگرچہ سلام پھیر لیا ہو، اس لئے کہ یہ سلام نماز کو ختم کرنے والا نہیں ہے اور اس نے مشروع کو تبدیل کرنے کی جو نیت کی تھی وہ نیت بھی لغو ہو جائے گی اور اس نیت سے مشروع تبدیل نہیں ہوگا، کیونکہ امر مشروع کی تغیر بندے کے اختیار میں نہیں ہے۔^①

① (قَوْلُهُ لِأَنَّ هَذَا السَّلَامَ غَيْرُ قَاطِعٍ) لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّهِ بَعْدَ الْقَعْدَةِ فَهُوَ مُحَلَّلٌ مِنْهُ، وَنِيَّتُهُ تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ الْقَطْعُ لِيُرْتَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ السُّجُودِ، وَالنِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْعَمَلِ غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ لَا يُؤَثِّرُ إِبْطَالُ مَا رُكْنُهُ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ وَهُوَ السُّجُودُ فَلَعَتْ، بِخِلَافِ نِيَّةِ الْكُفْرِ فَإِنَّهَا تُؤَثِّرُ إِبْطَالِ الْإِيمَانِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ رُكْنَهُ عَمَلُ الْبَاطِنِ فَقَطُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالْإِقْرَارُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ وَهُوَ فَرْضٌ فِيهِ.

(١٢٣) إِنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ. ١

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان پر اطاعت کرنا اور شریعت کے احکام کی بجا آوری کرنا یہ انسان کی طاقت کے بقدر ہے، جو طاقت سے ماوراء ہے اس کا انسان مکلف نہیں ہے، کیونکہ تکلیف مالا یطاق جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مریض نماز میں قیام سے عاجز ہو جائے، کھڑے ہونے پر قادر نہ ہو تو بیٹھ کر نماز پڑھے اور رکوع اور سجدہ کرے، اور اگر رکوع اور سجدہ کرنے کی بھی قدرت نہیں رکھتا تو پھر رکوع اور سجدہ اشارے سے کرے۔ وجہ یہ ہے کہ جب آدمی کھڑے ہونے پر قادر نہیں ہے اور اگر اس کے لئے قیام کو ضروری قرار دیں تو یہ تکلیف مالا یطاق ہے اور یہ جائز نہیں، کیونکہ اطاعت بقدر طاقت ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر اس شخص کو بیٹھ کر نماز ادا کرنے کی اجازت ہے۔ ۲

(١٢٢) إِنَّ نَصْبَ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ مُمْتَنِعٌ. (٣)

ترجمہ: رائے سے بدل مقرر کرنا ممنوع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اپنی رائے سے کسی عبادت یا کسی رکن کا بدل مقرر کرنا جائز نہیں ہے، شریعت نے جس عبادت کا بدل یا جس رکن کا بدل مقرر کیا ہے وہی بدل رہے گا، اگر شریعت نے بدل مقرر نہیں کیا تو از خود اپنی رائے سے بدل مقرر کرنا ممنوع ہے۔

① الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ١ ص ١٦٨، ط: زحمانية

﴿قَوْلُهُ وَمُؤْمِيًّا إِنْ تَعَذَّرَ﴾ أَيْ يُصَلِّي مُؤْمِيًّا وَهُوَ قَاعِدٌ إِنْ تَعَذَّرَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ لِمَا قَدْ مَنَاهُ
وَلِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ٢ ص ١٢١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ١ ص ١٦٩، ط: رجمانية

صاحب ہدایہ نے مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کیا ہے کہ اگر مریض کا مرض اس قدر بڑھ گیا ہے کہ سر کے ساتھ بھی اشارہ کرنے کی قدرت باقی نہ رہی تو اس صورت میں نماز کو مؤخر کر دیا جائے گا، آنکھوں اور بھنوں سے اشارہ کرنا کافی نہ ہوگا۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ اشارہ درحقیقت رکوع اور سجدے کا بدل ہے اور بدل کا رائے سے مقرر کرنا ممنوع ہے۔ حدیث کے اندر فقط سر کے ساتھ اشارہ کا ذکر ہے، نہ کہ آنکھ وغیرہ کے ساتھ، پس اگر ان چیزوں کے ساتھ اشارہ کی اجازت دیدی جائے تو اس صورت میں بدل کا اپنی رائے سے مقرر کرنا لازم آئے گا، جبکہ مذکورہ اصول کی رو سے بدل کا رائے سے مقرر کرنا ممنوع ہے۔ ❶

(۱۲۵) إِنْ مَنْ يَفْهَمُ مَضْمُونِ الْخِطَابِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ. ❷

ترجمہ: جو مضمون خطاب کو سمجھتا ہے اس سے فرضیت ساقط نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص نماز کے حکم اداء کو سمجھتا ہے تو اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی اگرچہ بالفعل مہلت دی جا چکی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی کا مرض اس قدر بڑھ گیا کہ وہ سر کے ساتھ اشارہ کرنے پر بھی قادر نہ رہا تو ایسے مریض کے ذمہ سے نماز ساقط نہ ہوگی بلکہ نماز ذمہ میں باقی رہے گی، صحت یاب ہونے پر قضا واجب ہوگی، اگرچہ یہ حالت ایک دن رات سے زائد ہو بشرطیکہ مریض اس عرصہ میں باہوش ہو، اور وہ لوگوں کی

❶ أن نصب الأبدال بالرأى ممتنع والنص ورد بالأيماء بالرأس على خلاف القياس فلا يقاس عليه.

[حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ص ۴۳۲، ط:

دار الكتب العلمية]

بِأَنَّ الْإِيمَاءَ عِبَارَةً عَنِ الْإِشَارَةِ، وَالْإِشَارَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالرَّأْسِ، فَأَمَّا الْعَيْنُ يُسَمَّى إِنْحَاءً، وَلَا يُسَمَّى إِيمَاءً، وَبِالْقَلْبِ يُسَمَّى نِيَّةً وَعَزِيمَةً وَبِمَجْرَدِ النِّيَّةِ لَا تَتَأَدَّى الصَّلَاةُ، وَنَصَبُ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ لَا يَجُوزُ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ص ۲۱۷، ط: دار المعرفة]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۶۹، ط: رحمانیہ

شناخت اور ان سے بات چیت وغیرہ کرنے پر قادر ہو، کیونکہ اس صورت میں وہ شخص مضمونِ خطاب یعنی ”أَقِمْوَا الصَّلَاةَ“ وغیرہ کا مفہوم سمجھ رہا ہے اور مفہومِ خطاب سمجھنے والے سے فریضہ ساقط نہیں ہوتا، یہی صحیح قول ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ جب مریضِ افاقہ و ہوش میں ہے تو یہ مضمونِ خطاب کو سمجھتا ہے اور جو مضمونِ خطاب کو سمجھتا ہے تو اس کے ذمہ سے نماز ساقط نہیں ہوتی، لہذا اس کے ذمہ سے بھی نماز ساقط نہ ہوگی۔ البتہ بالفعل مہلت دی جائے گی، اس کے برخلاف وہ شخص جو ایک دن ایک رات سے زائد بے ہوش رہا کیونکہ یہ فہمِ خطاب سے عاجز ہے لہذا اس کے ذمہ سے نماز ساقط ہو جائے گی۔ ❶

(۱۲۶) إِنَّ رُكْنِيَّةَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى السَّجْدَةِ. ❷

ترجمہ: قیام کی رکنیت بذریعہ قیام سجدہ اداء کرنے کے وسیلے کے لئے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں قیام (کھڑا ہونا) اس لئے رکن ہے کہ یہ

سجدے کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہے۔

❶ (قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيْمَاءُ بَرَأْسَهُ آخِرَ الصَّلَاةِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ إِذَا بَلَغَ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كُنَّا أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا كَانَ مُفِيقًا وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مَضْمُونُ الْخِطَابِ بِخِلَافِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ قَالَ قَاضِي خَانُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَسْقُطُ إِذَا كُنَّا أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْعَقْلِ لَا يَكْفِي لِتَوَجُّهِ الْخِطَابِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ مَنْ قُطِعَتْ يَدَاهُ مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ وَقَدَّمَاهُ مِنَ السَّاقَيْنِ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ فَثَبَّتَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْعَقْلِ لَا يَكْفِي وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ إِنْ دَامَ بِهِ الْمَرَضُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ لَا يَقْضِي إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَهُوَ يَعْقِلُ قَضَى إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهُوَ يَعْقِلُ أَوْ أَقَلَّ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ فَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُزْدَوِيِّ الصَّغِيرِ وَقَاضِي خَانُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۸۰، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۶۹، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ نے مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ اگر ایک آدمی نماز میں قیام پر تو قادر ہے لیکن رکوع اور سجدے پر قادر نہیں ہے تو اس پر قیام لازم نہیں ہے بلکہ بیٹھ کر نماز پڑھے اور رکوع اور سجدہ اشارہ سے کرے اور اس کی وجہ یہ ہے کہ قیام کا رکن ہونا چونکہ وسیلہ الی السجدہ کی وجہ سے ہے، جب یہ قیام پر قادر ہے اور سجدے پر قادر نہیں ہے تو قیام کے بعد جب سجدہ نہیں ہے تو اس پر قیام بھی لازم نہیں ہے، کیونکہ قیام تو سجدے کی طرف وسیلہ ہونے کی وجہ سے رکن تھا، جب سجدہ نہیں ہے تو قیام بھی رکن نہیں ہے۔ جب قیام کی رکنیت نہ رہی تو اب اس پر قیام لازم نہیں ہے، اور قیام کا رکن ہونا وسیلہ الی السجدہ کی وجہ سے اس لئے ہے کہ قیام کے بعد سجدہ کرنے میں غایت تعظیم ہے۔ بہر حال اب یہ شخص بیٹھ کر نماز پڑھے یہ زیادہ افضل ہے، کیونکہ بیٹھ کر نماز کی صورت میں اس اشارے سے سجدہ کی حقیقی سجدہ کے ساتھ زیادہ مشابہت ہے۔ اس لئے سجدہ جھک کر اور زمین سے لگ کر کیا جاتا ہے اور بیٹھ کر اشارہ کرنے میں بھی کھڑے ہو کر اشارہ کرنے کی بہ نسبت انخفاض اور جھکاؤ زمین کی طرف زیادہ ہے۔ ❶

(۱۲۷) إِنَّ الْغَالِبَ وَجُودُهُ كَالْمُتَحَقِّقِ. ❷

ترجمہ: جس کا وجود غالب ہو وہ متحقق کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کا موجود ہونا غالب ہو تو متحقق کی طرح ہے، یعنی گویا کہ وہ حقیقت میں ثابت ہے اور اس غالب الوجود پر وہی حکم لگے گا جو حکم ثابت الوجود کا ہے۔

❶ أَنَّ رُكْنَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى السَّجْدَةِ فَإِنَّهُ بِدُونِهَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ عِبَادَةً، بِخِلَافِ الْعَكْسِ فَإِذَا كُنَّا لَا يَتَعَقَّبُهُ السُّجُودُ لَا يَكُونُ رُكْنًا فَيَتَخَيَّرُ (وَالْأَفْضَلُ هُوَ الْإِيْمَاءُ قَاعِدًا، لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالسُّجُودِ) فَإِنَّ عِنْدَ الْإِيْمَاءِ قَاعِدًا يَصِيرُ رَأْسُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْإِيْمَاءِ قَائِمًا.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۲ ص ۶، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۷۰، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جو آدمی کشتی میں بیٹھ کر نماز پڑھے بغیر کسی بیماری کے تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک جائز ہے، البتہ کھڑے ہو کر نماز پڑھنا افضل ہے اور اس کی وجہ یہ ہے کہ کشتی میں کھڑے ہونے میں دوران الراس یعنی سر چکرانا غالب ہے اور جو غالب الوجود ہو وہ متحقق الوجود کی طرح ہے، تو جب کشتی میں دوران الراس سر چکرانا غالب ہے تو گویا کہ سر چکرانا ثابت ہوا، اور جس کا کشتی میں کھڑے ہونے سے سر چکراتا ہے وہ بیٹھ کر نماز پڑھ سکتا ہے، لہذا یہ شخص بھی بغیر بیماری کے بیٹھ کر نماز پڑھ سکتا ہے۔ البتہ بہتر یہ ہے کہ کھڑے ہو کر پڑھے تاکہ اختلاف سے بچ جائے۔ ❶

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ صَلَّى فِي فُلْكَ قَاعِدًا بِلَا عُذْرٍ صَحَّ) يَعْنِي صَلَّى فَرُضًا قَاعِدًا بِلَا عُذْرٍ صَحَّتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَدْ أَسَاءَ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَقَالَا لَا يُجْزِيهِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ فَلَا يُتْرَكُ وَلَهُ أَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا دَوْرَانُ الرَّأْسِ وَهُوَ كَالْمُحَقِّقِ الْآنَ أَنَّ الْقِيَامَ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ.

(١٢٨) إِنَّ كَلِمَةَ عَلَى لِلْإِجَابِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کلمہ ”علی“ سے وجوب ثابت ہوتا ہے، یعنی کلمہ ”علی“ اپنے مدخول پر اپنے ماقبل کو واجب کرتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ سجدہ تلاوت سننے اور تلاوت کرنے والے پر واجب ہے یعنی تالی اور سامع دونوں پر واجب ہے، چاہے سامع نے قرآن سننے کا ارادہ کیا ہو یا نہ کیا ہو، حضرت عبداللہ بن عمر رضی اللہ عنہ فرماتے ہیں:

إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا. ٢

مذکورہ حدیث میں کلمہ ”علی“ ہے اور علی وجوب کے لئے آتا ہے، لہذا سجدہ تلاوت بھی تالی پر واجب ہوگا، مذکورہ حدیث چونکہ مطلق ہے اس میں قصد و ارادہ کی کوئی قید نہیں ہے، اس لئے عام ہے کہ سامع سننے کا قصد کرے یا نہ کرے بہر صورت سجدہ واجب ہوگا۔ ۳

(١٢٩) إِنَّ تَصَرُّفَ الْمُحْجُورِ لَا حُكْمَ لَهُ. ﴿٢٧﴾

ترجمہ: مجبور کے تصرف کا کوئی حکم نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی مجبور عن التصرف ہو، یعنی جس آدمی کو تصرف

① الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج ١ ص ٤٠، ط: رحمانية

٢٧ مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصلاة، من قال السجدة على من جلس لها، ج ١ ص ٣٦٨، رقم الحديث: ٢٢٢٥، ط: مكتبة الرشد

١٢ (وهي كلمة إيجاب) أى لفظه على كلمة إيجاب، يعنى يدل على الوجوب (وهو) أى الحديث المذكور (غير مقيد بالقصد) يعنى أن الإيجاب مطلق عن قيد القصد يجب على كل سامع سواء كان قاصدًا للسمع أو لم يكن.

[البناءية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ٢ ص ٢٦٢، ط: دار الكتب العلمية]

٢٧ الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج ١ ص ١٤٠، ط: رحمانية

سے روکا گیا ہو اگر وہ تصرف کرے گا تو اس کے اس تصرف پر کوئی حکم عائد نہیں ہوگا، اور اس کا یہ تصرف معدوم شمار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ شیخین کے نزدیک اگر نماز میں مقتدی نے آیت سجدہ پڑھی تو اُس سے نہ امام پر سجدہ واجب ہوگا اور نہ مقتدی پر، کیونکہ مقتدی کو قراءت سے روکا گیا ہے اور جس آدمی کو تصرف سے روکا گیا ہے اس کے اس تصرف پر کوئی حکم عائد نہیں ہوتا، اور اس کا تصرف معدوم کے درجے میں ہوتا ہے، تو اس مقتدی کے تصرف یعنی آیت سجدہ تلاوت کرنے کا بھی کوئی اعتبار نہ ہوگا اور یہ معدوم شمار ہوگا، لہذا نہ امام پر سجدہ واجب ہوگا اور نہ مقتدی پر، نہ نماز میں اور نماز کے باہر۔ ❶

(۱۳۰) إِنَّ النَّاقِصَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ الْكَامِلُ. ❷

ترجمہ: ناقص سے کامل اداء نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شئی کامل واجب ہوتی ہے وہ ناقص ادائیگی سے اداء نہیں ہوگی، بلکہ وہ کامل ادائیگی سے ہی اداء ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے نماز میں آیت سجدہ سن لی جبکہ تلاوت کرنے والا خارج عن الصلاة تھا، یعنی وہ ان کے ساتھ نماز میں نہیں تھا، تو اس صورت میں یہ سامعین جو کہ نماز میں ہیں یہ نماز میں سجدہ نہ کریں، اگر انہوں نے نماز میں سجدہ کر لیا تو یہ سجدہ اداء نہ ہوگا، کیونکہ یہ ناقص ہے اور سجدہ خارجیہ کامل ہے، اب اگر یہ نماز میں سجدہ کریں تو اس صورت میں کامل کو ناقص طور پر اداء کرنا لازم آئے گا جبکہ شئی کامل ناقص

❶ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ هُوَ الْمَمْنُوعُ عَنِ التَّصَرُّفِ عَلَى وَجْهِ يَظْهَرُ نَفَادُ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ وَالْمُقْتَدَى بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَةُ تُنْفَذُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ. قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ وَكُلُّ مَنْ هُوَ مَحْجُورٌ لَا حُكْمَ لِتَصَرُّفِهِ، وَوُجُوبُ السَّجْدَةِ حُكْمٌ تَصَرُّفِهِ الَّذِي هُوَ الْقِرَاءَةُ فَلَا يَثْبُتُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۲ ص ۱۵، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج ۱ ص ۱۷۱، ط: رحمانیہ

ادائیگی سے اداء نہیں ہوتی لہذا یہ بھی اداء نہیں ہوگا۔ یہ سجدہ اس لئے ناقص ہے کہ شریعت نے نماز کے اندر ہر اس چیز کو داخل کرنے سے منع کیا ہے جو نماز کے افعال میں سے نہ ہو، اب نماز میں اس کی ادائیگی ناقص ہے حالانکہ سماع کی وجہ سے یہ کامل واجب ہوا ہے، اور قاعدہ ہے کہ واجب کامل ناقص طور پر اداء کرنے سے اداء نہیں ہوتا۔ ❶

(۱۳۱) إِنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ. ❷

ترجمہ: سجدہ کی بنیاد تداخل پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سجدوں میں آپس میں تداخل ہوتا ہے، یعنی کئی سجدوں کے بجائے ایک سجدہ کافی ہو جاتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی ایک ہی مجلس میں سجدے کی ایک ہی آیت کو بار بار پڑھے تو اس پر ایک ہی سجدہ واجب ہوگا، یعنی ایک ہی سجدہ کفایت کرے گا اگرچہ اس نے وہ آیت سجدہ کئی مرتبہ پڑھی ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ سجدوں میں تداخل ہوتا ہے، لہذا جس نے ایک مجلس میں ایک ہی آیت سجدہ بار بار پڑھی تو ان میں بھی آپس میں تداخل ہو کر ایک سجدہ کافی ہوگا۔ اس لئے کہ سجدوں کے مکرر ہونے سے لوگوں کو حرج ہوتا، کیونکہ مسلمان قرآن کی تعلیم و تعلم کے محتاج ہیں اور تعلیم و تعلم بغیر تکرار کے حاصل نہیں ہوگا، پس ایک مجلس میں ایک آیت سجدہ کو بار بار پڑھنے کی وجہ سے اگر تکرار سجدہ لازم کیا گیا تو مفسی الی الحرج ہوگا، حالانکہ شریعت میں حرج مرفوع ہے، اس لئے کہا گیا کہ اس صورت میں

❶ (وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة) ولو مصلياً (لم يسجدوها في الصلاة) لأنها ليست بصلاة لأن سماعهم ليس من أفعال الصلاة (وسجدوها بعد الصلاة) لتحقيق سببها (فإن سجدوها في الصلاة لم تجزهم) لأنه ناقض لمكان النهي فلا يتأدى به الكامل، وتجب إعادتها لتقرر سببها، (ولم تفسد الصلاة) لأن مجرد السجدة لا ينافي إحرام الصلاة.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۱ ص ۱۰۲، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۱ ص ۱۰۲، ط: رحمانیہ

ایک ہی سجدہ واجب ہوگا۔ ❶

باب صلاة المسافر

(۱۳۲) إِنَّ الْوَطْنَ الْأَصْلِيَّ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ دُونَ السَّفَرِ وَوَطْنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ

بِمِثْلِهِ وَبِالسَّفَرِ وَبِالْأَصْلِيِّ. ❷

ترجمہ: وطن اصلی باطل ہوتا ہے اپنے مثل (وطن اصلی سے) نہ کہ سفر سے اور وطن اقامت باطل ہوتا ہے وطن اقامت اور سفر سے۔

تشریح: صاحب ہدایہ نے اصول نقل کیا ہے کہ کوئی بھی چیز یا تو اپنے سے اعلیٰ اور ارفع چیز سے باطل ہوتی ہے، یا اپنے مساوی سے، یا اپنی ضد اور نقیض سے، البتہ اپنے سے کم تر شئی سے کوئی چیز باطل نہیں ہوتی۔

وطن کی دو قسمیں ہیں، (۱) وطن اصلی (۲) وطن اقامت۔

وطن اصلی انسان کی اپنی جائے پیدائش یا وہ جگہ جہاں انسان کے اہل و عیال رہتے ہیں۔ وطن اقامت وہ جگہ کہلاتی ہے جس میں مسافر پندرہ دن یا اس سے زائد ٹھہرنے کی نیت کر لے۔ اصول یہ ہے کہ وطن اصلی وطن اصلی سے باطل ہوتا ہے نہ کہ سفر و اقامت سے۔ اس لئے کہ شئی اپنے سے اعلیٰ چیز سے باطل ہوتی ہے یا مساوی درجہ کی چیز سے، یہ بات مسلم ہے کہ وطن اصلی

❶ (قَوْلُهُ: وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَتْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ) وَالْأَصْلُ أَنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ فَإِذَا تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَسَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ تِلْكَ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ مَرًّا يَكْفِيهِ تِلْكَ السَّجْدَةُ عَنِ التَّلَاوَاتِ الْمَوْجُودَةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ وَقَوْلُهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا تَبَدَّلَ الْمَجْلِسُ وَالتَّبْدِيلُ يَكُونُ حَقِيقَةً وَيَكُونُ حُكْمًا فَالْحَقِيقَةُ ظَاهِرٌ وَالْحُكْمُ كَمَا إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسٍ يَبِيعُ فَانْتَقَلَ إِلَى مَجْلِسٍ نِكَاحٍ أَوْ أَكَلَ كَثِيرًا أَوْ شَرِبَ كَثِيرًا أَوْ هُوَ فِي مَكَانِهِ أَوْ أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَاطِعٌ لِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ حُكْمَ الْمَجْلِسِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۱ ص ۸۳، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۱ ص ۷۶، ط: رحمانیہ

سے اوپر کوئی چیز نہیں ہے، لہذا وطنِ اصلی اپنے مساوی وطنِ اصلی سے باطل ہوگا۔ اس کے برخلاف وطنِ اقامت وطنِ اصلی، وطنِ اقامت اور سفر تینوں سے باطل ہوگا، وطنِ اصلی سے اس لئے ہوگا کہ وطنِ اصلی وطنِ اقامت سے برتر اور بلند ہے، اور شئی اپنے سے مانوق سے باطل ہوتی ہے۔ وطنِ اقامت سے بطلان کی وجہ مساوات ہے، سفر سے باطل ہونے کی وجہ نقیض و ضد ہے ”وَالشَّيْءُ يَبْطُلُ بِضَدِّهِ“ قاعدہ ہے کہ شئی اپنی ضد سے باطل ہوتی ہے۔ ❶

(۱۳۳) إِنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ مُضَافَةً إِلَى مَبِيتِهِ. ❷

ترجمہ: انسان کی اقامت اس کے مقام شب گزاری کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مسافر نے ایسے دو مقامات میں پندرہ دن ٹھہرنے کی نیت کی جن میں سے ایک مستقل نہیں ہے، مثلاً مکہ اور منی میں اقامت کی نیت کی تو یہ مقیم نہ ہوگا بلکہ مسافر رہے گا اور نماز قصر پڑھے گا، کیونکہ دو مقامات پر نیت کا معتبر ہونا اس بات کا مقتضی ہے کہ دو سے زائد مقامات میں بھی نیت معتبر ہو ورنہ ترجیح بلا مرجح لازم آئے گا۔ حالانکہ مسافر کا بہت سے مقامات پر قیام کی نیت کرنا ممتنع ہے، کیونکہ سفر متعدد مقامات پر قیام کرنے سے خالی نہیں ہوتا، دورانِ سفر انسان جگہ جگہ رہتا ہے، اب اگر ہر جگہ ہم اس کی طرف سے

❶ عِبَارَةُ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ أَنَّ الْأَوْطَانَ ثَلَاثَةٌ: وَطَنُ أَصْلِيٍّ وَهُوَ مَوْلِدُ الرَّجُلِ أَوْ الْبَلَدُ الَّذِي تَأَهَّلَ بِهِ، وَوَطَنُ سَفَرٍ وَقَدْ سُمِّيَ وَطَنُ إِقَامَةٍ وَهُوَ الْبَلَدُ الَّذِي يَنْوِي الْمَسَافِرُ الْإِقَامَةَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، وَوَطَنُ سُكْنَى وَهُوَ الْبَلَدُ الَّذِي يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِيهِ دُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَعِبَارَةُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ مَشَايِخِنَا أَنَّ الْوَطَنَ وَطَنَانِ وَطَنُ أَصْلِيٍّ وَوَطَنُ إِقَامَةٍ وَلَمْ يَعْتَبِرُوا وَطَنَ السُّكْنَى وَطَنًا وَهُوَ الصَّحِيحُ، هَكَذَا فِي الْكِفَايَةِ.

وَيَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ إِذَا انْتَقَلَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَهْلِهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ بِأَهْلِهِ وَلَكِنَّهُ اسْتَحْدَثَ أَهْلًا بِبَلَدَةٍ أُخْرَى فَلَا يَبْطُلُ وَطَنُهُ الْأَوَّلُ وَيُتِمُّ فِيهِمَا وَلَا يَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِإِنْشَاءِ السَّفَرِ وَبِوَطَنِ الْإِقَامَةِ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ بِوَطَنِ الْإِقَامَةِ وَبِإِنْشَاءِ السَّفَرِ وَبِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الخامس عشر، ج ۱ ص ۱۲۲، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۱ ص ۷۶، ط: رحمانیہ

اقامت کی نیت کو معتبر مان لیں تو پھر وہ شخص کبھی بھی اور کہیں بھی مسافر ہی نہیں رہے گا، کیونکہ سفر معمولی ٹھہرنے سے خالی نہیں ہوتا، البتہ اگر صورت یہ ہے کہ دو مقام میں پندرہ یوم اقامت کی نیت کی اور ان دونوں میں سے ایک متعینہ مقام میں رات گزارنے کی نیت کی تو یہ نیت معتبر ہوگی، اور یہ شخص مقیم ہو جائے گا، کیونکہ اقامت میں رات گزارنا اصل ہے، یہی وجہ ہے کہ اگر آپ کسی کاروباری شخص سے یا کسی دکان دار سے پوچھیں ”اَيَّنَ تَسْكُنُ“ یعنی تم کہاں رہتے ہو؟ تو وہ اپنی دکان یا آفس کا نام نہیں بتائے گا، بلکہ اس علاقے کا نام بتلائے گا جہاں وہ رات میں مقیم رہتا ہے، اس سے معلوم ہوا کہ قیام اور سکونت کے حوالے سے رات گزارنے اور مقام شب باشی کا اعتبار ہے۔ ❶

(۱۳۴) اِنَّ نَفْسَ السَّفَرِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ ❷

ترجمہ: سفر بذاتِ خود معصیت نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سفر بذاتِ خود معصیت اور گناہ نہیں بلکہ گناہ یا نیکی کا اعتبار نیت پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ گنہگار اور مطیع دونوں رخصتِ سفر میں برابر ہیں، یعنی جس طرح مطیع کے لئے سفر میں روزہ نہ رکھنے کی رخصت ہے نمازوں میں قصر کرنے کا حکم ہے، اسی طرح اگر ایک آدمی گناہ کے کام کے لئے سفر کرتا ہے تو اس عاصی کے لئے بھی یہ رخصت ہوگی، کیونکہ یہ رخصت سفر کی وجہ سے ہے اور نفسِ سفر میں کوئی گناہ

❶ (قَوْلُهُ لَا بِمَكَّةَ وَمِنَى) أَيْ لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنَّهُ لَا يُتِمُّ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ الْإِقَامَةَ لَا تَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ إِذْ لَوْ جَاَزَتْ فِي مَكَانَيْنِ لَجَاَزَتْ فِي أَمَاكِنَ فَيُؤَدَّى إِلَى أَنَّ السَّفَرَ لَا يَتَحَقَّقُ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الْمُسَافِرِ فِي الْمَرَا حِلِّ لَوْ جُمِعَتْ كَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا إِذَا نَوَى أَنْ يُقِيمَ بِاللَّيْلِ فِي أَحَدِهِمَا فَيَصِيرُ مُقِيمًا بِدُخُولِهِ فِيهِ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ تَصَافُّ إِلَى مَبِيتِهِ يُقَالُ فَلَانٌ يَسْكُنُ فِي حَارَةٍ كَذَا، وَإِنْ كَتَانَ بِالنَّهَارِ فِي الْأَسْوَاقِ ثُمَّ بِالْحُرُوجِ إِلَى الْمَوْضِعِ الْآخِرِ لَا يَصِيرُ مُسَافِرًا.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۲ ص ۱۴۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۱ ص ۱۷۶، ط: رحمانیہ

• • • • •

نہیں ہے، لہذا دونوں کے لئے یہ رخصت ثابت ہوگی۔ اس لئے کہ جن نصوص سے رخصتِ سفر ثابت ہے وہ سب مطلق ہیں، ان میں عاصی اور مطیع کی کوئی قید نہیں ہے، نیز سفر تو قطعِ مسافت کا نام ہے جو معصیت سے عاری ہے، ہاں سفر کے بعد معصیت ہو سکتی ہے، تو بعد میں پیش آنے والی معصیت کا رخصتِ سفر سے کوئی تعلق نہیں ہے۔ ❶

(۱۳۵) إِنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ. ❷

ترجمہ: قضاء (کا حکم) اداء کے اعتبار سے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قضا اداء کے اعتبار سے ہے، یعنی جتنی رکعت اداء کرنا واجب تھی قضاء میں بھی ان ہی رکعتوں کا اعتبار ہوگا، مثلاً ایک آدمی پر اقامت کی وجہ سے چار رکعت اداء کرنا واجب تھی، اب اگر ان کی قضاء کرے تو بھی چار رکعت پڑھے گا اگرچہ اب وہ مسافر ہی کیوں نہ ہو، اسی طرح اگر سفر کی وجہ سے دو رکعت واجب تھی اب اگر ان کی قضاء کرے گا تو دو رکعت قضاء کرے گا اگرچہ اب وہ مقیم ہی کیوں نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی سے حالتِ سفر میں نماز قضاء ہوگئی، اب وہ شہر میں دو رکعت ہی قضاء کرے گا، اسی طرح اگر ایک آدمی سے شہر میں چار رکعت والی نماز قضاء ہوگئی، اب اگر وہ سفر میں قضاء کرنا چاہتا ہے تو پوری چار رکعت کی قضاء کرے گا، سفر یا حضر سے قضاء میں فرق نہیں آتا، اس کی وجہ یہ ہے کہ قضاء کا وجوب اداء ہی

❶ (ولنا إطلاق النصوص) منها قوله تعالى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ. ومنها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فرض المسافر ركعتان، كل ذلك مطلقة فيقتضي ثبوت الأحكام في كل مسافر (ولأن نفس السفر ليس بمعصية) لأنه عبارة عن خروج بريد، وهو يقوى المعصية لإمكان المفارقة بينهما (وإنما المعصية ما يكون بعده) أي بعدما صار مسافراً كما في قطع الطريق.

[البنية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۳ ص ۳۵، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۱ ص ۱۷۶، ط: رحمانیہ

کے اعتبار سے ہوتا ہے۔ ❶

باب صلاة الجمعة

(۱۳۶) إِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُورُ عَلَى التَّمَكُّنِ. ❷

ترجمہ: مکلف ہونے کا دار و مدار قدرت کے مطابق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مکلف ہونے کا دار و مدار قدرت پر ہے، یعنی جس کی جتنی قدرت ہوگی اسی کے مطابق وہ مکلف ہوگا، تکلیف بحسب قدرت و وسعت ثابت ہوتی ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے جمعہ کے دن جمعہ کی نماز سے پہلے بغیر کسی عذر کے اپنے گھر میں ظہر کی نماز پڑھ لی تو یہ مع الکرہت درست ہے، اس لئے کہ تکلیف بحسب القدرت ہوتی ہے، اور اس وقت کے اندر نماز کا مکلف بذاتِ خود ظہر اداء کرنے پر قادر ہے نہ کہ جمعہ کی نماز پر، کیونکہ جمعہ کی نماز ایسی شرائط پر موقوف ہے جو تنہا آدمی اداء نہیں کر سکتا، مثلاً امام، خطبہ، جماعت، وغیرہ پر جمع کا مکلف بنانا تکلیف مالا یطاق کے قبیل سے ہوگا، البتہ جمعہ کے دن جمعہ ادا کر کے ظہر کی نماز ساقط کرنے کا حکم دیا گیا ہے، پس قدرت کے باوجود جمعہ سے اعراض کر کے ظہر اداء کرنا کراہت کے ساتھ جائز ہوگا۔ ❸

❶ (قَوْلُهُ وَفَائِئَةُ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ تَقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعًا) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبِّ أَيُّ فَائِئَةِ السَّفَرِ تَقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَفَائِئَةُ الْحَضَرِ تَقْضَى أَرْبَعًا، لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَذَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَائِئَةُ فِي الْمَرَضِ فِي حَالَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَيْثُ يَقْضِيهَا فِي الصَّحَّةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا أَوْ فَائِئَةُ فِي الصَّحَّةِ حَيْثُ يَقْضِيهَا فِي الْمَرَضِ بِالْإِيْمَاءِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَاكَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ إِلَّا أَنَّهُمَا يَسْقُطَانِ عَنْهُ بِالْعَجْزِ فَإِذَا قَدَّرَ أَتَى بِهِمَا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ كَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَعَلَى الْمُقِيمِ أَرْبَعٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْإِسْتِقْرَارِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۲ ص ۱۴۸، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایہ: کتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ج ۱ ص ۱۸۰، ط: رحمانیہ

❸ (وعلى التمكن يدور التكليف) لأن مدار التكليف على الوسع بالنص، فدل ذلك أن الظهر

هو فرض الوقت، لكن عليه إسقاطه بالجمعة عند وجود شرائطها كما ذكرنا، ألا ترى =

(١٣٤) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّاءِ الْإِخْفَاءُ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ثناء اور تعریف میں اصل یہ ہے کہ سراہو یعنی آہستہ آواز میں پڑھی جائے، قرآن مجید میں ہے ”أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً“ (الأعراف: ۵۵) صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جو آدمی عید الفطر کے دن عید گاہ کی طرف جائے تو راستے میں زور سے تکبیر نہ پڑھے، اس لئے کہ تعریف و حمد میں اصل اخفاء ہے۔ ۲

(١٣٨) إِنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً غَيْرَ رَافِعَةٍ. (٣)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شہادت غسلِ میت کے وجوب سے مانع تو ہے لیکن اگر پہلے غسل واجب ہو تو اس کو رفع کرنے والی نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے

= أن الجمعة إذا لم تصل حتى خرج الوقت يُقضى الظهر لا الجمعة، فلو لم يكن فرض الوقت الظهر لم يقض الظهر بل الجمعة.

[البناءية: كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ج ٣ ص ٤٥، ط: دار الكتب العلمية]

① الهداية: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج ١ ص ١٨٣، ط: رجمانية

﴿١٢﴾ (أَنْ الْأَصْلَ فِي الشَّاءِ الْإِحْفَاءُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ
الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَيْرَ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الْأَدَبِ
وَالْتَطَوُّعِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الرِّيَاءِ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرَ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ
أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا.

[البنية: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج ٣ ص ١٠٣، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الشهيد، ج ١ ص ١٩٨، ط: رحمانية

نزدیک بحالت جنابت شہادت پانے والے کو غسل دیا جائے گا، امام صاحب کی دلیل مذکورہ اصول ہے کہ شہادت غسل میت واجب ہونے سے مانع ہے، یعنی موت کی وجہ سے جو غسل واجب ہوتا ہے یہ شہادت اس کے لئے مانع ہے لیکن رافع نہیں ہے، یعنی اگر پہلے سے غسل واجب ہو تو اس کو رافع نہیں کرتی، یہی وجہ ہے جب حضرت حظلہ رضی اللہ عنہ شہید ہوئے تو فرشتوں نے ان کو غسل دیا تھا اور یہ حالت جنابت میں شہید ہوئے تھے۔ اس سے معلوم ہوا کہ شہید جنبی کو غسل دیا جائے گا، البتہ یہ غسل، غسل جنابت ہوگا، غسل موت نہیں ہوگا۔ ❶

باب الصلاة في الكعبة

(۱۳۹) إِنَّ التَّقَدَّمَ وَالتَّأَخَّرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَانِبِ. ❷

ترجمہ: تقدم و تاخر اتحاد جانب کی صورت میں ظاہر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تقدم اور تاخر یعنی آگے ہونا یا پیچھے ہونا اتحاد جہت کے وقت ظاہر ہوگا، یعنی جب امام اور مقتدی دونوں کی جہت متحد ہو اس وقت تقدم اور تاخر ظاہر ہوگا اور جب جہت متحد نہ ہو تو تقدم اور تاخر کا پتہ نہیں چلے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر مسجد حرام میں امام نے نماز پڑھائی اور لوگوں نے کعبہ کا حلقہ باندھا، یعنی کعبہ کے ارد گرد صفیں بنائیں اور امام کی اقتداء میں نماز پڑھی، تو جس جانب امام نہ ہو اور مقتدی بہ نسبت امام کے کعبہ کے زیادہ قریب ہے تو اس کی نماز جائز ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ تقدم اور تاخر اتحاد جہت کے وقت ظاہر ہوتا ہے، اور جس جانب امام نہیں ہے اس طرف تقدم و تاخر متحقق نہ ہوگا، اس لئے اس طرف کے لوگوں کی نماز درست ہوگی،

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا أُسْتُشْهِدَ الْجَنْبُ غُسِّلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) وَيُعْلَمُ كَوْنُهُ جُنُبًا بِقَوْلِهِ قَبْلَ الْقِتَالِ أَوْ بِقَوْلِ امْرَأَتِهِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً لَا رَافِعَةً فَلَا تَرْفَعُ الْجَنَابَةَ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي ثَوْبِ الشَّهِيدِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ الدَّمِ تُغْسَلُ تِلْكَ النِّجَاسَةُ وَلَا يُغْسَلُ الدَّمُ لِمَا ذَكَرْنَا وَمَعْنَاهُ أَنَّهَا مَنَعَتْ ذِمَّةً مِنْ كَوْنِهِ نَجِسًا وَلَمْ تَرْفَعِ النِّجَاسَةَ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الدَّمِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب الشهيد، ج ۱ ص ۱۱۱، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ج ۱ ص ۲۰۰، ط: رحمانیہ

(١٢٠) إِنَّ الْكُعْبَةَ هِيَ الْعُرْصَةُ وَالْهُوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کعبہ عمارت کا نام نہیں ہے، بلکہ وہ میدان جہاں عمارت کعبہ ہے وہاں سے لے کر آسمان تک پوری فضاء کا نام کعبہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک کعبہ کی چھت پر نماز پڑھنا جائز ہے اگرچہ اس کے سامنے سترہ نہ ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ ہمارے نزدیک قبلہ نام ہے کعبہ کا، اور کعبہ عمارت کا نام نہیں ہے بلکہ وہ میدان جہاں عمارت کعبہ ہے اُس سے لے کر آسمان کی فضاء تک کعبہ ہے، اور عمارت کا نام کعبہ اس لئے نہیں ہے کہ عمارت منہدم اور منتقل ہو سکتی ہے، جبکہ یہ چیزیں قبلہ اور کعبہ کی شان کے منافی ہیں، اس لئے صرف عمارت کا نام کعبہ نہیں ہے بلکہ کعبہ سے لے کر آسمان تک پوری فضاء کا نام کعبہ ہے۔ اس لئے جو شخص بیت اللہ کی چھت پر نماز پڑھے تو اس کی نماز جائز ہے، یہی وجہ ہے کہ کوئی کعبہ سے بلند جگہ قبلہ رخ ہو کر نماز پڑھے تو درست ہے، جیسے جبلِ ابوقیس بریا آج کے دور میں ہوائی جہاز میں، البتہ یہ مکروہ ہے اس لئے کہ اس میں ترکِ تعظیم ہے۔ ۳

① (وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ الْكُعْبَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ) هَكَذَا تَوَارَتْ النَّاسُ الصَّلَاةَ فِيهِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكُعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ، لِأَنَّ التَّقَدُّمَ وَالنَّاحِرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَانِبِ، أَمَّا عِنْدَ اخْتِلَافِهِ فَلَا.

[الاختيار لتعليق المختار: كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ج ١ ص ٩٠، المكتبة العلمية]

② الهداية: كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ج ١ ص ٢٠٠، ط: رحمانية

❶ وَإِنَّمَا جَازَتْ فَوْقَهَا، لِأَنَّ الْكُعبَةَ هِيَ الْعَرِصَةُ وَالْهَوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ عِنْدَنَا دُونَ الْبِنَاءِ، لِأَنَّهُ يُنْقَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ جَارًا، وَلَا بِنَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ التَّعْظِيمِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ج ٢ ص ٢١٥، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(١٢١) إِنَّ كَمَالَ الْمَلِكِ بِالْحُرِّيَّةِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکیت تام اور کامل اس وقت ہوگی جب آدمی آزاد ہو، کیونکہ غلام کی ملکیت ناقص ہوتی ہے، ملکیت تام اور کامل ہونے کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ آزاد ہو۔ صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ وجوبِ زکوٰۃ کی شرائط میں سے ایک شرط یہ ہے کہ آدمی انصاب کا مالک ہو ملکیتِ تامہ کے ساتھ، اور ملکیتِ تامہ کے لئے حریت شرط ہے تو وجوبِ زکوٰۃ کے لئے بھی حریت شرط ہوگی، لہذا زکوٰۃ واجب ہوگی آزاد، عاقل، بالغ مسلمان پر جو مقدارِ انصاب کا مالک ہو، ملکیتِ تامہ کے ساتھ اور اس پر ایک سال گزر چکا ہو۔ مذکورہ شرائط میں سے ایک شرط حریت ہے، یہ شرط اس لئے لگائی کہ زکوٰۃ کے لئے ایک شرط ملکیتِ تامہ ہے اور ملکیتِ کامل ہوتی ہے آزادی سے، لہذا زکوٰۃ کے وجوب کے لئے بھی آزادی شرط ہے۔ ۲

(١٣٢) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَحَقُّقُ مِنَ الْكَافِرِ. ﴿٣﴾

ترجمہ: کافر سے عبادت متحقق نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کا تحقق کافر سے نہیں ہو سکتا، کیونکہ بغیر ایمان کے کوئی نیکی قابل قبول نہیں ہوتی، لہذا عبادت کے لئے مسلمان ہونا شرط ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ وجوبِ زکوٰۃ کی شرائط

① الهداية: كتاب الزكاة، ج ١ ص ٢٠١، ط: رجماني

١٦ (واشترط الحرية) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أى اشترط الحرية فى وجوب الزكاة (لأن كمال الملك بها) أى بالحرية إذ العبد قد يملك البيع والتصرف بالكتابة والإذن.

[البنية: كتاب الزكاة، ج ٣ ص ٢٩١، ط: دار الكتب العلمية]

③ الهداية: كتاب الزكاة، ج ١ ص ٢٠١، ط: رجماني

میں سے ایک شرط اسلام ہے اور یہ شرط اس لئے لگائی کہ زکوٰۃ عبادت ہے اور عبادت کافر سے متحقق نہیں ہو سکتی۔ ❶

(۱۴۳) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالْإِخْتِيَارِ. ❷

ترجمہ: عبادت اختیار کے بغیر اداء نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کی ادائیگی کے لئے اختیار شرط ہے یعنی مکلف کے اختیار میں ہو کہ وہ اس عبادت کو سرانجام دے سکتا ہو اور ترک بھی کر سکتا ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ نابالغ بچے اور مجنون پر زکوٰۃ واجب نہیں ہے، کیونکہ زکوٰۃ عبادت ہے اور عبادت اپنے اختیار سے ادا ہوتی ہے اور ان دونوں کے لئے کوئی اختیار ہی نہیں کیونکہ ان میں عقل معدوم ہے اور بغیر عقل کے اختیار ثابت نہیں ہو سکتا، اور عبادت کے لئے اختیار اس لئے شرط ہے کہ عبادت میں ابتلاء اور آزمائش ہوتی ہے اور آزمائش کے لئے بھی اختیار کی ضرورت ہوتی ہے تاکہ مطیع اور عاصی میں امتیاز ہو سکے، چونکہ صبی اور مجنون مفقود العقل ہوتے ہیں، ان میں اختیار کا شائبہ بھی نہیں ہوتا اس لئے ان کی طرف سے عبادت متحقق نہیں ہوگی، کیونکہ تحقق عبادت کے لئے اختیار ضروری ہے۔ ❸

(۱۴۴) إِنَّ مَا هُوَ مَشْغُولٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ يُعْتَبَرُ مَعْدُومًا. ❹

❶ (لأن الزكاة عبادة فلا تتحقق من الكافر) لأن الأمر بأداء العبادات لينال به المؤدى الثواب فى الآخرة، والكافر ليس بأهل الثواب للعبادة عقوبة له على كفره حكما من الله تعالى. وبدون الأهلية لا يثبت وجوب الأداء ووجوب العقوبات عليهم للزجر، وهو أليق بهم.

[البنية: كتاب الزكاة، ج ۳ ص ۲۹۲، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۱، ط: رحمانیہ

❸ وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ لِأَنَّ الْأَدَاءَ لَا يَصَحُّ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ فَلَا تَتَأَدَّى بِدُونِ النِّيَّةِ وَالِاخْتِيَارِ وَالطُّفْلِ وَالْمَجْنُونِ لَا اخْتِيَارَ لَهُمَا.

[تحفة الفقهاء: كتاب الزكاة، باب من يوضع فيه الصدقة، ج ۱ ص ۲۹۹، ط: دار الكتب العلمية]

❹ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جوئی ضرورتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہو وہ معدوم شمار کی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو اشیاء ضرورتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہوں اُن کا اعتبار نہیں کیا جاتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی پر اتنا قرضہ ہو کہ وہ اس کے مال کو گھیر لے، مثلاً پچاس ہزار روپے موجود ہیں مگر پچاس ہزار روپے قرض بھی ہے اور بندوں کی طرف سے اس کا مطالبہ بھی جاری ہے، تو ایسے مقروض پر زکوٰۃ واجب نہیں ہے، کیونکہ اس آدمی کے پاس اگرچہ مال ہے لیکن مشغول ہے حاجتِ اصلیہ کے ساتھ، اور جو حاجتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہو وہ معدوم شمار ہوتا ہے، لہذا اس کا یہ مال بھی معدوم شمار ہوگا، گویا کہ اس کے پاس مال ہی نہیں ہے اور جس کے پاس مال نہ ہو اس پر زکوٰۃ واجب نہیں ہے، تو اس پر بھی زکوٰۃ واجب نہ ہوگی۔ ❶

(۱۴۵) إِنَّ الدَّيْنَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ يُرَادُّ بِهِ دَيْنٌ لَهُ مَطَالِبٌ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ. ❷

ترجمہ: زکوٰۃ کے باب میں دین سے مراد وہ قرض ہے جس کا بندوں کی طرف سے کوئی مطالبہ کرنے والا ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ زکوٰۃ کے وجوب سے جو دین مانع ہے اس سے وہ دین مراد ہے جو بندوں کا ہو اور بندوں کی جانب سے اس دین کا مطالبہ کرنے والا ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ دینِ نذر اور دینِ کفارہ مانعِ زکوٰۃ نہیں ہیں، دینِ نذر کا مطلب یہ ہے کہ ایک آدمی نذر مانے کہ اگر میرا فلاں کام ہو گیا تو میں مثلاً جانور خرید کر ذبح کروں گا، اور دینِ کفارہ کا مطلب یہ ہے کہ کسی نے قسم کھائی پھر وہ حانث ہو گیا اب اس پر کفارہ یمین ہے، تو یہ دونوں زکوٰۃ سے مانع نہیں ہیں بلکہ ان کے ہوتے ہوئے بھی زکوٰۃ

❶ وَشَرَطَ فَرَاغَهُ عَنِ الدَّيْنِ، لِأَنَّهُ مَعَهُ مَشْغُولٌ بِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَاعْتَبِرَ مَعْدُومًا كَالْمَاءِ الْمُسْتَحَقِّ بِالْعَطَشِ.

[البحر الرائق: کتاب الزکاة، شروط وجوب الزکاة، ج ۲ ص ۲۱۹، ط: دار الکتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الزکاة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: رحمانیہ

واجب ہوگی، اس کی وجہ یہ ہے کہ زکوٰۃ سے مانع وہ دین ہے جس کا بندوں کی طرف سے کوئی مطالبہ کرنے والا ہو، جیسے ایک آدمی کا دوسرے آدمی پر قرضہ ہو، اور دین نذر اور دین کفارہ اگر چہ دیون ہیں لیکن مطالب من جہۃ العباد نہیں ہیں بلکہ یہ مطالب من جہۃ اللہ ہیں، یعنی بندوں کی طرف سے ان کا کوئی مطالبہ کرنے والا نہیں ہے بلکہ اللہ کی طرف سے ان کا مطالبہ کیا جاتا ہے۔ ❶

(۱۴۶) إِنَّهُ لَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ. ❷

ترجمہ: بڑھوتری نہیں ہوتی مگر تصرف پر قدرت کے ساتھ۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مال میں بڑھوتری اس وقت ہوتی ہے جب انسان اس مال میں تصرف کرنے پر قادر ہو، اگر تصرف پر قادر نہ ہو تو مال میں بڑھوتری ثابت نہیں ہو سکتی۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مالِ ضار میں زکوٰۃ واجب نہیں ہے، احناف کے نزدیک مالِ ضار (مالِ ضار اس غائب مال کو کہتے ہیں جس کے ملنے کی توقع نہ ہو) کی کئی صورتیں ہیں، ان میں ایک یہ ہے کہ ایک آدمی کا دوسرے پر قرضہ ہو وہ مدیون انکار کرتا ہو اور دائن یعنی قرض خواہ کے پاس گواہ نہ ہوں تو یہ بھی مالِ ضار ہے۔ اب جب بعد میں یہ قرضہ وصول ہو جائے تو اس پر زکوٰۃ واجب نہیں ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ زکوٰۃ کے وجوب کا سبب مالِ نامی ہے کہ مال میں بڑھوتری ہو، اور بڑھوتری مال میں تصرف پر قادر ہونے کے بغیر نہیں ہو سکتی، اور مالِ ضار میں بھی مالک اپنے مال میں تصرف کرنے پر قادر نہیں ہوتا، لہذا مالِ ضار میں گزشتہ سالوں کی زکوٰۃ واجب نہ ہوگی۔ ❸

❶ ثُمَّ إِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الزَّكَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا بِدِينِ مَطَالِبٍ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَحَقًّا بِهِ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ بِقَدْرِ الدِّينِ لِأَنَّ الْمَالَ الْمُسْتَحَقَّ بِالْدِّينِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ وَسَبَبٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ هُوَ الْمَالُ الْفَاضِلُ عَنِ الْحَاجَةِ الْمَعْدِ لِلنَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ.

[تحفة الفقهاء: کتاب الزکاة، باب زکاة أموال التجارة، ج ۱ ص ۲۷۴، ط: دار الکتب العلمیة]

❷ الهدایہ: کتاب الزکاة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: رحمانیہ

❸ وَلَنَا قَوْلٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الضَّمَارِ مَوْفُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَهُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ بَعِيرٌ ضَامِرٌ إِذَا كَانَ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِهَازِلِهِ أَوْ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَهُوَ الْإِخْفَاءُ =

ترجمہ: امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک قاضی کا مفلس قرار دینا صحیح نہیں ہے، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک درست ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قاضی کسی آدمی پر افلاس کا حکم لگا دے تو قاضی کا مفلس قرار دینا درست ہو گا یا نہیں، تو امام صاحب کے نزدیک تفلیس قاضی کا اعتبار نہ ہوگا، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اس کا اعتبار ہوگا اور یہ درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی کا قرضہ ایسے آدمی پر ہو جو دین کا اقرار تو کرتا ہے لیکن مفلس ہو، یعنی قاضی نے اس کو مفلس قرار دیا ہو تو اس قرض میں بھی مالک پر زکوٰۃ واجب ہوگی، کیونکہ امام صاحب کے نزدیک تفلیس قاضی درست نہیں ہے، اس لئے کہ مال آتا جاتا رہتا ہے، ہو سکتا ہے کہ قاضی کی تفلیس کے بعد اسے ندامت ہو اور وہ کام کاج میں لگ کر اپنی حالت سدھار لے، نیز کسی کے مفلس ہونے کا قطعی علم نہیں ہو سکتا، انسان مال و دولت کو عموماً مخفی رکھتا ہے، کسی کی درست حالت پر بعینہ آگاہی مشکل ہوتی ہے۔ لہذا یہ صاحبِ نصاب شمار ہوگا اور اس پر زکوٰۃ واجب ہوگی، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک زکوٰۃ واجب نہیں ہوگی کیونکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک قاضی کا مفلس قرار دینا درست ہے۔ ۲

= وَالْتَّعَبُ، وَلَئِنَّ السَّبَبَ هُوَ الْمَالُ النَّامِي، وَلَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ وَابْنُ السَّيْلِ قَادِرٌ بِنَائِهِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، شروط وجوبها، ج ١ ص ٢٥٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

① الهداية: كتاب الزكاة، ج ١ ص ٢٠٣، ط: رجمانيه

٢ (لأن تفليس القاضي لا يصح عنده) أى عند أبى حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَن الْمَالُ غَادَ وَرَائِحَ، فذمته بعد التفليس صحيحة كما هي قبله.

(عند محمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تجب) أى الزكاة (لتحقق الإفلاس عنده بالتفليس) أى عند تفليس القاضى، لأنه يصير بمنزلة المال النأوى، والمحجود بمنزلة ما ضاع من ماله بحيث لا يقدر عليه.

[البناءية: كتاب الزكاة، ج ٣ ص ٣٠٨، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۴۸) اِنَّ النِّيَّةَ اِنْ اتَّصَلَتْ بِالْعَمَلِ وَاِلَّا فَلَا. ❶

ترجمہ: نیت اگر عمل کے ساتھ متصل ہو تو درست ہے ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر نیت عمل سے متصل ہو تو وہ درست ہے یعنی عمل کرتے ہوئے نیت کر لے، لیکن اگر نیت عمل کے ساتھ متصل نہ ہو، یعنی پہلے عمل کرے اور پھر بعد میں نیت کرے تو اس نیت کا اعتبار نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے باندی خریدی تجارت کے لئے اور پھر نیت کر لی خدمت لینے کی تو اس سے زکوٰۃ ساقط ہو جائے گی، کیونکہ مشتری کی نیت عمل کے ساتھ متصل ہے، اس شخص نے نیت کو عمل یعنی ترک تجارت سے متصل کر دیا ہے، اور جو نیت عمل کے ساتھ متصل ہو وہ درست ہوتی ہے، لہذا مشتری کی بھی یہ نیت درست ہوگی اور اس پر زکوٰۃ نہ ہوگی۔ اور اگر مشتری نے پہلے باندی خریدی اور پھر بعد میں تجارت کی نیت کر لی تو یہ تجارت کے لئے نہ ہوگی، یہاں تک کہ اس باندی کو بیچ دے اور پھر اس کے ثمن میں زکوٰۃ ہوگی، کیونکہ یہاں اس نے ایک عمل یعنی تجارت کی نیت کی ہے جبکہ بوقتِ شراء تجارت کی نیت نہیں تھی، اس لئے اس نیت کا کوئی اعتبار نہیں ہوگا، اس لئے کہ مشتری کی نیت عمل کے ساتھ متصل نہیں ہے اور جو نیت عمل کے ساتھ متصل نہ ہو وہ معتبر نہیں ہوتی، لہذا مشتری کی بھی یہ نیت درست نہ ہوگی۔ ❷

❶ الہدایۃ: کتاب الزکاة، ج ۱ ص ۲۰۳، ط: ترجمانیہ

❷ (قَوْلُهُ لَا تَصَالِ النِّيَّةُ بِالْعَمَلِ) حَاصِلُ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ فَلَا يَتَحَقَّقُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ التُّرُوكِ كَفَى فِيهِ مُجَرَّدُهَا فَالتَّجَارَةُ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ النِّيَّةِ بِخِلَافِ تَرْكِهَا، وَنَظِيرُهُ السَّفَرُ وَالْفِطْرُ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِسَامَةُ لَا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَتَثْبُتُ أَضْدَادُهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ فَلَا يَصِيرُ مُسَافِرًا وَلَا مُفْطِرًا وَلَا مُسْلِمًا وَلَا الدَّابَّةُ سَائِمَةً بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ بَلْ بِالْعَمَلِ، وَيَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا وَالْمُفْطِرُ صَائِمًا وَالْمُسْلِمُ كَافِرًا وَالِدَّابَّةُ عُلُوفَةً بِمُجَرَّدِ نِيَّةِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْطِرِ الَّذِي لَمْ يَنْوِ صَوْمًا يُعَدُّ فِي وَقْتِ تَصَحُّهِ فِيهِ النِّيَّةُ.

[فتح القدير: کتاب الزکاة، ج ۲ ص ۱۶۹، ط: دار الفکر]

(١٢٩) إِنَّ الْمَقَادِيرَ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ. ١

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت نے جن چیزوں میں نصاب مقرر کیا ہے وہی ہوگا قیاس سے کسی چیز میں نصاب مقرر کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ نصاب مقرر کرنا یہ نقل پر موقوف ہے قیاس کا اس میں کوئی دخل نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ فصلان (اونٹ کا ایک سال سے کم عمر بچہ) عجاہیل (گائے کا ایک سال سے کم عمر بچہ) اور حملان (بکری کا ایک سال سے کم عمر بچہ) میں امام صاحب کے نزدیک زکوٰۃ نہیں ہے جب تک ان کے ساتھ بڑے جانور نہ ہوں، یہ امام صاحب کے اقوال میں سے آخری قول ہے اور یہی امام محمد رحمہ اللہ کا قول ہے، اور اس آخری قول کی وجہ یہ ہے کہ نصاب مقرر کرنے میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، جب شریعت نے ان میں زکوٰۃ مقرر نہیں کی تو ان میں زکوٰۃ واجب نہیں ہوگی، اس لئے کہ مقادیر نصاب سماع پر موقوف ہیں اس میں عقل کا کوئی دخل نہیں ہے، چنانچہ شریعت نے جس طرح ہمیں بتایا ہے ہم اُسی پر عمل کرنے کے پابند ہیں۔ اگر کسی کے پاس نصاب پورا ہے تو وہ مذکورہ جانوروں کو زکوٰۃ میں نہیں دے سکتا، جب ان کو نہیں دے سکتا تو ان جانوروں میں زکوٰۃ بھی واجب نہ ہوگی۔ ۲

(١٥٠) إِنَّ أَخَذَ الْقِيَمَةَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ جَائِزٌ. ﴿٣٧﴾

① الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ١ ص ٢٠٨، ط: رحمانية

٢٧ وهذا الضرب من القياس مدفوع عندنا، لأن المقادير لا تؤخذ من طريق المقاييس فيما كان هذا وصفه، وإنما طريقها التوقيف.

[شرح مختصر الطحاوی للجصاص: كتاب السرقة وقطع الطريق، ج ٦ ص ٢٩٢، ط: دار

البشائر الإسلامية

❸ الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ١ ص ٢٠٨، ط: رحمانية

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی پر مثلاً کوئی جانور دینا واجب ہے، اور اس کے پاس بعینہ وہ جانور نہیں ہے تو اس کی قیمت دے سکتا ہے۔

(۱۵۱) إِنَّ الْقَلِيلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ. ۲

ترجمہ: قلیل اکثر کے تابع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جوشی کم ہو وہ اکثر کے تابع ہوتی ہے، یعنی جو علم اکثر کا ہو گا وہی اس شیءِ قلیل کا بھی ہوگا۔

① وأصل ذلك ما رواه البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله أنا أبي، حدثنا ثمامة أن أنسا، حدثه أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقه فإنها تقبل منه الحققة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده الحققة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين.... الحديث، ثم المعتبر ما بين القيمتين في الرد والاسترداد أى شىء كان، لأن القيمة تتفاوت باختلاف الرخص من الغلاء، وتقدير العشرين في الحديث ليس بلازم، لأنه كان بحسب الغالب في ذلك الزمان.

[البنية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ٣ ص ٣٢٨، ط: دار الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ١ ص ٢٠٨، ط: رجمانية

(١٥٢) إِنَّ الْجُبَايَةَ بِالْحِمَايَةِ. ②

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حاکم اپنے ماتحتوں سے زکوٰۃ لینے کا حقدار اس وجہ سے ہوتا ہے کہ وہ اس حاکم کی حمایت اور حفاظت میں ہوتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کفار سے خوارج و بُعات نے زبردستی خراج وصول کیا، پھر امام عادل مع لشکر پہنچ کر ان پر غالب آ گیا تو کیا ان سے دوبارہ خراج لیا جائے گا یا نہیں؟ جواب یہ ہے کہ دوبارہ نہیں لیا جائے گا اس لئے کہ امام عادل نے ان کی حفاظت نہیں کی اور محصول حفاظت کی وجہ سے واجب ہوتا ہے۔ جب خارجیوں نے خراج لے لیا تو گویا کہ حاکم نے ان کی حفاظت نہ کی اور جب حاکم نے حفاظت نہیں کی تو اب مالک پر

① (ثم السائمة هي التي تكتفى بالرعى في أكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة، لأن القليل تابع للأكثر) لأن أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن يعلفوا سوائمهم في البرد والشلج، فجعل الأقل تابعا للأكثر، ولا خلاف أن السائمة في جميع الحول تجب فيها الزكاة، والعلوفة في جميع السنة لا تجب فيها الزكاة، وإنما الخلاف في الإسامة في أكثر الحول، فعندنا وأحمد وبعض أصحاب الشافعي لو علفت في نصف السنة أو أكثر كانت علوفة.

[البنية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ٣ ص ٣٥٢، ط: دار الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ١ ص ٢٠٩، ط: رحمانية

باب فیمن یمر علی العاشر

(١٥٣) الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ. ٢

ترجمہ: منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو اس صورت میں منکر کے قول کا اعتبار قسم کے ساتھ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مصدق (یعنی زکوٰۃ وصول کرنے والا) عاشر (یعنی عشر دینے والے) پر گزرا، عاشر نے کہا میں نے تو ایک مہینہ پہلے زکوٰۃ دے دی تھی، یا کہتا ہے کہ مجھ پر قرضہ ہے اور ساتھ قسم بھی کھالی تو اس عاشر کی تصدیق کی جائے گی، کیونکہ اس صورت میں مصدق مدعی ہے وہ دعویٰ کرتا ہے کہ آپ پر زکوٰۃ دینا واجب ہے اور عاشر اپنے اوپر وجوب زکوٰۃ کا انکار کرتا ہے، چونکہ منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، تو اس عاشر کا قول بھی مع الیمین معتبر ہوگا، لہذا عاشر کی تصدیق کی جائے گی۔ ۳۷

① (وَلَوْ أَخَذَ الْحَرَجَ وَالْعُشْرَ وَالزَّكَاةَ بُعَاةً لَمْ تُوْخَذْ أُخْرَى) لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَحْمِهِمُ وَالْجَبَايَةُ بِالْحِمَايَةِ، وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عَامِلِهِ إِنْ كُنْتَ لَا تَحْمِيهِمْ فَلَا تَجْبِهِمْ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، زكاة الخيل، ج ١ ص ٢٤٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

٢ الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ١ ص ٢١٣، ط: رحمانية

﴿فَمَنْ قَالَ لَمْ يَتِمَّ الْحَوْلُ أَوْ عَلَى دَيْنٍ أَوْ أَذَيْتَ أَنَا أَوْ إِلَى عَاشِرِ آخِرٍ وَحَلَفَ صُدَّقَ إِلَّا فِي السَّوَائِمِ فِي دَفْعِهِ بِنَفْسِهِ﴾ أَيْ مَنْ قَالَ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ لَمْ يَتِمَّ عَلَى مَالِي الْحَوْلُ أَوْ عَلَى دَيْنٍ أَوْ أَذَيْتَ أَنَا بِنَفْسِي إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمَصْرِ أَوْ إِلَى عَاشِرِ آخِرٍ وَحَلَفَ صُدَّقَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَانِعَةٌ مِنَ الْوُجُوبِ لِأَنَّ الْحَوْلَ وَالْفَرَاعَ مِنَ الدَّيْنِ شَرْطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَهُوَ يَدْعُوهُ إِيَّاهُمَا مُنْكَرٌ لِلْوُجُوبِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَيَدْعُوهُ الْأَدَاءُ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ إِلَى عَاشِرِ آخِرٍ مُدَّعٍ لَوْضِعِ الْأَمَانَةِ مَوْضِعَهَا فَيُصَدَّقُ إِذْ قَوْلُ الْأَمِينِ مَقْبُولٌ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ ثَانِيًا وَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، باب العاشر، ج ١ ص ٢٨٣، ط: دار الكتاب الإسلامي]

ترجمہ: بے شک خط خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ جن صورتوں میں مالک کی تصدیق کی جاتی ہے (یعنی جانوروں اور اموالِ تجارت کی زکوٰۃ دینے میں) تو مالک پر ادائیگی کی پرچی دکھانا شرط نہیں ہے کہ میں نے زکوٰۃ ادا کی ہے، کیونکہ خط خط کے مشابہ ہوتا ہے، لہذا تحریر کو وصولِ زکوٰۃ پر علامت قرار دینا درست نہیں ہے۔ اس میں با آسانی جعل سازی ہوتی ہے، اس لئے تحریر کو علامت متعین کرنا بے سود ہے۔ ۲

لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ. ﴿٣٣﴾

ترجمہ: ذوات القیم میں قیمت کو عینِ شئی کا حکم حاصل ہے اور ذوات الامثال کے لئے عین کا حکم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اشیاء کی دو قسمیں ہیں:

..... ذوات القیم: یعنی وہ اشیاء جن کا مثل موجود نہ ہو (تو اس کی قیمت ادا کی جاتی ہے)۔

۲..... ذوات الامثال: یعنی وہ اشیاء جن کا مثل موجود ہو۔

اب جو چیزیں ذوات القیم میں سے ہیں ان کی قیمت کا وہی حکم ہے جو عین شیء کا حکم ہے اور

① الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ١ ص ٢١٢، ط: رحمانية

١٢ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِالْاِكْتِفَاءِ بِالْحَلِفِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُ الْبَرَاءَةِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الدَّفْعَ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ تَبَعًا لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ، لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ فَلَمْ يُعْتَبَرْ عَلَامَةً، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُدَائِعِ.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، باب العاشر، ج ٢ ص ٢٢٩، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❧ الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ١ ص ٢١٥، ط: رحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ذمی شراب اور خنزیر لے کر گزرا تو شراب کا عشر لیا جائے گا اور خنزیر کا نہیں لیا جائے گا، کیونکہ خنزیر ذوات القیم میں سے ہے اور ذوات القیم میں قیمت کا حکم عین شیء کا حکم ہوتا ہے، اب اگر خنزیر کا عشر لیا جائے تو ایسا ہے جیسا کہ عین خنزیر، اور خنزیر مال نہیں ہے۔ شراب کا عشر اس لئے لیا جائے گا کہ شراب ذوات الامثال میں سے ہے اور ذوات الامثال میں قیمت کا حکم عین شیء کا حکم نہیں ہوتا، تو قیمت کا لینا شراب کا لینا نہ ہوگا۔ ❶

باب فی المعادن والرکاز

(۱۵۶) اِنْ مَا كَانَ فِيْ اَيْدِي الْكَفَرَةِ وَجَدْتُهُ اَيْدِيْنَا يَكُوْنُ غَنِيْمَةً. ❷

ترجمہ: یہ (معادن) کفار کے قبضے میں تھیں اور ہم غلبہ سے ان پر قابض ہوئے تو یہ ہمارے لئے غنیمت ہوں گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز کفار کے قبضے میں ہو پھر مسلمان اس پر قابض ہو جائیں تو وہ شیء مال غنیمت شمار ہوگی اور اس پر غنائم کے احکام جاری ہوں گے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ سونے کی کان یا چاندی کی کان یا لوہے کی کان یا سیسے کی کان یا پیتل کی کان کسی زمین میں پائی گئی چاہے وہ زمین عسری ہو یا خراجی ہو، ان مذکورہ اشیاء میں خمس واجب ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ یہ زمین پہلے ماضی میں کفار کے قبضے

❶ وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ، وَالْخَنْزِيرُ مِنْهَا، وَفِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ، وَالْخَمْرُ مِنْهَا وَلَئِنْ حَقَّ الْأَخْذُ مِنْهَا لِلْحِمَايَةِ وَالْمُسْلِمُ يَحْمِي خَمْرَ نَفْسِهِ لِلتَّخْلِيلِ فَكَذَا يَحْمِيهَا عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَحْمِي خَنْزِيرَ نَفْسِهِ بَلْ يَجِبُ تَسْيِيئُهُ بِالْإِسْلَامِ فَكَذَا لَا يَحْمِيهِ عَلَى غَيْرِهِ.

[البحر الرائق: کتاب الزکاة، باب العاشر، ج ۲ ص ۲۵۱، ط: دار الکتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الزکاة، باب فی المعادن والرکاز، ج ۱ ص ۲۱۶، ط: رحمانیہ

(١٥٤) إِنَّ الْجُزْءَ لَا يُخَالِفُ الْجُمْلَةَ. ٢

٢ الهداية: كتاب الزكاة، باب في المعادن والبركاز، ج ١ ص ٢١٦، ط: رحمانية

لئے وہ پیدائشی طور پر زمین کے اجزاء میں سے نہیں ہے، اس لئے اس پر خمس واجب ہوگا۔ ❶

(۱۵۸) اِنْ مَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ لَا يَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ غَنِيْمَةً. ❷

ترجمہ: جس چیز پر زبردستی واقع نہ ہو اس سے لی ہوئی چیز غنیمت نہ ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس زمین پر زبردستی قبضہ نہ ہوا ہو یعنی مسلمانوں نے کفار سے زبردستی نہ لی ہو تو اس زمین سے لی ہوئی چیزیں مال غنیمت نہ ہوں گی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ طرفین کے نزدیک موتی اور عنبر میں خمس واجب نہیں ہے، اس لئے کہ خمس اس مال میں واجب ہوتا ہے جو پہلے کفار کے قبضہ میں ہوا اور پھر مسلمان حملہ آور ہو کر اس پر غلبہ پا گئے، عنبر ایسا نہیں ہے، کیونکہ وہ کسی کے قبضہ میں نہیں تھا، اسی وجہ سے کہا گیا ہے کہ سونا اور چاندی جو دریا کے اندر ہوں اس میں کوئی چیز واجب نہیں ہوتی، کیونکہ ان چیزوں کو سمندر سے لیا جاتا ہے اور سمندروں کی زمین پر مسلمان زبردستی قابض نہیں ہوئے اور جس زمین پر زبردستی قبضہ نہ ہوا اس سے ماخوذ چیزیں غنیمت نہیں ہوتیں، لہذا موتی اور عنبر میں خمس نہیں ہوگا۔ ❸

❶ اَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ مُرَكَّبٌ فِيهَا، وَلَا مُؤَنَةٌ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ فَكَذَا فِي هَذَا الْجُزْءِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا يُخَالِفُ الْجُمْلَةَ بِخِلَافِ الْكَنْزِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ فِيهَا.

[البحر الرائق: کتاب الزکاة، باب الركاز، ج ۲ ص ۲۵۳، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الزکاة، باب فی المعادن والركاز، ج ۱ ص ۲۱۷، ط: رحمانیہ

❸ أَنَّ مَحَلَّ الْخُمْسِ الْغَنِيْمَةُ وَالْغَنِيْمَةُ مَا كَانَتْ لِلْكَفَرَةِ ثُمَّ تَصِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ بِحُكْمِ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ وَبَاطِنُ الْبَحْرِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ قَهْرٌ فَلَمْ يَكُنْ غَنِيْمَةً.

[رد المحتار: کتاب الزکاة، باب زکاة الركاز، ج ۲ ص ۳۲۲، ط: دار الفکر]

وَكَذَا لَا شَيْءَ فِيمَا أُسْتُخْرِجَ مِنَ الْبَحْرِ، وَلَوْ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، لِأَنَّ قَعْرَ الْبَحْرِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ فَلَا يَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ غَنِيْمَةً فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْخُمْسُ.

[مجمع الأنهر: کتاب الزکاة، باب الركاز، ج ۱ ص ۲۱۴، ط: دار إحياء التراث]

٣ الهداية: كتاب الزكاة، باب زكاة النروع والثمار، ج ١ ص ٢٢١، ط: رحمانية

چھوڑ دے اس میں کھیتی باڑی نہ کرے، بالفعل کچھ بھی نہ ہو تب بھی اُس سے خراج لیا جائے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ خراج کا تعلق اس بات کے ساتھ ہے کہ زمین زراعت کی صلاحیت رکھتی ہو اور یہاں بھی زمین زراعت کی صلاحیت رکھتی ہے اس لئے خراج لازم ہوگا، زراعت نہ کرنا اس کی اپنی کوتاہی ہے۔ ❶

باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز

(۱۶۲) إِنَّ التَّمْلِيكَ شَرْطٌ لِأَدَاءِ الزَّكَاةِ. ❷

ترجمہ: تملیک زکوۃ کی ادائیگی کے لئے شرط ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ زکوۃ کی ادائیگی کے لئے تملیک شرط ہے، یعنی زکوۃ اس وقت اداء ہوگی جب آپ کسی کو مالک بنادیں، بدون تملیک کے زکوۃ اداء نہ ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ زکوۃ کے مال سے نہ مسجد بنا سکتے ہیں اور نہ کسی میت کی تکفین کر سکتے ہیں، کیونکہ ان دونوں میں تملیک معدوم ہے اور زکوۃ کی ادائیگی کے لئے تملیک شرط ہے، بہر حال زکوۃ اس وقت اداء ہوگی جب آپ کسی کو مالک بنادیں اور مسجد بنانا یا میت کی تکفین وغیرہ کرنا اس میں آپ نے کسی کو مالک نہیں بنایا اور بدون تملیک کے زکوۃ اداء نہیں ہوتی، تو مذکورہ صورتوں میں بھی زکوۃ اداء نہ ہوگی۔ ❸

❶ (وَإِنْ كَانَتْ) عَيْنُ فَقِيرٍ أَوْ نَفْطٍ (فِي أَرْضِ خَرَجٍ فَفِي حَرِيمِهَا الصَّالِحِ لِلزَّرَاعَةِ الْخَرَجُ) قَيْدٌ بِكُونِ الْحَرِيمِ الصَّالِحِ لِلزَّرَاعَةِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ، لِأَنَّ الْخَرَجَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزَّرَاعَةِ حَتَّىٰ لَوْ كَانَ الْحَرِيمُ عُشْرِيًّا وَزَّرَعَهُ وَجَبَ الْعُشْرُ فِيمَا يَخْرُجُ وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الزكاة، باب زكاة الخراج، ج ۱ ص ۲۱۹، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز، ج ۱ ص ۲۲۲، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَلَا يُبْنَىٰ بِهَا مَسْجِدٌ وَلَا يُكْفَنُ بِهَا مَيِّتٌ) لَا نَعْدَامِ التَّمْلِيكِ مِنْهُ وَهُوَ الرُّكْنُ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ أَنَّ الذُّبَّ لَوْ أَكَلَ الْمَيِّتَ يَكُونُ الْكُفْنُ لِلْمُكْفَنِ لَا لِلْوَارِثِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا لَا يَقْضَىٰ بِهَا ذَيْنُ مَيِّتٍ وَلَا يُبْنَىٰ بِهَا السَّقَايَاتُ وَلَا تُحْفَرُ بِهَا الْأَبَارُ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهَا فَقِيرٌ أَوْ يَقْبِضَهَا لَهُ وَلِيُّ أَوْ وَكِيلٌ لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْقَبْضِ.

[الجوهر النيرة: كتاب الزكاة، باب مصارف الزكاة، ج ۱ ص ۱۲۹، ط: المطبعة الخيرية]

باب صدقة الفطر

(۱۶۳) إِنَّ سَبَبَ وَجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ رَأْسُ يَمُونُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ. ①

ترجمہ: صدقہ فطر کے وجوب کا سبب ایسا سر ہے جس کا خرچہ برداشت کیا جاتا ہو اور جس پر ولایت حاصل ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ صدقہ فطر کے وجوب کا سبب ہمارے نزدیک ہر وہ راس ہے جس کا خرچہ برداشت کیا جاتا ہو اور اس پر ولایت حاصل ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں جو شخص نصاب کا مالک ہو اسے چاہئے کہ وہ اپنی طرف سے اور اپنی زیر تربیت نابالغ اولاد اور اپنے غلاموں کی طرف سے بھی صدقہ فطر ادا کرے، اس لئے کہ صدقۃ الفطر کے وجوب کا سبب ایسا راس ہے جس کا وہ شخص متولی ہے اور اس کے نان نفقہ کا ذمہ دار ہے، اس لئے تو صدقہ فطر کو راس کی طرف منسوب کر کے زکوۃ الراس کہا جاتا ہے، اور ایک چیز کی دوسری کی طرف اضافت کرنا مضاف الیہ کے سبب ہونے کی علامت ہے، پس معلوم ہوا کہ صدقۃ الفطر واجب ہونے کا سبب راس اور ذات ہے۔ اولادِ صغار کا خرچہ اور ولایت چونکہ والد کی ہے اس لئے صدقۃ الفطر والد پر واجب ہوگا بشرطیکہ وہ صاحبِ نصاب ہو۔ اسی طرح غلاموں کا صدقہ مولیٰ پر واجب ہے، اس لئے کہ ان کا خرچہ بھی مولیٰ برداشت کرتا ہے اور ان پر ولایت بھی مولیٰ کو حاصل ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الزکاة، باب صدقة الفطر، ج ۱ ص ۲۲۵، ط: رحمانیہ

② (عَنْ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَعَبِيدِهِ لِلْخِدْمَةِ وَمُدَبَّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَا غَيْرُ) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهَا رَأْسُ يَمُونُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِهِ فِي الذَّبِّ وَالنُّصْرَةِ. قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَذْوَ عَمَّنْ تَمُونُونَ فَيَلْزَمُهُ عَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَمَمَالِكِهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَالْمُدَبَّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْعَبْدِ، وَلَا تَجِبُ عَنْ أَبَوَيْهِ وَأَوْلَادِهِ الْكِبَارِ وَزَوْجَتِهِ وَمُكَاتِبِهِ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ، وَلَوْ كَانَ أَبُوهُ مَجْنُونًا فَقِيرًا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ لَوْجُودِ الْمَثُونَةِ وَالْوِلَايَةِ.

[الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الزکاة، باب صدقة الفطر، ج ۱ ص ۲۳، ط: المطبعة الحلبي]

(۱۶۴) اِنَّ الْاِذْنَ قَدْ يَثْبُتُ عَادَةً. ①

ترجمہ: اجازت کبھی عادتاً ثابت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اجازت صراحۃً لی جاتی ہے لیکن بعض اشیاء ایسی ہیں کہ ان کی اجازت عادت کے طور پر ثابت ہوتی ہے یعنی ان کی صراحۃً اجازت لینے کی ضرورت نہیں ہوتی۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بالغ اولاد یا اپنی بیوی کی طرف سے صدقہ فطر ادا کر دیا ان کی اجازت اور حکم کے بغیر تو استحساناً یہ جائز ہے، اور استحسان کی وجہ یہ ہے کہ ان لوگوں کی طرف سے عادتاً اجازت ثابت ہے، اور ضابطہ ہے کہ ”الْثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ“ یعنی عرف و عادت سے ثابت ہونے والی چیز صراحۃً ثابت کی گئی چیز کی طرح ہوتی ہے۔ ②

(۱۶۵) اِنَّ الْاِضَافَةَ تُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ. ③

ترجمہ: اضافت اختصاص کا فائدہ دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اضافت یعنی مضاف، مضاف الیہ میں نسبت کا ہونا اختصاص کا فائدہ دیتا ہے، یعنی جب ایک چیز دوسری کی طرف مضاف ہو تو یہ اس بات کا فائدہ دیتا ہے کہ مضاف، مضاف الیہ کے ساتھ خاص ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ صدقہ فطر کے وجوب کا تعلق عید الفطر کے دن طلوع فجر کے ساتھ ہے، کیونکہ صدقہ فطر کی اضافت عید الفطر کے دن کی

① الہدایہ: کتاب الزکاة، باب صدقة الفطر، ج ۱ ص ۲۲۵، ط: رحمانیہ

② (ولو أدى عنهم) أى عن أولاده الكبار (أو عن زوجته) أى أو أدى عن زوجته (بغير أمرهم) أجزأ استحسان لثبوت الإذن عادة) والقياس أن لا يصح كما إذا أدى الزكاة بغير إذنها، وفي العادة أن الزوج هو الذى يؤدى عنها، وكان الإذن ثابتاً عادة، بخلاف الزكاة، لأنها عبادة محضة لا تصح بدون الإذن صريحاً.

[البنایة: کتاب الزکاة، باب صدقة الفطر، ج ۳ ص ۴۸۹، ط: دار الكتب العلمیة]

③ الہدایہ: کتاب الزکاة، فصل فی مقدار الواجب ووقتہ، ج ۱ ص ۲۲۸، ط: رحمانیہ

طرف ہے نہ کہ رات کی طرف، اور اضافت اختصاص کا فائدہ دیتی ہے، لہذا صدقہ فطر بھی دن کے ساتھ خاص ہوگا نہ کہ رات کے ساتھ، نیز فطر سے صوم کی ضد مراد ہے اور صوم کا تعلق دن سے ہے، تو صوم کی ضد یعنی فطر کا تعلق بھی دن کے ساتھ ہوگا نہ کہ رات کے ساتھ۔ اسی لئے ہم کہتے ہیں کہ صدقہ فطر کی ادائیگی عید الفطر کے دن صبح صادق سے شروع ہوتی ہے۔ مذکورہ اصول کی بنا پر اگر طلوع فجر کے وقت صدقہ فطر کا سبب یعنی ”مؤنت اور ولایت“ موجود ہو تو صدقہ فطر واجب ہوگا اگر نہ ہو تو واجب نہ ہوگا، مثلاً عید الفطر کے دن طلوع فجر سے پہلے کوئی فوت ہو گیا تو صدقہ فطر ساقط ہو جائے گا اور اگر طلوع فجر کے وقت کوئی بچہ پیدا ہوا تو صدقہ فطر واجب ہو جائے گا۔^①

① (ولنا أن الإضافة) أى إضافة الصدقة إلى الفطر (للاختصاص، واختصاص الفطر باليوم دون الليل) إذ المراد فطر يضاد الصوم، وهو في اليوم لأن الصوم فيه حرام، ألا ترى أن الفطر كان يوجد في كل ليلة من رمضان، ولا يتعلق الوجوب به، فدل على أن المراد به ما يضاد الصوم. [البنية: كتاب الزكاة، فصل في مقدار الواجب ووقته، ج ۳ ص ۵۰۳، ط: دار الكتب العلمية]

(١٦٦) إِنَّ الْكُفَّارَةَ تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ ١

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کفارات شبہ سے ساقط ہو جاتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے اکیلے رمضان کا چاند دیکھا تو وہ روزہ رکھے اگرچہ امام وقت کسی وجہ سے اس کی شہادت کو قبول نہ کرے، اس لئے کہ حدیث میں ”صَوْمُوا لِرُؤْيَيْتِهِ“ ”صَوْمُوا“ کا خطاب عام ہے، جس شخص کو بھی رؤیت حاصل ہو اُس پر روزہ رکھنا لازم ہے۔ لیکن اگر دیکھنے والے نے روزہ نہ رکھا بلکہ افطار کر دیا، تو اس صورت میں اس پر قضاء تو واجب ہے لیکن کفارہ نہیں ہے، کیونکہ قاضی نے شرعی دلیل سے اس کی شہادت کو رد کیا ہے اور وہ دلیل شرعی غلطی کی تہمت ہے، جب مطلع صاف تھا تو علاقہ میں کسی کو نظر نہیں آیا، اور صرف اس شخص کو نظر آیا، تو یہ باعثِ حیرت ہے، نیز ممکن ہے کہ اس نے چاند جیسی کوئی چیز دیکھی ہو اور اُسے چاند سمجھ لیا ہو تو دیکھنے میں غلطی واقع ہو گئی، اس لئے امام نے اس کی شہادت کو رد کر دیا، تو رؤیتِ ہلال میں شبہ پیدا ہو گیا، اور شبہات سے کفارہ ساقط ہو جاتا ہے۔ ۲

① الهداية: كتاب الصوم، ج ١ ص ٢٣٣، ط: رجمانيه

٢٠ أن القاضي رد شهادته بدليل شرعى وهو تهمة الغلط لأن تفردة بالرؤية مع تساوى كافة الناس فى النظر والمنظر والجو والالتماس يورث تهمة الغلط وهذه الكفارة تندرء بالشبهات ولأن عدم وجوب الصوم على غيره دليل على أن هذا اليوم ليس من رمضان فى حق الكافة وكذا فى حقه لقوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ. وقوله صلى الله عليه وسلم: صوموا شهركم. وقوله صلى الله عليه وسلم: صومكم يوم تصومون. فجعل الشهر مضافا إلى الكافة لا إلى واحد بعينه فلا تثبت الرضائية إلا بوجوب الصوم على الكل فإذا لم تثبت الرضائية قطعاً لا تجب الكفارة.

[الغرة المنيغة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة: كتاب الصوم، ص ٦٢، ط: المؤسسة]

للكتب الثقافية

ترجمہ: دیانات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دینی امور و معاملات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے۔ صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر آسمان میں علت ہو یعنی ابر و غیرہ ہو تو اس صورت میں امام چاند دیکھنے میں ایک عادل آدمی کی گواہی کو قبول کرے گا، چاہے وہ ایک عادل مرد ہو یا عورت، آزاد ہو یا غلام، لیکن عدالت شرط ہے کہ ایک عادل ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ یہ دیانات کے قبیل سے ہے اور دیانات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے بلکہ عادل ہونا ضروری ہے۔ ۲

(١٦٨) إِنَّ الْهَيْئَةَ إِنْ كَانَتْ مُذَكَّرَةً لَا يُعْتَبَرُ النِّسْيَانُ وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ. (٣)

ترجمہ: اگر ہیئت و کیفیت یاد دلانے والی ہو تو نسیان کا اعتبار نہیں ہوگا، وگرنہ نسیان معتبر ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر آدمی ایسے فعل میں مشغول ہو کہ اس فعل کی ہیئت اور کیفیت انسان کو وہ فعل یاد دلانے والی ہو تو اس میں بھول جانے کا اعتبار نہ ہوگا، اور اگر ایسے فعل میں مشغول ہو کہ اس فعل کی حالت اور کیفیت انسان کو یاد دلانے والی نہ ہو تو اس میں نسیان معتبر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر روزے دار نے بھول کر کچھ کھاپی لیا یا جماع کر لیا تو ان صورتوں میں استحساناً روزہ نہ ٹوٹے گا، قیاس کا تقاضا یہ ہے کہ ان صورتوں میں روزہ ٹوٹ جائے اور یہی امام مالک رحمہ اللہ کا قول ہے۔ قیاس کی وجہ یہ ہے کہ روزہ إمساک کا نام ہے اور کھانا پینا یا جماع کرنا إمساک کی ضد ہے، اور قاعدہ ہے کہ شئی اپنی ضد سے باطل ہو جاتی ہے، لہذا اس صورت میں روزہ ٹوٹ جانا چاہئے اور یہ ایسا ہے جیسا کہ نماز

① الهداية: كتاب الصوم، ج ١ ص ٢٣٣، ط: رجمانية

❷ (في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً) لأنه أمر ديني فأشبهه رواية الأخبار، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة، وتشتط العدالة، لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ١ ص ١٦٢، ط: المكتبة العلمية]

٣ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٣٢، ط: رحمانية

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ إِذَا نَسِيَ
فَأَكَلَ وَشَرَبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ ❶.

ترجمہ: حضرت ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ نے نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کی کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: جب کوئی بھول گیا اور کچھ کھاپی لیا تو اسے چاہئے کہ اپنا روزہ پورا کرے، کیونکہ اس کو اللہ نے کھلایا اور پلایا ہے۔

بہر حال مذکورہ حدیث سے یہ بات ثابت ہوئی کہ بھول کر کھانے پینے سے روزہ نہیں ٹوٹتا برخلاف نماز کے، کیونکہ نماز کی ہیئت انسان کو یاد دلاتی ہے، نماز کی حالت میں ہمہ وقت یاد رہتا ہے کہ میں نماز میں ہوں، کیونکہ نماز کی حالت غیر حالت نماز کے بالکل مختلف ہے، نماز میں اس قدر کثرت سے اور ادو وظائف اور تسبیحات ہیں کہ نمازی ایک پل کے لئے بھی نماز کو نہیں بھول سکتا ہے، ہمہ وقت یاد رہتا ہے کہ میں نماز کی حالت میں ہوں۔ پس نماز کی حالت میں نسیان معتبر نہیں ہوگا برخلاف روزے کا، اس کا تعلق باطن سے ہوتا ہے، اور رمضان کے علاوہ میں انسان کو کھانے پینے کی عادت رہتی ہے اس لئے روزے میں نسیان کا غالب ہونا مستبعد نہیں ہے۔ اس لئے روزے کو نماز پر قیاس کرنا درست نہیں ہے۔ امام مالک رحمہ اللہ نے روزے کو نماز پر قیاس کیا تھا، تو مذکورہ اصول اس قیاس کے جواب پر مبنی ہے۔ ۲۔

① صحيح البخارى: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، ج ٣ ص ٣١، رقم

الحديث: ١٩٣٣

① (بخلاف الصلاة لأن هيئة الصلاة مذكورة هيئة الصلاة القيام والركوع والسجود والانتقال من واحد إلى واحد، وكل هذه الأفعال تذكر المصلى. (فلا يغلب النسيان) ولا يستلزم غلبة النسيان عدم نفي هيئات ما (ولا مذكر) أى ولا شى مذكر (فى الصوم فيغلب) لأن هيئة الصائم وغير الصائم سواء لأن الصوم أمر مبطن فعلم عليه النسيان.

[البنية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ٢ ص ٣٤، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۶۹) إِنَّ النَّادِرَ كَالْمَعْدُومِ. ①

ترجمہ: نادر معدوم کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کا وجود کم ہو وہ نہ ہونے کے حکم میں ہوتی ہے، یعنی قلیل الوقوع چیز معدوم کے حکم میں ہوتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مخطیٰ اور مکڑہ پر قضاء واجب ہے، اگر کسی روزہ دار نے غلطی سے کوئی چیز کھاپی لی یا زبردستی کسی نے اُسے کچھ کھلا پلا دیا تو ہمارے یہاں اس کا روزہ ٹوٹ جائے گا، اور اس پر روزے کی قضاء واجب ہے، امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ جس طرح بھول کر کھانے پینے سے روزہ نہیں ٹوٹتا اسی طرح خطاء اور اکراہ میں بھی روزہ نہیں ٹوٹے گا۔ احناف فرماتے ہیں کہ نسیان اور خطاء و اکراہ کے درمیان واضح فرق ہے اس لئے ایک کو دوسرے پر قیاس کرنا درست نہیں ہے، نسیان کثیر الوقوع ہے جب کہ خطاء و اکراہ قلیل الوقوع ہیں، اور قلیل معدوم کے حکم میں ہوتا ہے۔ نیز نسیان صاحب حق یعنی اللہ کی طرف سے ہے اور خطاء و اکراہ بندوں کی طرف سے ہے۔ ②

(۱۷۰) إِنَّ كَفَّارَةَ الصَّوْمِ تَدُورُ عَلَى كَمَالِ الْجَنَايَةِ. ③

ترجمہ: روزے کا کفارہ کامل جنایت پر دائر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفارہ صوم کا دار و مدار کامل جنایت پر ہے، اگر روزہ دار نے عورت کا بوسہ لیا یا مس کیا اور انزال ہو گیا تو روزہ ٹوٹ جائے گا اور اس پر روزے کی قضاء

① الہدایۃ: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، ج ۱ ص ۲۳۴، ط: رحمانیہ

② لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ حِلًّا لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ يَعْتَبَرُ بِالنَّاسِ، وَلَنَا أَنَّهُ لَا يَغْلِبُ وَجُودُهُ وَعَنْدُ النَّسْيَانِ غَالِبٌ، وَلِأَنَّ النَّسْيَانَ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاهُ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ فَيَفْتَرِقَانِ كَالْمُقَيَّدِ وَالْمَرِيضِ الْعَاجِزِ عَنِ الْأَذَاءِ بِالرَّأْسِ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ حَيْثُ يَقْضَى الْمُقَيَّدُ لَا الْمَرِيضُ.

[البحر الرائق: کتاب الصوم، باب ما یفسد الصوم وما لا یفسده، ج ۲ ص ۲۹۲، ط: دار

الکتاب الإسلامی]

③ الہدایۃ: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، ج ۱ ص ۲۳۵، ط: رحمانیہ

واجب ہوگی کفارہ واجب نہیں ہوگا۔ قضاء اس لئے واجب ہے کہ یہاں معنایاً جماع پایا گیا ہے، کیونکہ یہاں مرد و عورت شہوت کے ساتھ چمٹ گئے اور انزال ہو گیا، اور منافی کا وجود احتیاطاً ایجابِ قضاء کے لئے کافی ہے، خواہ وہ معنایاً پایا جائے۔ کفارہ اس وقت لازم ہوتا ہے جب حقیقتاً جماع پایا جائے۔ وجوبِ کفارہ کے لئے جنایت کا کامل ہونا ضروری ہے، اور یہاں چونکہ صرف معنایاً جماع پایا گیا اس لئے جرم ناقص ہے اور ناقص جرم سے کفارہ ثابت نہیں ہوتا، بلکہ حقیقتاً جماع نہ پائے جانے کی وجہ سے یہاں عدمِ جماع کا شبہ پیدا ہو گیا، اور شبہات سے کفارات ساقط ہو جاتے ہیں، جیسے حدودِ شبہات سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ ❶

(۱۷۱) إِنَّ وُضُوءَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ إِلَى الْجَوْفِ يُفْطِرُ الصَّوْمَ. ❷

ترجمہ: اس چیز کا پیٹ تک پہنچنا جس سے بدن کی اصلاح ہو اُس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ چیز جس سے بدن کا فائدہ اور اصلاح ہو اگر وہ پیٹ تک پہنچ جائے تو اس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس شخص نے حقنہ کرایا (یعنی پاخانے کے راستے سے پیٹ میں دوا پہنچائی) یا ناک میں دوا ڈالی یا کان میں دوا کے قطرے ڈالے تو ان صورتوں میں روزہ ٹوٹ جائے گا، اس لئے کہ حضرت عبداللہ بن عباس رضی اللہ عنہما فرماتے ہیں ”الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ لَيْسَ مِمَّا خَرَجَ“ کہ جوفِ معدہ میں داخل ہونے والی چیزوں سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، نیز ہر وہ چیز ہے جس میں بدن کی اصلاح ہو اور وہ پیٹ تک پہنچ جائے تو اس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، جس طرح غذا سے بدن کو تقویت پہنچانا مقصود ہوتا ہے،

❶ (قَوْلُهُ فَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ) لَوْجُودِ مَعْنَى الْجِمَاعِ وَهُوَ الْإِنْزَالُ عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ فَتَنْتَقِرُ إِلَى كَمَالِ الْجَنَائَةِ لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ فَلَا يُعَاقَبُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الْجَنَائَةِ نَهَائَتَهَا وَلَمْ تَبْلُغْ نَهَائَتَهَا لِأَنَّ نَهَائَتَهَا الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ.

[الجوهرية النيرة: كتاب الصوم، ج ۱ ص ۱۳۹، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ۱ ص ۲۳۸

اسی طرح دواء سے بدن کی اصلاح مقصود ہوتی ہے، اور غذا کا پہنچنا بھی مفید صوم ہوگا۔ ❶

(۱۷۲) إِنَّ وُجُوبَ الْقَضَاءِ عَلَى التَّرَاخِي.

ترجمہ: قضاء علی التراخی واجب ہے۔

تشریح: صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے رمضان کے روزوں کی قضاء میں اتنی تاخیر کر دی کہ دوسرا رمضان آگیا، تو اس صورت میں رمضانِ ثانی کے روزے رکھے اور رمضانِ اول کے روزوں کی قضاء رمضانِ ثانی کے بعد کرے اور اس پر کوئی فدیہ نہ ہوگا، کیونکہ قضاء کا وجوب تراخی پر ہے، اب جب رمضانِ ثانی آگیا تو پہلے اس کے روزے رکھے اس لئے کہ یہ اس کا وقت ہے، پہلے اس کے نقد روزے رکھے بعد میں رمضانِ اول کی قضاء کرے، کیونکہ قضاء کا وقت پوری زندگی ہے اور تاخیر کی وجہ سے اس پر فدیہ بھی واجب نہیں ہے۔ اس لئے کہ رمضان کے روزوں کی قضاء فی الفور واجب نہیں ہے بلکہ اس میں تاخیر کی گنجائش ہے، اسی لئے تو قضاء سے پہلے نفل روزے رکھنا جائز ہے، معلوم ہوا کہ قضاء کا وجوب علی الفور نہیں ہے۔ ❷

(۱۷۳) إِنَّ شَرْطَ الْخَلِيفَةِ اسْتِمْرَارُ الْعِجْزِ.

ترجمہ: خلیفہ ہونے کے لئے دائمی عجز شرط ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نائب اور خلیفہ پر عمل کرنے کی شرط یہ ہے کہ اصل

❶ الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَوْ جُودَ مَعْنَى الْفِطْرِ وَهُوَ وُصُولُ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ إِلَى الْجَوْفِ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ لَا بُدَّامِ الْفِطْرِ صُورَةً.

[مجمع الأنهر: کتاب الصوم، باب موجب الفساد، ج ۱ ص ۲۴۱، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهدایة: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۰، ط: رحمانیہ

❸ (وإن أخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني)، لأنه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء كما تقدم (وقضى الأول بعده) لأنه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لأن وجوب القضاء على التراخي حتى كان له أن يتطوع.

[اللباب فی شرح الكتاب: کتاب الصوم، ج ۱ ص ۱۷۰، ط: المكتبة العلمية]

❹ الهدایة: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۰، ط: رحمانیہ

(١٤٣) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِيَارِ. ٢

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی فوت ہو جائے اور اس پر رمضان کے قضاء روزے ہوں تو اگر وہ وصیت کر دے تو اس کی طرف سے ولی ہر دن کے لئے مسکین کو نصف صاع گندم، یا ایک صاع کھجور، یا جو دے، اس پر وصیت کرنا ضروری ہے، اس لئے کہ یہ عبادت ہے اور عبادت میں اختیار ضروری ہے، اور یہ اختیار وصیت میں تو ہے لیکن وراثت میں نہیں ہے کیونکہ وراثت جبری ہوتی ہے۔ اس لئے موثر بوقتِ مرض کسی وارث کو محروم کرنا

٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٢٠، ط: ترجمانية

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں سببِ وجوب وہ جزء ہے جو ادا کے ساتھ متصل ہے، اور روزے میں سببِ وجوب دن کا پہلا حصہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچہ بالغ ہو جائے، یا کافر رمضان میں اسلام قبول کر لے، تو دن کے باقی حصے میں کھانے پینے وغیرہ سے رک جائیں اور اس دن کی قضاء ان پر نہیں ہے اور نہ گزشتہ دنوں کی قضاء ہے۔ گزشتہ دنوں کی قضاء اس لئے نہیں ہے کہ بلوغت سے پہلے اور اسلام لانے سے پہلے خطاب ان کی طرف متوجہ نہ تھا، اور اس دن کی قضاء اس لئے نہیں ہے کہ چونکہ روزے میں سببِ وجوب دن کا ابتدائی حصہ ہے اور دن کا ابتدائی حصہ طلوع فجر سے متصل ہوتا ہے، اور اس وقت ان لوگوں میں اہلیت معدوم تھی، اس لئے ان پر اس دن کا روزہ واجب نہیں ہوا، اور جب روزہ واجب نہیں ہوا تو اس کی قضاء بھی لازم نہیں ہوگی۔ برخلاف نماز کے کہ نماز کی قضاء واجب ہے کیونکہ نماز میں سببِ وجوب وہ جزء ہے جو ادا سے متصل ہو اور اس جزء میں ان میں اہلیت پائی گئی، لہذا جب سببِ وجوب کے وقت اہلیت پائی گئی

① (ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه) وجوباً إن خرجت من ثلث ماله، وإلا فيقدر الثلث (لكل يوم مسكيناً نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير)، لأنه عجز عن الأداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني، ثم لا بد من الإيصال عندنا، حتى إن مات ولم يوص بالإنعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ١ ص ١٤١، ط: المكتبة العلمية]

٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٢١، ط: ترجمانية

(١٤٦) إِنَّ السَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَّةَ الشَّرُوعِ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سفر وجوب کی اہلیت کا اور شروع کرنے کی صحت کے منافی نہیں ہے، یعنی سفر کی وجہ سے وجوب کی اہلیت ختم نہیں ہوتی بلکہ سفر کے ساتھ وجوب کی اہلیت باقی رہتی ہے اور سفر کے ساتھ شروع کرنا بھی درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسافر نے روزہ افطار کرنے کی نیت کر لی، پھر وہ زوال سے پہلے شہر میں آ گیا اور پھر روزہ رکھنے کی نیت کر لی تو اس کا روزہ درست ہے، اس لئے کہ سفر نہ اہلیتِ صوم کے منافی ہے اور نہ ہی روزہ شروع کرنے کے منافی ہے، لہذا جب اس میں اہلیت باقی ہے اور جس میں اہلیت وجوب ہو وہ اگر روزے کی نیت کر لے تو درست

① (وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان) أى فى يوم من أيام رمضان (أمسكا بقية يومهما) وكذلك الحائض إذا طهرت والنفساء والمجنون إذا أفاق والمريض إذا برء والمسافر إذا أقام فحكم هؤلاء فى الإمساك عن المفطرات سواء ، وهكذا كل معذور زال عذره بعد طلوع الفجر، أما لو زال قبل طلوع الفجر لزمه الصوم....(قضاء لحق الوقت بالتشبه) يعنى لقضاء حق الوقت بالتشبه بالصائمين، ولئلا يعرض نفسه للتهمة... (وصاماً ما بعده لتحقيق السبب) وهو شهود الشهر (والأهلية) الإسلام والبلوغ (ولم يقضيا يومهما) الذى بلغ فيه الصبي وأسلم الكافر (ولا ما مضى) من الأيام (لعدم الخطاب) لأن الخطاب إنما يكون عند الأهلية وكانت منتقية (وهذا بخلاف الصلاة) أى هذا الحكم الذى ذكرنا، وهو عدم وجوب قضاء صوم ذلك اليوم الذى بلغ فيه الصبي أو أسلم الكافر، بخلاف الصلاة يجب قضاؤها إذا بلغ أو أسلم فى بعض الوقت (لأن السبب) أى السبب فى وجوب الصلاة (فيها) أى فى الصلاة (الجزء المتصل بالأداء ، فوجدت الأهلية عنده، وفى صوم الجزء الأول، والأهلية منعدمة عنده) أى عند الجزء الأول.

[البنية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ٢ ص ٩٢، دار الكتب العلمية]

١٦ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٢١، ط: ترجمانيه

ترجمہ: روزے کے ہر دن کے لئے علیحدہ طور پر نیت کرنا ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی پر رمضان کی پہلی رات سے بے ہوشی طاری ہوگئی اور پورا ماہ بے ہوش رہا، تو پہلے روزے کے علاوہ پورے ماہ کی قضاء واجب ہے، کیونکہ رمضان کا چاند نظر آنے کے بعد مسلمان کا ظاہر حال یہی ہے کہ اس نے پہلے روزے کی نیت کر لی ہوگی، اور جب پہلے روزے کی نیت کر لی تو اس کا یہ روزہ شرعاً معتبر ہوگا اور اس کی قضاء واجب نہ ہوگی۔ چونکہ اس کے بعد کے روزوں کی نیت نہیں پائی گئی اس لئے ان کی قضاء واجب ہوگی۔ ہاں اگر یہ شخص چاند نظر آنے سے پہلے ہی بے ہوش ہو گیا تو پہلے روزے کی بھی قضاء واجب ہوگی، کیونکہ چاند نظر آنے سے پہلے کی نیت معتبر نہیں ہے۔ امام مالک رحمہ اللہ کے

[البحر الرائق: كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ج ٢ ص ٢٩٨، ط: دار

❶ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٢٢، ط: رحمانية

(١٤٨) إِنَّ الْإِغْمَاءَ يُضَعِّفُ الْقُوَى فَقَطْ وَلَا يُزِيلُ الْحِجَبَى. (٢)

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی پر پورے رمضان کے مہینہ میں بے ہوشی طاری رہی تو بعد میں قضاء کرے گا، کیونکہ بے ہوشی بھی بیماری کی ایک قسم ہے اور یہ صرف اعضاء کی قوت کو کمزور کر دیتی ہے عقل پر اثر انداز نہیں ہوتی، تو یہ اغماء تاخیر میں تو عذر بن سکتا ہے کہ فی الحال روزے نہ رکھے لیکن بالکل ساقط کرنے میں عذر نہیں بن سکتا، کیونکہ ساقط کرنے میں عذروہ چیز بن سکتی ہے جو عقل پر اثر انداز ہو جیسے جنون۔ (۳)

(١٤٩) لَا عِبَادَةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ﴿٢﴾

[البنية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ٢ ص ٩٥، دار الكتب العلمية]

٢٤ الإغماء إذا استوعب الشهر لا يسقط القضاء ، لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا، وكذلك الجنون غير المستوعب لا يسقط القضاء ، لعدم الحرج.

[منحة السلوك في شرح تحفة الملوك: كتاب الصوم، فصل، ج ١ ص ٢٤٥، ط: وزارة الأوقاف]

٢٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٣٢

(١٨٠) إِنَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ لَا بِالْإِمْتِنَاعِ. (٢)

ترجمہ: کفارے کا تعلق روزہ توڑنے سے ہے نہ کہ رکنے سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفارہ کے تعلق روزہ فاسد کرنے سے ہے، امتناع یعنی رکنے کے ساتھ نہیں ہے، یعنی کسی عبادت کو فاسد کرنے کی وجہ سے کفارہ واجب ہوتا ہے، عبادت سے رکنے کی وجہ سے کفارہ واجب نہیں ہوتا۔

① أَنْ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بِجَهَةِ الْعِبَادَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ
وَالْإِحْلَاصُ لَا يَكُونُ بَدُونِ النِّيَّةِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصوم، باب ما یفسد الصوم وما لا یفسده، ج ۱ ص ۳۴۱، ط: دار

الكتاب الإسلامي

٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٢٢، ط: رحمانية

(١٨١) إِنَّ الظَّنَّ إِذَا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فَهُوَ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب گمانِ دلیل شرعی سے ثابت نہ ہو تو اس کا اعتبار نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کچھنے لگوائے اور یہ گمان کیا کہ کچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے پھر قصداً کچھ کھایا تو اس پر قضاء اور کفارہ دونوں واجب ہوں گے۔ اس لئے کہ اس آدمی کا یہ گمان کہ کچھنے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے یہ کسی دلیل شرعی کی طرف منسوب نہیں ہے اور جو گمان دلیل شرعی کی طرف منسوب نہ ہو وہ معتبر نہیں ہوتا، لہذا یہ گمان بھی معتبر نہ ہوگا۔ روزہ ٹوٹنے کا تعلق کسی چیز کے پیٹ میں داخل ہونے سے ہے نہ کہ خارج ہونے سے، کچھنے لگوانے سے تو فاسد خون خارج ہوتا ہے، اس لئے یہ مفسدِ صوم نہیں ہے، جبکہ مذکورہ مسئلہ میں اس نے مفسد سمجھ کر کھانی لیا تو یہ عمدہ رمضان میں کھانے پینے کی طرح ہو گیا، اور عمدہ کھانے

[البناءة: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ٢ ص ٩٩، ط: دار الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٢٢، ط: ترجمانية

(١٨٢) إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ لَا يُورِثُ الشُّبْهَةَ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب قائل کا قول قیاس کے مخالف ہو تو وہ شبہ پیدا نہیں کرتا، یعنی اگر کسی مسئلے میں کسی سے ایسا قول منقول ہو جو قیاس کے خلاف ہو تو اس مسئلہ میں اُس قول سے شبہ پیدا نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کا یہ قول کہ کچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، یہ شبہ پیدا نہیں کرتا کیونکہ یہ خلافِ قیاس ہے، قائل کا قول جب قیاس کے خلاف ہو تو وہ شبہ پیدا نہیں کرتا۔ صورتِ مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کی رائے یہ ہے کہ کچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، تو اختلاف سے فسادِ صوم کا شبہ پیدا ہو گیا اور شبہ سے کفارہ ساقط ہو جاتا ہے، لہذا اس مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کے اختلاف کی وجہ سے کفارہ ساقط ہونا چاہئے تھا، حالانکہ ایسا نہیں ہے، بلکہ قضاء اور کفارہ دونوں لازم ہیں۔ اس کا جواب یہ ہے کہ امام اوزاعی رحمہ اللہ کا قول مخالفِ قیاس ہے، قیاس کا تقاضا ہے کہ جسم میں داخل ہونے والی چیز سے روزہ ٹوٹتا ہے نہ کہ خارج ہونے والی چیز سے، کچھنے لگانے سے فاسد خون خارج ہوتا ہے، اس لئے قیاساً اس سے روزہ فاسد نہیں ہوگا۔ تو خلافِ قیاس ہونے کی وجہ سے اس

① (ولو احتجم وظن أن ذلك) أى الاحتجام (يفطره ثم أكل متعمداً) أى قصداً (عليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند إلى دليل شرعى) أى لأن ظن المحتجم ما استند إلى دليل شرعى حتى تسقط عنه الكفارة، فإن الحجامة كالفصد فى خروج الدم من العرق والفصد لا يفسد وكذا الحجامة وقد صح فى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم فدل هذا على أن الحجامة لا تفطر الصائم.

[البنية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ٢ ص ١٠٩، ط: دار

الكتب العلمية]

٢ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ١ ص ٢٢٢، ط: ترجمانية

قول سے شبہ پیدا نہیں ہوگا، جب شبہ نہیں ہوگا تو کفارہ بھی ساقط نہیں ہوگا، اس لئے کہ کفارہ شبہ سے ساقط ہوتا ہے، معلوم ہوا کہ ہر وہ قول جو قیاس سے ہم آہنگ ہو اس سے شبہ پیدا ہوتا ہے۔ ❶

(۱۸۳) إِنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ يَتَنَبُّ عَلَى وَجُوبِ الصِّيَانَةِ. ❷

ترجمہ: قضاء کا وجوب صیانت کے وجوب پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کو فاسد کرنے کی وجہ سے جو قضاء واجب ہوتی ہے اس کی بنیاد صیانت کے واجب ہونے پر ہے، یعنی عبادت کا جو حصہ ادا ہوا ہے اس کی حفاظت واجب ہے "لِقَوْلِهِ تَعَالَى: لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ" قضاء کا وجوب اس لئے ہے تا کہ جو حصہ ادا ہوا ہے وہ ابطال سے محفوظ ہو جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے ایام منہی عنہا میں سے کسی دن روزہ کی نیت کر کے شروع کیا پھر اس کو فاسد کر دیا تو اس پر اس روزے کی قضاء واجب نہیں ہے، اس لئے کہ یوم نحران پانچ ایام میں سے ایک ہے جن میں روزہ رکھنے کی ممانعت کی گئی ہے، پس یوم نحر میں روزہ شروع کرتے ہی یہ شخص فعل منہی عنہ کا مرتکب ہو گیا، اور فعل منہی عنہ کا ابطال واجب ہے، اس لئے اس روزہ کا اتمام اور اس کی حفاظت واجب نہ ہوگی، جب اس روزے کا اتمام واجب نہیں ہے تو قضاء بھی واجب نہیں ہوگی، کیونکہ وجوب قضاء وجوب اتمام پر مبنی ہے، یعنی جس چیز کا اتمام واجب ہے فاسد کرنے سے اس کی قضاء بھی واجب ہوگی، جس کا اتمام

❶ (وقول الأوزاعی رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يورث الشبهة، لمخالفته القياس) هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال: لا نسلم أن منشأ الشبهة ذلك وحده، بل قول الأوزاعی بذلك منشأ لها أيضاً، وقوله: إن الحجامة تفطر الصائم، وبه قال أحمد أيضاً، فأجاب بأن قول الأوزاعی لا يورث الشبهة في سقوط الكفارة لمخالفته القياس، فإن الفطر مما يدخل لا مما يخرج.

[البنایة: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۴ ص ۱۱۰، ط: دار

الکتب العلمیة]

❷ الهدایة: کتاب الصوم، باب ما یوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۶، ط: رحمانیہ

(١٨٣) إِنَّ مُوَاطَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيلُ السُّنَّةِ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے جب کسی عمل پر مواظبت اور ہمیشگی اختیار کی ہو تو وہ اس عمل کے سنت ہونے کی دلیل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام قدوری رحمہ اللہ نے فرمایا کہ اعتکاف مستحب ہے لیکن صحیح یہ ہے کہ اعتکاف سنت مؤکدہ ہے، کیونکہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے رمضان کے آخری عشرہ میں اعتکاف پر مواظبت اختیار کی ہے اور جس عمل پر آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے مواظبت اختیار کی ہو وہ سنت ہوتا ہے، لہذا اعتکاف بھی سنت ہوگا۔ مواظبت پر دلیل حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا کی روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وفات تک رمضان کے آخری عشرہ میں اعتکاف کرتے تھے: ۴۷

① (قَوْلُهُ: وَلَا قِضَاءَ إِنْ شَرَعَ فِيهَا فَافْطِرْ) أَيْ إِنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقِضَاءَ، لِأَنَّ الشَّرُوعَ مُلْزِمٌ كَالنَّذْرِ وَصَارَ كَالشَّرُوعِ فِي الطَّلَاقِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَالْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ أَنَّ بِنَفْسِ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ يُسَمَّى صَائِمًا حَتَّى يَحْنُتَ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى الصَّوْمِ فَيَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ فَيَجِبُ إِطْلَاؤُهُ وَلَا تَجِبُ صَيَانَتُهُ وَوُجُوبُ الْقِضَاءِ يُتَنَبَّى عَلَيْهِ.

[البحر الرائق: كاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، فصل، ج ٢ ص ٣٢١، ط:]

دار الكتاب الإسلامی

❶ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ٢٢٤، ط: رجمانية

٢٠ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ.

[صحيح البخارى: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف فى العشر الأواخر، ج ٣ ص ٢٤٧، رقم

الحديث: ٢٠٢٦، ط: دار طوق النجاة]

(١٨٥) إِنَّ الْقِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمَنْقُولِ غَيْرُ مَقْبُولٍ. ①

ترجمہ: قیاسِ نصِ منقول کے مقابلے میں مقبول نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قیاس ایسی نص کے مقابلے میں ہو جو شارع سے منقول ہو تو یہ قیاس مقبول نہیں ہے، یعنی نص پر عمل کیا جائے گا اور قیاس کو ترک کیا جائے گا، کیونکہ قیاس کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ نص کے مقابلے میں نہ ہو، لہذا جو قیاس نص منقول کے مقابلے میں ہو گا وہ مقبول نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اعتکاف کا معنی ہے روزے اور اعتکاف کی نیت کے ساتھ مسجد میں ٹھہرنا، روزہ احناف کے نزدیک اعتکاف کی شرط ہے، کیونکہ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا فرماتے ہیں کہ ”لَا اِعْتِكَافَ اِلَّا بِصَوْمٍ“ حضرت علی اور حضرت ابن عباس رضی اللہ عنہم سے بھی یہی منقول ہے۔ اقوالِ صحابہ جو غیر مدرک بالقیاس ہوں وہ مرفوع روایت کے حکم میں ہوتے ہیں۔ ۲

جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک روزہ شرط نہیں ہے، آپ فرماتے ہیں کہ روزہ ایک مستقل عبادت ہے لہذا یہ کسی اور عبادت کے لئے شرط نہیں ہو سکتا اور یہی قیاس کا تقاضہ ہے، اس لئے کہ شرط بننے میں تابع ہونے کا مفہوم ہے جو روزہ کی اصلیت کے منافی ہے۔ احناف کی دلیل

= وَالَّذِي ظَهَرَ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ أَنَّ السُّنَّةَ مَا وَاظَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ لَا مَعَ التَّرْكِ فَهِيَ ذَلِيلُ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ التَّرْكِ أحيانًا فَهِيَ ذَلِيلٌ غَيْرُ الْمُؤَكَّدَةِ، وَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَهِيَ ذَلِيلُ الْوُجُوبِ فَافْهَمْ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ج ١ ص ١٨، ط: دار الكتاب الإسلامي/ردالمحتار:

کتاب الطهارة، سنن الوضوء، ج ۱ ص ۱۰۵، ط: دار الفکر]

① الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ٢٢٤، ط: زحمانية

٢ سنن أبي دؤاد: كتاب الصوم، باب المعتكف يعود المريض، ج ٢ ص ٣٣٣، رقم الحديث:

٢٢٤٣، ط: المكتبة العصرية/ مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصيام، لا اعتكاف إلا بالصوم،

ج ٢ ص ٣٣٣، رقم الحديث: ٩٦١٩، ٩٦٢٠، ٩٦٢٥، ط: مكتبة الرشد]

مذکورہ اصول ہے کہ قیاس اگر نص منقول کے مقابلے میں ہو وہ مقبول نہیں ہے، مذکورہ مسئلہ میں بھی قیاس حدیث کے مقابلے میں ہے۔، مذکورہ اصول سے اندازہ لگا سکتے ہیں کہ احناف کے ہاں حدیث رسول کا کس قدر مقام ہے؟ پھر بھی کہا جاتا ہے کہ یہ قیاس پر عمل کرتے ہیں حدیث پر عمل نہیں کرتے، حالانکہ احناف کے ہاں حدیث ضعیف بھی قیاس پر مقدم ہے، بلکہ اقوال صحابہ کا مقام بھی قیاس سے بڑھ کر ہے۔ ❶

(۱۸۶) إِنَّ النَّفْلَ مَبْنَى عَلَى الْمُسَاهَلَةِ. ❷

ترجمہ: نفل کا دار و مدار سہولت پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفلی عبادت کی بنیاد تیسیر اور آسانی پر ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ روزہ اعتکاف واجبہ کی صحت کے لئے شرط ہے اور اس روایت کے مطابق جو حسن بن زیاد رحمہ اللہ نے امام صاحب سے روایت کی ہے کہ روزہ نفلی اعتکاف کی صحت کے لئے بھی شرط ہے، تو اس روایت کی رو سے

❶ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ بَاطِلٌ.

[بدائع الصنائع: کتاب آداب القاضی، فصل فی بیان شرائط جواز القضاء، ج ۷ ص ۴، ط: دار الکتب العلمیة/ البحر الرائق: کتاب القضاء، ج ۶ ص ۲۷۷، ط: دار الکتب الاسلامی] وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنَ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى مَذْهَبَهُ، كَمَا قَدَّمَ حَدِيثَ الْفُقَهَاءِ مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، وَقَدَّمَ حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِبَيْدِ الثَّمَرِ فِي السَّفَرِ مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، وَمَعَ قَطْعِ السَّارِقِ بِسَرِقَةٍ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ ذَرَاهِمَ وَالْحَدِيثِ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَجَعَلَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَالْحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَشَرَطَ فِي إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ الْمَضْرُوعِ وَالْحَدِيثُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَتَرَكَ الْقِيَاسَ الْمُخَصَّصَ فِي مَسَائِلِ الْبَارِ لِأَنَّهُ لَهَا فِيهَا غَيْرُ مَرْفُوعَةٍ، فَتَقْدِيمُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ.

[إعلام الموقعين: فصل الرأي على ثلاثة أنواع، ج ۱ ص ۶۱، ط: دار الکتب العلمیة]

❷ الهدایة: کتاب الصوم، باب الاعتکاف، ج ۱ ص ۲۳۷، ط: رحمانیہ

نفل نماز بیٹھ کر پڑھنا درست ہے۔ ۱

(١٨٤) إِنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا يَبَازِئُهَا مِنَ اللَّيَالِي. (٢)

ترجمہ: ایام کا بطورِ جمع ذکر کرنا یہ اپنے مقابل راتوں کو بھی شامل ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی نے ایام جمع کے صیغے کے ساتھ ذکر کیا تو اس صورت میں ان کے مقابل جو راتیں ہیں ان کو بھی یہ شامل ہوگا، یعنی ایام دن اور رات دونوں کو شامل ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے اوپر دنوں کا اعتکاف واجب کر دیا، مثلاً یہ نذر مانی کہ میں دس دن اعتکاف کروں گا، تو اس صورت میں دنوں کے ساتھ راتوں کا بھی اعتکاف کرنا اس پر لازم ہوگا، یعنی صرف دن میں اعتکاف نہیں کرے گا بلکہ دن اور رات دونوں میں معتکف رہے گا، کیونکہ اس نے ایام کا ذکر جمع کے صیغے کے ساتھ کیا ہے اور جب ایام کا ذکر علی سبیل الجمع ہو تو وہ راتوں کو بھی شامل ہوتا ہے، لہذا اس پر بھی دن اور رات کا اعتکاف لازم ہوگا۔ جیسے اگر کوئی کہے ”مَا رَأَيْتَكَ مُنْذُ أَيَّامٍ“ کہ میں نے کئی دنوں سے آپ کو نہیں دیکھا، تو اس کا مطلب یہ ہوگا کہ میں نے آپ کو نہ دن میں دیکھا اور نہ رات میں، اس کا یہ

❶ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَقَلُّهُ سَاعَةً فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ لِأَنَّ مَبْنَى النَّفْلِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ لَا تَرَى أَنَّهُ يَقْعُدُ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَرَأْيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النُّزُولِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ١٢٦، ط: المطبعة الخيرية]

② الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ٢٢٩، ط: رجمانية

(١٨٨) إِنَّ مَبْنَىٰ الْإِعْتِكَافِ عَلَى السَّابِعِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّفَرُّقِ. ٢

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مذکورہ مسئلہ جو ابھی گزر رہا یعنی اگر کوئی اپنے اوپر اعتکاف واجب کر دے تو یہ اعتکاف پے درپے کرے گا یعنی یکے بعد دیگرے درمیان میں وقفہ نہیں کر سکتا اگرچہ ناذر نے تتابع کی شرط نہ لگائی ہو، برخلاف روزے کے کہ اس میں تتابع شرط نہیں ہے کیونکہ روزے کی بنیاد تفرق پر ہے، لہذا جب تک تتابع پر صراحت نہ کرے تو تتابع کے ساتھ لازم نہ ہوگا۔ اعتکاف کا دار و مدار تتابع اور تسلسل پر ہے، اس لئے کہ رات اور دن کے پورے اوقات اعتکاف کے قابل ہیں، دن رات میں کوئی ایسا وقت نہیں ہے جو اعتکاف کے قابل نہ ہو، اعتکاف دن اور رات کے پورے اوقات میں ہوتا ہے اس لئے تتابع ضروری ہے۔ جبکہ روزوں کے درمیان رات کی شکل میں ایک ایسا زمانہ آتا ہے جس میں روزہ رکھنا درست نہیں ہے، روزہ صرف دن میں ہوتا ہے، اس لئے روزے متفرق طور پر لازم ہوں گے۔ ۴۷

① (أَنْ ذَكَرَ الْأَيَّامَ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا يَزَائِهَا مِنَ اللَّيَالِي) عُرْفًا (يُقَالُ: مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِلَيَالِيهَا) وَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا شَهْرًا أَوْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، أَلَّا تَرَى إِلَى قِصَّةِ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالَ (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا) (آل عمران: ٣٧) وَقَالَ (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) (مريم: ١٠) وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، وَتَأْوِيلُهُ مَا ذَكَرْنَا.

[العناية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ٢ ص ٢٠١، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ٢٢٩، ط: رجمانية

وَكَاثُ مُتَابَعَةٍ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطِ التَّابِعُ لِأَنَّ الْأَوْقَاتِ كُلَّهَا قَابِلَةٌ بِخِلَافِ الصَّوْمِ لِأَنَّ مَبْنَاهُ =

(١٨٩) إِنَّ السَّبَبَ إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمُسَبَّبُ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب سبب میں تکرار نہ ہو تو مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا کیونکہ سبب کا وجود مسبب پر موقوف ہوتا ہے، لہذا سبب کے تکرار سے مسبب میں تکرار ہوگا، اور سبب کے عدم تکرار سے مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج پوری زندگی میں صرف ایک مرتبہ فرض ہے کیونکہ حج کا سبب ”بیت اللہ“ ہے اور بیت اللہ میں تکرار نہیں ہے، جب سبب میں تکرار نہ ہو تو مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا، لہذا حج میں بھی تکرار نہیں ہے زندگی میں صرف ایک بار فرض ہے۔ سیئت کی دلیل اضافت ہے، اس لئے کہا جاتا ہے ”حج البیت“ ۲۷

(١٩٠) إِنَّ الْعِبَادَاتِ بِأَسْرَهَا مَوْضُوعَةٌ عَنِ الصَّبِّانِ. ٣٣

ترجمہ: تمام عبادات بچوں سے اٹھالی گئی ہیں۔

=عَلَى التَّفَرُّقِ لِأَنَّ اللَّيَالِيَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ فَتَحُلُّهَا يُوجِبُ التَّفَرُّقَ فَيَجِبُ عَلَى التَّفَرُّقِ حَتَّى يُنْصَ عَلَى التَّبَاعِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الصوم، باب الاعتکاف، ج ۱ ص ۳۵۳، ط: دار کتاب الإسلامی]

① الهداية: كتاب الحج، ج ١ ص ٢٥٠، ط: رجماني

﴿٢﴾ (وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةٌ وَاحِدَةً لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيلَ لَهُ يَعْنى لِمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَقَالَ لَهُمْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ حُجُّوا الْبَيْتَ الْحَرَامَ فِي كُلِّ عَامٍ أَمْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: لَا بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَا رَأَوْا فَهُوَ تَطَوُّعٌ، وَلَئِنْ سَبَّهَ الْبَيْتُ) لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، يُقَالُ حَجَّ الْبَيْتِ وَالْإِضَافَةُ ذَلِيلُ السَّبِيَّةِ (وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ) الْبَيْتُ (فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ).

[العناية: كتاب الحج، ج ٢ ص ٢١١، ط: دار الفكر]

❸ الهداية: كتاب الحج، ج ١ ص ٢٥٠، ط: رجمانيه

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج صرف بالغین پر فرض ہے نابالغ پر فرض نہیں ہے، اس لئے کہ حج عبادت ہے اور بچوں سے تمام عبادتیں ساقط کر دی گئی ہیں کیونکہ وہ خطابات شرع کے مکلف نہیں ہیں۔ ❶

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک غیر کی قدرت سے قادر ہونا معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی کسی فریضے پر قادر ہو جائے لیکن بذاتِ خود نہیں بلکہ غیر کے قادر ہونے سے، یعنی کسی دوسرے شخص کے توسط سے تو امام صاحب کے نزدیک اس قدرت کا اعتبار نہ ہوگا، اور نہ اس قدرت کی وجہ سے اس پر حکم واجب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر نابینا آدمی کسی ایسے آدمی کو پالے جو اس نابینا کی کفایت کرے اور سفر کی مشقت برداشت کرے اور زاد اور راحلہ بھی مل جائے پھر بھی امام صاحب کے نزدیک اس نابینا پر حج واجب نہیں ہے، کیونکہ یہ نابینا آدمی اپنے عدمِ بینائی کی وجہ سے بذاتِ خود حج پر قادر نہ تھا، البتہ دوسرے آدمی کی وجہ سے یہ قادر ہوا اور امام صاحب کے نزدیک غیر کی قدرت سے قادر ہونا معتبر نہیں ہے، جبکہ صاحبین کے ہاں معتبر ہے اس لئے ان کے ہاں نابینا کو اگر کوئی قائل مل جائے تو اس پر حج فرض ہوگا۔ ۳

❶ ولأن الحج (عبادة، وعبادات بأسرها موضوعة عن الصبيان) لارتفاع القلم عنهم إلى وقت البلوغ.

[البنية: كتاب الحج، ج ٢ ص ١٢٣، ط: دار الكتب العلمية]

② الهداية: كتاب الحج، ج ١ ص ٢٥٠، ٢٥١، ط: رحمانية

❶ وَالْأَعْمَى إِذَا وَجَدَ مَنْ يَكْفِيهِ مُؤَنَّهُ سَفَرِهِ وَوَجَدَا زَادًا وَرَاحِلَةً لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ بِنَفْسِهِ فَلَا تَعْتَبِرُ الْقُدْرَةُ بغيرِهِ وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ، لِأَنَّهُ لَوْ هَدَى يُؤَدِّي بِنَفْسِهِ فَاقْتَبَهُ الصَّالُّ عَنْ مَوَاضِعِ النُّسُكِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، ج ۲ ص ۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

ترجمہ: بندے کا حق شریعت کے حق پر مقدم ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حقوق العباد حقوق اللہ پر مقدم ہیں، یعنی حقوق العباد کو ضائع کر کے حقوق اللہ کو سرانجام دینا درست نہیں ہے۔ حقوق العباد حقوق اللہ پر اس لئے مقدم ہے کہ بندے محتاج ہوتے ہیں جبکہ اللہ تعالیٰ احتیاج اور ضرورت سے پاک ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج واجب ہونے کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ مال اس شخص کے حج سے واپسی تک اس کے بال بچوں کے نفقے سے بھی زائد ہو، اس لئے کہ شوہر پر بیوی کا نفقہ واجب ہے اور شریعت نے اپنے حق پر بندوں کے حق کو مقدم کیا ہے، اور چونکہ حج شریعت کا حق ہے، اس لئے شریعت نے اپنے اس حق پر بندوں یعنی بیوی بچوں کے حق کو مقدم کیا ہے، فریضہ حج کی ادائیگی کے لئے اس حق سے زائد مال ہونے کی شرط لگائی ہے۔ ۲

ترجمہ: فرائض کے حق میں شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر کا بیوی پر حق فرض عبادات میں ظاہر نہیں ہوتا، یعنی شوہر بیوی کو کسی فرض عبادت سے نہیں روک سکتا، البتہ نفلی عبادت سے روکنے کا حق حاصل ہے اور فرائض سے اس لئے منع نہیں کر سکتا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ”لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ“

① الهداية: كتاب الحج، ج ١ ص ٢٥١، ط: رجمانيه

٢٧ (وحق العبد مقدم على حق الشرع بأمره) يدل على ذلك، ولكن ليس المراد من العيال المرأة وحدها، وقد قال قاضي خان رَحِمَهُ اللهُ فاضلاً عن نفقة عياله، وأولاده الصغار، وإنما كان حق المرأة مقدماً على حق الشرع يعني على حق الله تعالى في أحكام الدنيا لحاجة العبد، وغنى الله عز وجل.

[البنية: كتاب الحج، ج ٢ ص ١٢٤، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، ج ١ ص ٢٥٢، ط: رجمانيه

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر بیوی کو محرم مل جائے جس کے ساتھ وہ حج کرے جیسے والد، بھائی وغیرہ تو شوہر کو یہ اختیار نہیں ہے کہ بیوی کو حج سے منع کر دے، کیونکہ حج فرائض میں سے ہے اور فرائض میں شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا، یہی وجہ ہے کہ شوہر بیوی کو نہ فرض نماز پڑھنے سے روک سکتا ہے اور نہ ہی روزہ رکھنے اور زکوٰۃ اداء کرنے سے روک سکتا ہے، کیونکہ یہ سب فرائض ہیں۔ اور چونکہ حج بھی فرض ہے، اس لئے اگر عورت محرم کے ساتھ فرض حج کی ادائیگی کے لئے جارہی ہو تو شوہر اسے نہیں روک سکتا۔ ہاں اگر عورت نفلی حج پر جارہی ہو تو اس صورت میں شوہر کو روکنے کا حق ہے، اس لئے کہ نوافل میں اس کا حق شریعت سے مقدم ہے، اس لئے شوہر کی اجازت کے بغیر بیوی نفل روزہ بھی نہیں رکھ سکتی۔ ❶

❶ ثُمَّ إِذَا كَانَ لَهَا مَحْرَمٌ تَخْرُجُ لِحَاجَةِ الْفَرَضِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا زَوْجُهَا لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ وَالْمَنْدُورِ فَلَهُ مَنَعُهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الْمَحْرَمِ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهَا لَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا بِهِ كَمَا يَلْزِمُهَا شِرَاءُ الرَّاحِلَةِ الَّتِي لَا تَتَوَصَّلُ إِلَّا بِهَا.

باب الإحرام

(۱۹۴) إِنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ۱

ترجمہ: حج کا باب نماز کے باب سے زیادہ وسیع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حج کا باب نماز کے باب سے زیادہ وسیع ہے، یعنی حج میں ان چیزوں کی بھی گنجائش ہے جن کی نماز میں نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے لکھتے ہیں کہ حج میں غیر ذکر بھی ذکر کے قائم مقام ہو جاتا ہے، چنانچہ اگر کوئی شخص حج کی نیت سے اگر جانور کے گلے میں قلادہ ڈال کر اسے روانہ کر دے تو بھی وہ محرم ہو جائے گا، اگرچہ اس نے تلبیہ نہ پڑھا ہو، کیونکہ ذکر لسانی اگرچہ نہیں پایا گیا، مگر ذکر قلبی تو پایا گیا، لہذا جب حج میں غیر ذکر یعنی قلادہ ڈالنا ذکر یعنی تلبیہ کے قائم مقام ہو جاتا ہے تو تلبیہ منقولہ کے علاوہ دوسرا ذکر تو بدرجہ اولیٰ تلبیہ کے قائم مقام ہو جائے گا، خواہ وہ عربی میں ہو یا فارسی میں، اس کے برخلاف چونکہ نماز میں اس طرح کی وسعت نہیں ہے، اس لئے نماز میں تکبیر اور عربی کا ہونا ضروری ہے۔ ۲

(۱۹۵) إِنَّ التَّلْبِيَةَ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى مِثَالِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ ۳

ترجمہ: احرام میں تلبیہ پڑھنا نماز میں تکبیر کے مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حالت احرام میں تلبیہ پڑھنا ایسا ہی ہے جیسے نماز میں ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہوتے وقت تکبیر کہی جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جب حاجی ایک

① الہدایہ: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۵۷، ط: رحمانیہ

② أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ لَا يَقُومُ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ، وَبَعْضُ الْأَفْعَالِ يَقُومُ مَقَامَ الْبَعْضِ كَالْهَدْيِ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ كَثِيرٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فِي حَقِّ الْمُحْضَرِ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لَا يُحْسِنُهَا، وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

[بدائع الصنائع: کتاب الحج، فصل بیان ما یصیر بہ محرماً، ج ۲ ص ۱۶۱، ط: دار الکتب العلمیة]

③ الہدایہ: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۵۹، ط: رحمانیہ

حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہو تو تلبیہ پڑھے، یعنی ہر اونچ نیچ میں، نمازوں کے بعد اور اسی طرح صبح و شام کے اوقات میں تلبیہ پڑھے، کیونکہ تلبیہ فی الاحرام بمنزلہ تکبیر فی الصلاۃ کے ہے اور نماز میں جب مصلیٰ ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہوتا ہے تو تکبیر کہتا ہے، لہذا حاجی بھی جب ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہو تو تلبیہ پڑھے گا۔ ❶

(۱۹۶) إِنَّ التَّوَقُّيْتَ يَذْهَبُ بِالرَّقَّةِ. ❷

ترجمہ: تعین دل کی نرمی کو ختم کر دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ادعیہ میں تخصیص و تعین سے انسان کے قلب میں جو رقت و نرمی ہے وہ ختم ہو جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام محمد رحمہ اللہ نے ”مبسوط“ میں بیت اللہ کے دیدار کے وقت کوئی دعا مخصوص اور متعین نہیں کی ہے، یعنی جب بھی بیت اللہ پر نظر پڑے تو جو بھی دعا ہو کر سکتا ہے، اس میں کوئی دعا متعین نہیں ہے، کیونکہ تعین سے قلب میں جو رقت و نرمی ہے وہ ختم ہو جاتی ہے جبکہ مقصود رقت و خشوع ہوتا ہے۔ انسان خود بخود کعبۃ اللہ کو دیکھ کر وجد میں آجاتا ہے اور بے اختیار اللہ تعالیٰ کی بڑائی و بزرگی بیان کرنے لگتا ہے، جس کا اثر براہ راست اس کے جسم و جان پر ہوتا ہے، اس لئے اگر دعائیں متعین کر دی جائیں تو اس سے رقت قلبی ختم ہو جاتی ہے اور استحضار قلبی ناپید ہو جاتی ہے۔ ❸

❶ (ویکثر من التلبیۃ) ندباً رافعاً بہا صوتہ من غیر مبالغۃ (عقیب الصلوات) ولو نفلاً (وکلمنا علا شرفاً) أى مکاناً مرتفعاً (أو هبط وادياً أو لقی ركبناً) أى جماعۃ ولو مشاة (وبالأسحار)، لأن أصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم كانوا یلبون فی هذه الأحوال، والتلبیۃ فی الإحرام علی مثال التکبیر فی الصلاۃ، فیؤتی بہا عند الانتقال من حال إلى حال.

[اللباب فی شرح الکتاب: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۸۳، ط: المکتبۃ العلمیۃ]

❷ الہدایۃ: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۰، ط: رحمانیہ

❸ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُعَيِّنْ فِي الْأَصْلِ لِمُشَاهِدِ الْحَجِّ شَيْئاً مِنَ الدَّعَوَاتِ، لِأَنَّ التَّوَقُّيْتَ يَذْهَبُ بِالرَّقَّةِ، وَإِنْ تَبَرَّكَ بِالْمَنْقُولِ مِنْهَا فَحَسَنٌ.

[البحر الرائق: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۲ ص ۳۵۱، ط: دار الکتاب الإسلامی]

(۱۹۷) اِنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ اَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ ①

ترجمہ: مسلمان کو تکلیف پہنچانے سے بچنا واجب ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی مسلمان کو تکلیف و اذیت دینے سے بچنا واجب ہے، اس لئے آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا ”الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ“

اور واجب کی وجہ سے سنت کا ترک جائز ہے لیکن اس کے برعکس سنت کی وجہ سے واجب کا ترک کرنا جائز نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر حاجی کسی مسلمان کو اذیت دیئے بغیر حجر اسود کو بوسہ دینے کی طاقت رکھتا ہے تو بوسہ دے ورنہ نہ دے، اس لئے کہ استلام حجر اسود سنت ہے اور مسلمان کو اذیت دینے سے بچنا واجب ہے اور سنت کی وجہ سے واجب کا ترک جائز نہیں ہے، لہذا ایسی صورت میں بوسہ کی جگہ دور سے استلام کرے۔ ②

(۱۹۸) اِنَّ مَا ثَبَتَ فَرَضِيَّتُهُ بِنَصِّ الْكِتَابِ لَا يَتَأَذَى كَمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ③

ترجمہ: جس چیز کی فرضیت کتاب اللہ کی نص سے ثابت ہو وہ اس طریقے پر ادا نہیں کیا جائے گا جو خبر واحد سے ثابت ہے۔

① الہدایہ: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۰، ط: رحمانیہ

② اِنْ اسْتَطَعْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّكَ رَجُلٌ أَيْدُ تُؤْذِي الضَّعِيفَ فَلَا تُزَاحِمِ النَّاسَ عَلَى الْحَجَرِ، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّ لَوْلَا أَنْ اسْتَلَامَ الْحَجَرِ سُنَّةٌ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ أَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا لِإِقَامَةِ السُّنَّةِ، وَلَكِنْ إِنْ اسْتَطَاعَ تَقْبِيلَهُ وَإِلَّا مَسَّ الْحَجَرَ بِيَدِهِ وَقَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ أَمَسَ الْحَجَرَ شَيْئًا مِنْ عُرْجُونٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَاسْتَلَمَ الْأُرْكَانَ بِمُحْجِنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اسْتَقْبَلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّ وَحَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، ج ۴ ص ۱۰، ط: دار المعرفة]

③ الہدایہ: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۱، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حطیم کا بیت اللہ میں شامل ہونا صحیح حدیث سے ثابت ہے، جب حطیم بیت اللہ کا جز ہے تو جو حکم بیت اللہ کا ہے وہی حطیم کا بھی ہے، تو جس طرح بیت اللہ کی طرف رخ کر کے نماز پڑھنا درست ہے تو حطیم کی طرف بھی رخ کر کے نماز پڑھنا درست ہونا چاہئے؟ حالانکہ ایسا نہیں ہے، بلکہ اگر کوئی شخص صرف حطیم کی طرف رخ کر کے نماز پڑھے تو اس کی نماز درست نہیں ہے۔ تو اس کا جواب یہ ہے کہ بیت اللہ کی طرف رخ کر کے نماز پڑھنا نصِ قطعی ”فَوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ شَطْرَهٗ“ سے ثابت ہے، اور حطیم کا جز و کعبہ ہونا خبر واحد سے ثابت ہے، لہذا مذکورہ اصول کی وجہ سے جو چیز نصِ قطعی سے ثابت ہو وہ خبر واحد کے ذریعے ثابت طریقے سے ادا نہیں کی جائے گی۔ البتہ طواف میں احتیاط پر عمل کرتے ہوئے حطیم کو بھی شامل کریں گے۔ اسی طرح وضو میں مسحِ راس نصِ قطعی سے ثابت ہے اور کانوں کا سر کا جزء ہونا خبر واحد سے ثابت ہے، اب اگر کوئی صرف کانوں پر مسح کرے اور سر کا مسح نہ کرے تو وضو درست نہیں ہوگا۔ اسی طرح مذکورہ مسئلہ میں بھی۔ ❶

(١٩٩) إِنَّ الْحُكْمَ لَا يَزُولُ بَزَوَالِ السَّبَبِ. (٢)

ترجمہ: حکم سبب کے زوال سے زائل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سبب کے زائل ہونے سے حکم زائل نہیں ہوتا بلکہ حکم

① وَالْفِقْهُ فِيهِ أَنَّ فَرَضَ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَكَوْنُ الْأَذَانِ مِنَ الرَّأْسِ ثَابِتٌ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَلَا يَتَأْدَى بِهِ مَا يَثْبُتُ بِالنَّصِّ كَمَنْ اسْتَقْبَلَ الْحَطِيمَ بِالصَّلَاةِ فَلَا تُجْزئُهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَطِيمُ مِنَ الْبَيْتِ، لِأَنَّ فَرَضِيَّةَ اسْتِقْبَالِ الْكُعْبَةِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَكَوْنُ الْحَطِيمِ مِنَ الْبَيْتِ ثَابِتٌ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَلَا يَتَأْدَى بِهِ مَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، ج ١ ص ٦٥، ط: دار المعرفة]

② الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٦١، ٢٦٢، ط: رجمانية

باقی رہتا ہے اگرچہ سبب اب موجود نہ ہو، کیونکہ ایک چیز کے کئی اسباب ہو سکتے ہیں، لہذا کسی ایک سبب کے موجود نہ ہونے سے حکم بھی موجود نہ ہوا ایسا نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حاجی پہلے تین چکروں میں رمل کرے گا، یعنی اکڑا کر چلے اور اس کا سبب یہ تھا کہ جب صحابہ کرام مکہ میں آئے تو مشرکین مکہ کہنے لگے کہ ان کو مدینے کی آب و ہوائ نے کمزور کر دیا ہے، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے صحابہ کرام کو حکم دیا کہ اکڑ کر چلیں تاکہ مشرکین کے سامنے بہادری اور طاقت ظاہر ہو جائے، پھر یہ حکم آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے زمانے میں بھی اور آپ کے بعد بھی اب تک باقی ہے، اگرچہ ابھی رمل کا سبب یعنی اظہار شجاعت و بہادری موجود نہیں لیکن چونکہ سبب کے زوال سے حکم زائل نہیں ہوتا، لہذا اب بھی یہ رمل کا حکم زائل نہ ہوگا، جیسے رمی جمار کا سبب حضرت ابراہیم علیہ السلام کا شیطان کو کنکریاں مارنا ہے، یہ سبب تو زائل ہو گیا لیکن حکم اب بھی باقی ہے۔ اسی طرح ظہر اور عصر کی نماز میں قرأت آہستہ پڑھنا اس لئے تھا کہ کفار قرأت کے دوران شور شرابہ کرتے تھے، مسلمانوں کو اذیت دیتے تھے، اب یہ سبب ختم ہو گیا لیکن حکم اب بھی باقی ہے۔ ❶

(۲۰۰) إِنَّ أَشْوَاطَ الطَّوَافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ. ❷

ترجمہ: طواف کے چکر نماز کی رکعتوں کے مانند ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طواف کے چکروں کی نماز کی رکعات کے ساتھ

❶ وَلَكِنَّهُ صَارَ سُنَّةً بِذَلِكَ السَّبَبِ فَبَقِيَ بَعْدَ زَوَالِهِ كَرْمِي الْجِمَارِ سَبَبُهُ رَمْيُ الْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، ثُمَّ بَقِيَ بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ السَّبَبِ.

[المبسوط للسرخسی: کتاب المناسک، ج ۴ ص ۱۰، ط: دار المعرفة]

كَانَ سَبَبُهُ إِظْهَارَ الْجَلَدِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا أَضَعَفْتَهُمْ حُمَّى يَشْرِبُ ثُمَّ بَقِيَ الْحُكْمُ بَعْدَ زَوَالِ السَّبَبِ كَالْإِحْفَاءِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ كَانَ لِتَشْوِيشِ الْكُفْرَةِ وَأَذَاهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَ قِرَاءَتِهِمُ الْقُرْآنَ فِي صَلَاتِهِمْ.

[الجوهر النيرة: کتاب الحج، ج ۱ ص ۵۴، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهدایة: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۲، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ طواف کے ہر چکر کو استلامِ حجر سے شروع کیا جائے گا، کیونکہ طواف کے چکر نماز کی رکعات کی مانند ہیں اور نماز کی ہر رکعت تکبیر سے شروع کی جاتی ہے، لہذا طواف کا بھی ہر چکر استلامِ حجر سے شروع کیا جائے گا۔ ❶

(٢٠١) إِنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ وَإِلَّا فَلَا. (٢)

ترجمہ: ہر وہ طواف جس کے بعد سعی ہو تو حجر اسود کی طرف لوٹے وگرنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طواف کے بعد سعی بین الصفا والمروة ہوگی تو اس طواف کے بعد حجر اسود کی طرف لوٹے گا، اور جس طواف کے بعد سعی نہ ہو تو پھر حجر اسود کی طرف لوٹنے کی ضرورت نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ طائف جب استلام کے ساتھ طواف کو ختم کرے گا، تو پھر مقام ابراہیم کی طرف آکر مقام ابراہیم پر یا جہاں آسان ہو مسجد میں دو رکعت پڑھے، پھر دوبارہ حجر اسود کی طرف لوٹ جائے اور حجر اسود کا استلام کرے، کیونکہ یہ ایسا طواف ہے کہ جس کے بعد سعی ہے اور ہر وہ طواف جس کے بعد سعی ہو تو اس میں حجر اسود کی طرف لوٹے گا، عود کی وجہ یہ ہے کہ جس طرح استلامِ حجر کے ساتھ طواف کی ابتداء ہوتی ہے اسی طرح سعی کی ابتداء بھی اسی کے ساتھ ہو جائے۔ ۳

① وَكُلَّمَا مَرَرْتَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي طَوَافِكَ هَذَا فَاسْتَلِمْتَهُ إِنِ اسْتَطَعْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّلْ، لِأَنَّ أَشْوَاطَ الطَّوَافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَوَاتِ فَكَمَا تَفْتِيحُ كُلَّ رُكْعَةٍ تَقُومُ إِلَيْهَا بِالتَّكْبِيرِ فَكَذَلِكَ تَفْتِيحُ كُلَّ شَوْطٍ بِاسْتِلامِ الْحَجَرِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، ج ٢ ص ١١، ط: دار المعرفة]

② الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٦٢، ط: رحمانية

﴿٢٧﴾ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ لِيَكُونَ افْتِتَاحُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ كَمَا يَكُونُ افْتِتَاحُ الطَّوَافِ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ =

ترجمہ: رکنیت دلیل قطعی سے ثابت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی شئی کا رکن ہونا دلیل قطعی سے ثابت ہوتا ہے، یعنی شئی کی رکنیت دلیل ظنی سے ثابت نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ سعی بین الصفا والمروة واجب ہے رکن نہیں ہے، کیونکہ شئی کی رکنیت دلیل قطعی سے ثابت ہوتی ہے اور سعی بین الصفا والمروة دلیل ظنی سے ثابت ہے اس لئے واجب ہے فرض نہیں ہے۔ جس طرح طواف نص قطعی سے ثابت ہے اس لئے فرض ہے اور طہارت خبر واحد سے ثابت ہے اس لئے واجب ہے۔ ۲

ترجمہ: نفل سعی کرنا مشروع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سعی کا نفل ہونا مشروع نہیں ہے بلکہ شریعت میں سعی کا وجوب ثابت ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ طواف کرنے والا بیت اللہ کا طواف کرے گا جب بھی اسے موقع ملے لیکن ان طوافوں کے بعد سعی نہیں کرے گا، کیونکہ حج کے احرام

=سَعَى فَإِنَّهُ يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ وَكُلُّ طَوَافٍ لَا سَعَى بَعْدَهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الحج، فصل بيان سنن الحج، ج ٢ ص ١٢٨، ط: دار الكتب العلمية]

① الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٦٢، ط: زحمانية

٢) لِأَنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالنَّصِّ فَأَمَّا الْوُجُوبُ فَيَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ، وَالرُّكْنِيَّةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ بِمَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ فَأَصْلُ الطَّوَافِ رُكْنٌ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَالطَّهَارَةُ فِيهِ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَكُونُ مُوجِبُ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ فَلَمْ تَصِرْ الطَّهَارَةُ رُكْنًا، وَلَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الحج، باب الطواف، ج ٢ ص ٣٨، ط: دار المعرفة]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٦٢، ط: رجمانية

میں صرف ایک بار سعی واجب ہوتی ہے، اور وہ شخص طوافِ قدوم کے بعد سعی کر چکا ہے، اس لئے اب سعی کرنے کی چنداں ضرورت نہیں ہے، اور ایسا بھی نہیں ہو سکتا کہ وہ شخص نفل سعی کرے، کیونکہ نفل سعی مشروع نہیں ہے۔ ❶

(۲۰۴) إِنَّ كُلَّ رَمِي بَعْدَهُ رَمِي يَقِفُ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: ہر ایسی رمی جس کے بعد رمی ہو تو وقوف کرے وگرنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسی رمی یعنی کنکری پھینکنا جس کے بعد دوبارہ رمی ہو تو اس صورت میں رمی کے بعد وقوف کرے گا یعنی تھوڑی دیر رک جائے، جیسے جمرہ اولیٰ کی رمی اور جمرہ اوسط کی رمی، اور اگر رمی کے بعد دوسری رمی نہ ہو تو اس صورت میں رمی کے بعد نہ ٹھہرے، جیسے جمرہ عقبہ کی رمی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رمی کی ابتداء کرے گا اس مقام سے جو مسجد حیف کے ساتھ متصل ہے، پھر رمی کرے گا، ہر کنکری کے ساتھ تکبیر پڑھے اور اس رمی کے بعد ٹھہر جائے، پھر رمی کرے اسی مقام سے جس سے پہلے رمی کر چکا ہے اور اس کے بعد بھی ٹھہر جائے پھر جمرہ عقبہ کی رمی کرے اور اس کے بعد نہ ٹھہرے، کیونکہ پہلے یعنی جمرہ اولیٰ اور جمرہ اوسط کے بعد رمی ہے، اور ہر وہ رمی جس کے رمی ہو تو وہاں وقوف کرے، تو لہذا جمرہ اولیٰ اور جمرہ اوسط کے ہاں بھی وقوف کرے گا اور جمرہ عقبہ کے بعد چونکہ رمی نہیں ہے اور ہر وہ رمی جس کے بعد رمی نہ ہو تو وقوف نہیں کرے گا، لہذا جمرہ عقبہ کے بعد بھی وقوف نہ کرے۔ ❸

❶ (والتنفل بالسعی غیر مشروع) لعدم ورود النص به. فإن قلت: السعی تبع الطواف، ولهذا لا يجوز قبله والتنفل بمتبوعه مشروع فيجب أن يكون التنفل بالسعی أيضاً مشروعاً تبعاً للطواف. قلت: السعی إنما ثبت كونه عبادة بالنص، بخلاف القياس فيقتصر على النص، والنص ورد بالإتيان مرة فلا يشرع ثانياً بالقياس لأنه لا محل له.

[البنایة: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۴ ص ۲۱۰، ط: دار الکتب العلمیة]

❷ الہدایة: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۷۴، ط: رحمانیہ

❸ وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ رَمِي بَعْدَهُ رَمِي وَقَفَ عَنْدَهُ وَكُلُّ رَمِي لَيْسَ بَعْدَهُ رَمِي لَمْ يَقِفْ عَنْدَهُ وَرَمِيَهُ رَاكِبًا =

(٢٠٥) مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرَكُوهُ لَا يُوجِبُ الْجَابِرَ. ①

ترجمہ: جو چیز جج کے افعال میں سے نہیں ہے اس کا ترک کرنا نقصان کو ثابت نہیں کرتا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو فعل جج کے افعال میں سے نہ ہو اگر اس کو آدمی
چھوڑ دے تو اس پر دم وغیرہ واجب نہیں ہوتا، کیونکہ دم افعالِ جج کے کسی فعل کو ترک کرنے کی وجہ
سے آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی حاجی نے منی کے علاوہ کسی دوسری جگہ جان بوجھ کر رات گزاری تو ہمارے یہاں اس پر دم وغیرہ واجب نہیں ہوگا، اس لئے کہ قیامِ منی کا ثبوت اس لئے ہے تاکہ حاجی کے لئے رمی کرنا آسان ہو، لہذا قیامِ منی افعالِ حج میں سے نہیں ہوگا اور اس کے ترک پر کوئی چیز واجب نہیں ہوگی جو جبرِ نقصان کے لئے وضع کی گئی ہے یعنی دم وغیرہ۔ اس کے برخلاف امام شافعی رحمہ اللہ کے یہاں چونکہ قیامِ منی واجب ہے، لہذا اس کے ترک پر دم واجب ہوگا۔ ۲

(٢٠٦) إِنَّ مَا هُوَ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِ كَيْفَمَا كَانَ. ۞

ترجمہ: جوشی رکن ہو اس کا موجود ہونا ضروری ہے جس طرح بھی ہو۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز رکن ہو اس کا صرف پایا جانا ضروری ہے، اب اس کا پایا جانا جس طرح بھی ہو، جس حالت میں بھی ہو۔

=أَفْضَلُ لِمَا رَوَيْنَا وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ رَمَى لَيْسَ بَعْدَهُ رَمْيٌ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ رَاكِبًا وَإِلَّا فَمَا شَاءَ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ٢ ص ٣٠، ط: دار الكتاب الإسلامي]

① الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٤٥، ط: رجمانية

﴿١٢﴾ وَيُكْرِهُ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَىٰ مِنْى إِلَّا بِمَنَىٰ وَكَانَ عُمَرُ رَضَىٰ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَدِّبُ عَلَىٰ تَرْكِ الْمَقَامِ بِهَا كَذَا فِي الْهِدَايَةِ فَإِنْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا مُتَعَمِّدًا لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ وَجَبَ لَيْسَهُلَّ عَلَيْهِ الرَّمْيُ فِي أَيَّامِهِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرُكُهُ لَا يُوجِبُ الْجَبْرَ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ١٦١، ط: المطبعة الخيرية]

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، فصل، ج ١ ص ٢٤٤، ط: زحمانية

(٢٠٤) إِنَّ إِظْهَارَ الْإِجَابَةِ قَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ. (٢)

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جس نے بُد نہ یعنی ہدی کے جانور کا قلاوہ باندھا چاہے وہ بدنہ نقلی ہو، یا نذر کی وجہ سے ہو، یا کسی پرندے کے شکار کا بدلہ ہو، اور خود بھی وہ آدمی اس ہدی مقلدہ کے ساتھ متوجہ ہو اور حج کا ارادہ بھی کیا تو یہ شخص محرم شمار ہوگا اور محرم کے جتنے احکام اور محذوراتِ احرام ہیں وہ اس پر لاگو ہوں گے اگرچہ تبلیہ نہ پڑھے، کیونکہ تبلیہ سے مقصود

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ١٢٢، ط: المطبعة الخيرية]

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، فصل، ج ١ ص ٢٤٨، ط: زحمانية

اظہارِ اجابت ہوتی ہے اور اظہارِ اجابت کبھی فعل سے بھی ہوتی ہے، جب اس شخص نے قلابہ ڈال کر ہدی کا جانور روانہ کیا تو بالفعلِ اجابت ہے، اس لئے کہ قلابہ حج کے شعائر میں سے ہے جیسے تلبیہ، اور فعل کے ساتھ اجابت اس طرح ہے جیسے قول کے ساتھ، لہذا یہ شخص محرم شمار ہوگا۔ ❶

باب القرآن

(۲۰۸) لَا تَدْخُلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَقْصُودَةِ. ❷

ترجمہ: عباداتِ مقصودہ میں داخل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عبادات بذاتِ خود مقصود ہوتی ہیں تو اس میں داخل نہیں ہو سکتا، یعنی ایک ہی فعل سے سب کو ادا نہیں کر سکتا بلکہ ہر ایک کے لئے الگ فعل ضروری ہے۔ صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ قارن (یعنی جس میں ایک ہی احرام سے حج اور عمرہ دونوں ادا کئے جائیں) اس کے لئے حج اور عمرہ دونوں کے افعال کو بجالانا ضروری ہے، یعنی افعالِ حج کو الگ سرانجام دے اور افعالِ عمرہ کو الگ بجالائے، مثلاً عمرہ کے لئے الگ طواف سعی کرے، اور حج کے لئے الگ طواف سعی کرے، یہ احناف کا مذہب ہے، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ حج قارن ایک ہی سعی اور ایک ہی طواف کرے گا۔ احناف کی دلیل مذکورہ اصول ہے کہ عبادتِ مقصودہ میں داخل نہیں ہو سکتا، عمرہ اور حج دونوں الگ الگ عبادتِ مقصودہ ہیں، لہذا ان میں بھی داخل نہیں ہوگا۔ جس طرح کوئی ظہر کی نماز کی ادائیگی میں عصر کی بھی نیت کرے کہ ایک ہی نماز سے دونوں اداء ہو جائیں، تو اس طرح داخل نہیں ہوگا، ہر ایک عبادت

❶ وَلَآنَ سَوَّقَ الْهَدْيِ بَعْدَ التَّقْلِيدِ فِي مَعْنَى التَّلْبِيَةِ إِذْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ فَصَارَ مِنْ خَصَائِصِهِ كَالْتَّلْبِيَةِ إِذْ الْمَقْصُودُ بِالتَّلْبِيَةِ إِظْهَارُ الْجَابَةِ لِلدَّعْوَةِ وَبِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ يَحْصُلُ إِظْهَارُ الْجَابَةِ أَيْضًا وَإِظْهَارُ الْجَابَةِ قَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَهَذَا، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ كَالْتَّلْبِيَةِ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِالنِّيَّةِ يَكُونُ مُحَرَّمًا كَالْتَّلْبِيَةِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الحج، باب الإحرام، ج ۲ ص ۳۹، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الحج، باب القرآن، ج ۱ ص ۲۸۱، ط: رحمانیہ

(٢٠٩) إِنَّ الْأُبْدَالَ لَا تُنْصَبُ إِلَّا شَرْعًا. ٢

ترجمہ: بدل صرف شریعت کی طرف سے مقرر کئے جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اپنی رائے سے کسی حکم کا بدل مقرر کرنا درست نہیں ہے، بلکہ شریعت نے جس چیز کا جو بدل مقرر کیا ہے وہی ہوگا، یعنی بدل مقرر کرنا شریعت پر موقوف ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قارن نے قربانی کے عوض ایامِ حج میں تین روزے نہ رکھے یہاں تک کہ یوم النحر کا دن آگیا، اب اس صورت میں اس پر دم آئے گا اور اب روزے نہیں رکھ سکتا، کیونکہ شریعت نے دم کا بدل یوم النحر سے پہلے روزے مقرر کئے ہیں، اب اگر یہ یوم النحر کے بعد روزے رکھے گا تو اس صورت میں اپنی طرف سے بدل مقرر کرنا لازم آئے گا اور اپنی طرف سے بدل مقرر کرنا جائز نہیں ہے، لہذا یوم النحر کے بعد روزے رکھنا درست نہیں ہے۔ ۳

① وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ، وَلِأَنَّ الْقَرْنَ هُوَ الْجَمْعُ وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا أَحَدَهُمَا لَمْ يَكُنْ جَامِعًا، وَلِأَنَّهُ لَا تَدَاخُلَ فِي الْعِبَادَةِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب القران، ج ٢ ص ٢٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

② الهداية: كتاب الحج، باب القران، ج ١ ص ٢٨٢، ط: زحمانية

﴿٢٦﴾ إِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ حَتَّى دَخَلَ يَوْمُ النَّحْرِ لَمْ يُجْزِهِ الصَّوْمُ أَصْلًا، وَصَارَ الدَّمُ مُتَعَيْنًا، لِأَنَّ الصَّوْمَ بَدَلٌ وَالْأَبْدَالُ لَا تُنْصَبُ إِلَّا شَرْعًا، وَالنَّصُّ خَصَّةٌ بِوَقْتِ الْحَجِّ وَجَوَازُ الدَّمِ عَلَى الْأَصْلِ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب القران، ج ٢ ص ٣٨٨، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(٢١٠) لَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْمُحْرَمِ وَالْمُبِيحِ فَالْتَّرَجِيحُ لِلْمُحْرَمِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر دلیلِ محرم یعنی حرمت ثابت کرنے والی دلیل اور دلیلِ میح یعنی اباحت ثابت کرنے والی دلیل کے مابین تعارض آجائے، یعنی ایک دلیل سے شئی کی حرمت ثابت ہو رہی ہو جبکہ دوسری دلیل سے اسی شئی کی حلت ثابت ہو رہی ہے تو اس صورت میں حرمت والی دلیل کو ترجیح دی جائے گی یعنی اس شئی پر حرام کا حکم لگایا جائے گا، اس لئے کہ اس میں احتیاط ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اشعار (یعنی اونٹ اور گائے کو زخم لگا کر خون نکالنا) مکروہ ہے، کیونکہ یہ مثلہ ہے اور مثلہ حرام ہے، جبکہ دوسری دلیل سے اشعار کی اباحت ثابت ہو رہی ہے، اب جب محرم اور میح کے درمیان تعارض واقع ہوا تو محرم کو ترجیح دی جائے گی۔

فائدہ: آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے مثلہ سے غزوہ خیبر کے وقت منع فرمایا، جبکہ آپ نے اشعار حجۃ الوداع کے موقع پر کیا، تو اشعار کرنا متاخر ہے اس لئے تعارض نہیں ہے۔ تعارض اس وقت ہوتا جب دونوں باتوں کی تاریخ معلوم نہ ہوتی۔ نیز اشعار مثلہ نہیں ہے اس لئے کہ ہر زخم مثلہ نہیں ہوتا بلکہ مثلہ وہ ہوتا ہے کہ جانور کی ناک، کان وغیرہ اعضاء کاٹ دیئے جائیں۔ اشعار میں تو معمولی زخم لگایا جاتا ہے۔ اشعار کا ثبوت صحیح اور صریح احادیث سے ہے، اس لئے اسے مکروہ کہنا درست نہیں۔ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ نے اشعار کو مطلقاً مکروہ نہیں کہا بلکہ آپ کے زمانے میں لوگ اشعار میں بہت مبالغہ کرتے تھے اور یہ خدشہ ہوتا تھا کہ اشعار کی وجہ سے کہیں جانور ہلاک نہ ہو جائے اس لئے آپ نے مکروہ کہا۔ یہ تو جیہ بہتر ہے تاکہ آپ کی طرف صریح احادیث

نوٹ: علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ نے اشعار کی کراہت والے قول کی مدلل انداز میں تردید کی ہے، دیکھئے: حاشیہ نمبر ۲ ص ۲۸۵، ط: رحمانیہ

① لَمَّا وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ كَوْنِ الْإِشْعَارِ سُنَّةً وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَثَلَةً، وَهِيَ حَرَامٌ فَالرُّجْحَانُ لِلْحَرَامِ، لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ مَعَ الْمُبِيحِ إِذَا اجْتَمَعَا فَالْمُحَرَّمُ أَوْلَى، وَعِنْدِي إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَثَلَةِ عَلَى الْإِشْعَارِ مُشْكِلٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَثَلَةِ فِي أَوَّلِ مَقْدَمِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَشْعَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدَايَا فِي آخِرِ حَيَاتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَلَوْ كَانَ الْإِشْعَارُ مِنْ بَابِ الْمَثَلَةِ لَمَّا أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنَّهُ نَهَى عَنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْكَلَامُ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَرِهَ الْإِشْعَارَ الْمُحَدَّثَ الَّذِي يُفَعَّلُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَيَخَافُ مِنْهُ السَّرَايَةُ إِلَى الْمَوْتِ لَا مُطْلَقُ الْإِشْعَارِ.

[حاشية الشلبي على تبیین الحقائق: کتاب الحج، باب التمتع، ج ٢ ص ٢٧، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(قَوْلُهُ: وَلَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ فَالْتَرَجِيحُ لِلْمَحْرَمِ) قَدْ يُقَالُ: لَا تَعَارَضْ فَإِنَّ النُّهْيَ عَنْهُ كَانَ بِأَثَرِ قِصَّةِ الْعَرَبِيِّينَ عَقِيبَ غَزْوَةِ أُحُدٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِشْعَارَ كَانَ بَعْدَهُ، فَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا مَخْصُوصٌ مِنْ نَصِّ نَسْخِ الْمَثَلَةِ مَا كَانَ هَدِيًّا أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَثَلَةٍ أَصْلًا، وَهُوَ الْحَقُّ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ جُرْحٍ مَثَلَةً بَلْ هُوَ مَا يَكُونُ تَشْوِيهَا كَقَطْعِ الْأَنْفِ وَالْأُذَيْنِ وَسَمِّ الْعُيُونِ، فَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ جُرِحَ مِثْلُ بِهِ، وَالْأَوَّلَى مَا حَمَلَ عَلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ مِنْ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ إِنَّمَا كَرِهَ إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى إِحْسَانِهِ، وَهُوَ شَقٌّ مُجَرَّدُ الْجِلْدِ لِيُدْمِيَ، بَلْ يُبَالِغُونَ فِي اللَّحْمِ حَتَّى يَكْثُرَ الْإِلْمُ وَيُبْحَافُ مِنْهُ السَّرَايَةُ.

[فتح القدير: كتاب الحج، باب التمتع، ج ٣ ص ٩، ط: دار الفكر]

(٢١١) إِنَّ الْجَنَايَةَ تَتَكَامَلُ بِتَكَامُلِ الْإِرْتِفَاقِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جنایت کامل ہوتی ہے کامل نفع اٹھانے سے، یعنی محرم جب کامل فائدہ اٹھائے گا تو جنایت بھی کامل ہوگی، تو دم لازم آئے گا اور جب فائدہ کامل نہ اٹھائے تو جنایت ناقص ہوگی اور ناقص جنایت کی وجہ سے کفارہ لازم آئے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم نے اگر مکمل عضو پر خوشبو لگائی یا اس سے زیادہ حصے پر تو دم لازم آئے گا، کیونکہ مکمل عضو پر خوشبو لگانا یہ کامل فائدہ اٹھانا ہے اور کامل فائدہ سے جنایت بھی کامل ہوتی ہے اور جنایت جب کامل ہوتی ہے تو دم آتا ہے، لہذا اس شخص پر بھی دم آئے گا۔ اور اگر عضو سے کم میں خوشبو لگائی تو کفارہ لازم ہوگا۔ ۲

(٢١٢) إِنَّ سَبَبَ النَّوْمِ وَالْإِكْرَاهِ يَنْتَفِي الْمَأْثَمُ دُونَ الْحُكْمِ. ﴿٣٧﴾

ترجمہ: نیند اور اکراہ کے سبب سے گناہ ختم ہوتا ہے نہ کہ حکم۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نیند اور اکراہ (کسی پر زبردستی کرنا) کی وجہ سے نانائم اور مکڑہ سے گناہ تو رفع ہو جاتا ہے لیکن حکم رفع نہیں ہوگا یعنی حکم مرتب ہوگا۔ آخرت کے اعتبار سے گنہگار نہیں ہوگا، البتہ دنیاوی مواخذہ بصورتِ دم ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم کا کسی نے حلق کر دیا اس کی اجازت کے بغیر، یعنی وہ سویا ہوا تھا یا زبردستی حلق کر دیا تو دونوں صورتوں میں حلق کرنے والے پر

① الهداية: كتاب الحج، باب الجنایات، ج ١ ص ٢٨٨، ط: رجمانیة

﴿تَجِبُ شَاةٌ إِنْ طَيَّبَ مُحْرِمٌ عَضْوًا، وَإِلَّا تَصَدَّقَ أَوْ حَصَبَ رَأْسَهُ بِحِجَاءٍ أَوْ أَذْهَنَ بِزَيْتٍ﴾ لِأَنَّ
الْجِنَايَةَ تَكَامِلُ بِتَكَامِلِ الْإِرْتِفَاقِ وَذَلِكَ فِي الْعَضْوِ الْكَامِلِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَمَالُ الْمُوجِبِ
وَتَقْصَرُ الْجِنَايَةُ فِيمَا دُونَهُ فَوَجَبَتْ الصَّدَقَةُ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الجنایات، ج ۳ ص ۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الجنایات، ج ١ ص ٢٩٠، ط: رجمانیة

صدقہ ہے اور جس کا حلق کیا ہے اس پر دم لازم ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ مخلوق کے حکم بغیر حلق کرنا اس طور پر کہ وہ سویا ہوا تھا یا زبردستی حلق کرنا کی وجہ سے گناہ ختم ہو جاتا ہے، یعنی مخلوق اخروی لحاظ سے گنہگار تو نہیں ہوگا لیکن دنیاوی لحاظ سے حکم مرتب ہوگا اور اس پر دم لازم ہوگا، اگرچہ یہ حلق اس کی اجازت کے بغیر ہوا ہے، پھر بھی دم لازم ہوگا اس لئے کہ وجوب دم کا سبب انتفاع راحت ہے اور یہ سبب نائم اور مکڑہ کے حق میں موجود ہے۔ ❶

(۲۱۳) إِنَّ الصَّيْدَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ. ❷

ترجمہ: شکار وہ ہے کہ اس کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شکار کرنا اس کو کہیں گے کہ جس جانور کا پکڑنا حیلے اور تدبیر کے بغیر ممکن نہ ہو، بلکہ اس کے پکڑنے کے لئے شکاری کوئی حیلہ کرے جیسے جال وغیرہ، اور جس جانور کو بغیر حیلے کے پکڑنا ممکن ہو اس کو شکار نہیں کہتے ہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر محرم نے جرادہ یعنی ٹڈی کو قتل کر دیا تو کچھ صدقہ کر دے جو چاہے، کیونکہ ٹڈی خشکی کا شکار ہے اور اس کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہیں ہے اور جس شے کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہ ہو وہ شکار ہوتی ہے، اور محرم اگر شکار کرے تو اس پر اس شے کی جسامت کے لحاظ سے تاوان لازم آتا ہے، لہذا اس پر بھی صدقہ لازم آئے گا، لقول عمر رضی اللہ عنہ تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ❸

❶ (وعندنا بسبب النوم والإكراه ينتفى المأثم دون الحكم) یعنی ينتفى الإثم الذى هو حكم الآخرة دون الحكم الذى يتعلق بالدماء (وقد تقرر سببه) أى سبب وجوب الفدية والواو فيه للحال (وهو) أى السبب (ما نال من الراحة والزينة) أى ما نال المخلوق من الزينة والراحة بزوال الشعث ومن الزينة بزوال انتشار الشعر.

[البنایة: کتاب الحج، باب الجنایات، ج ۴ ص ۳۳۸، ط: دار الکتب العلمیة]

❷ الہدایة: کتاب الحج، باب الجنایات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۳، ط: رحمانیہ

❸ وَأَمَّا وَجُوبُهَا بِقَتْلِ الْجَرَادَةِ فَلِأَنَّ الْجَرَادَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَإِنَّ الصَّيْدَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ وَيَقْصِدُهُ الْآخِذُ، وَقَالَ: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

[البحر الرائق: کتاب الحج، باب الجنایات، ج ۳ ص ۳۷، ط: دار الکتب الإسلامی]

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جوشی متعارف بین الناس ہو اس کو حکم اور فیصل بنانا زیادہ مناسب ہے، یعنی شمی متعارف پر عرف کے مطابق حکم مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے امام شافعی رحمہ اللہ کو جواب دے رہے ہیں، امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ ”کلب“ لغت کے اعتبار سے درندوں کو بھی شامل ہے، صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ عرف میں کلب کا اطلاق درندوں پر نہیں ہوتا۔ عرف حقیقتِ لغویہ سے قوی دلیل ہے، اس لئے اگر کوئی قسم کھائے کہ وہ سر نہیں کھائے گا پھر چڑیا کا سر کھائے تو حانث نہیں ہوگا، اس لئے کہ عرف میں چڑیا کے سر پر اس کا اطلاق نہیں ہوتا ہے، اگرچہ حقیقت کے اعتبار سے وہ سر ہے۔ ۲

(٢١٥) إِنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لَا عَنْ دَفْعِ الْأَدَى. (٣)

ترجمہ: محرم کو تعرض کرنے سے روکا گیا ہے نہ کہ اذیت دور کرنے سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ محرم کو حالتِ احرام میں شریعت نے درندوں وغیرہ کے ساتھ چھیڑ چھاڑ کرنے سے منع کیا ہے، یعنی کسی جانور وغیرہ کو نہ پکڑے اور شکار نہ کرے، لیکن اپنے دفاع سے شریعت نے اس کو منع نہیں کیا، اس لئے محرم اپنا دفاع کر سکتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر محرم پر کسی درندے نے اچانک

① الهداية: كتاب الحج، باب الجنائيات، فصل، ج ١ ص ٣٠٣، ط: زحمانية

٢٧ (واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاء والعرف أملك) هذا جواب عن قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وكذا اسم الكلب يتناول السباع لغة.

فأجاب عنه: بأنه لا يقع في عرف الناس بخلاف ما قال، لأنهم لا يفهمون من إطلاق اسم الكلب المعروف عندهم، والعرف أرجح وأقوى من الحقيقة اللغوية، ولهذا إذا حلف لا يأكل رأسًا فأكل رأس العصفور لا يحنث لعدم العرف فيه وإن كان رأسًا في الحقيقة.

[البنية: كتاب الحج، باب الجنائيات، ج ١ ص ٣٩٩، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الجنایات، فصل، ج ١ ص ٣٠٢، ط: زحمانیة

حمله کر دیا اور محرم نے اس کو قتل کر دیا تو اس صورت میں محرم پر کچھ بھی لازم نہیں ہے، کیونکہ شریعت نے محرم کو تعرض سے منع کیا ہے نہ کہ دفاع سے، لہذا تعرض تو ممنوعاتِ احرام میں سے ہے لیکن دفاع محظوراتِ احرام میں سے نہیں ہے، لہذا محرم نے بھی چونکہ اپنا دفاع کیا ہے اس لئے اس پر کچھ بھی لازم نہیں ہوگا۔ ❶

(۲۱۶) إِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجِبُ مَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنَ الشَّارِعِ. ❷

ترجمہ: شارع کی طرف سے اجازت کے پائے جانے کے ساتھ بدلہ واجب نہیں ہوتا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب شارع کی جانب سے کسی ممنوع فعل کی اجازت ہو تو اس فعل کے ارتکاب سے کچھ بدلہ واجب نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم آدمی کو اس اذیت کو دفع کرنے کی اجازت دی گئی ہے جو متوہم ہو، یعنی جن سے تکلیف پہنچنے کا وہم ہو، جیسے فواسق جانور (سانپ، بکھو، چوہا، کاٹنے والا کتا) وغیرہ۔ تو جس چیز کا تکلیف دینا متحقق ہو، یعنی یقین ہو کہ یہ اذیت پہنچائے گی تو اس کو دفع کرنے کی تو بطریقِ اولیٰ اجازت ہوگی، اور شارع کی طرف سے اجازت کے ساتھ کچھ واجب نہیں ہوتا۔ لہذا محرم شخص اگر اپنے سے اذیت دور کرنے کے لئے حملہ آور درندے کو قتل کر دیتا ہے تو اس پر ضمان وغیرہ واجب نہیں ہوگا۔ جب شریعت نے فواسقِ خمسہ میں اذیت کے وہم کی وجہ سے انہیں مارنے کی اجازت دی ہے تو پھر وہ جانور جن میں اذیت متحقق ہے انہیں تو بدرجہ اولیٰ مارنے کی اجازت ہوگی۔ ❸

❶ (وإن صال السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه إلا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) لأنه ممنوع عن التعرض، لا عن دفع الأذى.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحج، باب الجنایات، ج ۱ ص ۲۱۵، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهدایة: كتاب الحج، باب الجنایات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۳، ط: رحمانیہ

❸ هُوَ مَا ذُوْنُ لَهُ فِي قَتْلِ الْمُتَوَهَّمِ مِنْهُ الْأَذَى كَمَا فِي الْفَوَاسِقِ فَلَأَنْ يَكُونَ مَا ذُوْنًا فِي دَفْعِ الْمُتَحَقِّقِ أَوْلَى وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنَ الشَّارِعِ لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ حَقًّا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الجنایات، ج ۱ ص ۱۷۶، ط: المطبعة الخيرية]

ترجمہ: عارض کا اعتبار نہیں کیا جاتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جوشی کسی کو عارض ہو یعنی اس کی ذاتی اور خلقتی نہ ہو تو اس کا اعتبار نہیں ہوتا، یعنی حکم عارض پر مرتب نہیں ہوتا بلکہ اصل خلقت پر ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم آدمی نے اگر ایسا کبوتر ذبح کیا جو مانوس ہو، یعنی اپنے ساتھ عادی بنایا ہو تو اس پر جزاء ہوگی، کیونکہ کبوتر اصل خلقت کے اعتبار سے وحشی ہے اور اس کا مانوس ہونا عارض ہے، اصلی نہیں ہے۔ احکام شرعیہ میں اصل کا اعتبار ہوتا ہے نہ کہ عوارض کا۔ اس لئے یہ وحشی شمار ہوگا اور چونکہ وحشی جانور کو ذبح کرنے کی وجہ سے جزاء لازم ہوتی ہے، لہذا اس محرم پر بھی جزاء لازم ہوگی۔ ۲

(٢١٨) إِنَّ الصَّوْمَ يُصْلِحُ جَزَاءَ الْأَفْعَالِ لَا ضَمَانَ الْمَحَالِّ. ﴿٣٧﴾

ترجمہ: روزہ افعال کی جزاء تو بن سکتا ہے لیکن محل کا ضامن نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ممنوع فعل کے ارتکاب کی وجہ سے جو بدلہ لازم ہوتا ہے روزہ اُس کی جزاء بننے کی صلاحیت تو رکھتا ہے، لیکن محل پر جو جنایت واقع ہوتی ہے اس کا بدلہ نہیں بن سکتا، بلکہ محل کے ضمان پر قیمت لازم ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حلال آدمی نے حرم کے شکار میں سے کسی جانور کو ذبح کر دیا تو اس پر اس شکار کی قیمت دینا واجب ہے، یعنی اس کی قیمت کو فقراء

① الهداية: كتاب الحج، باب الجنائيات، فصل، ج ١ ص ٣٠٢، ط: رحمانية

١٢ أَنَّ جِنْسَ الْحَمَامِ مُتَوَحِّشٌ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَإِنَّمَا يُسْتَأْنَسُ الْبَعْضُ مِنْهُ بِالتَّوَلَّدِ وَالنَّائِسِ مَعَ بَقَائِهِ صَيْدًا كَالطَّيْبَةِ الْمُسْتَأْنَسَةِ، وَالنَّعَامَةِ الْمُسْتَأْنَسَةِ وَالطُّوطَى وَنَحْوِ ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْجَرَاءُ. وَكَذَا الْمُسْتَأْنَسُ فِي الْخَلْقَةِ قَدْ يَصِيرُ مُسْتَوْحِشًا كَالْإِبِلِ، إِذَا تَوَحَّشَتْ وَلَيْسَ لَهُ حُكْمُ الصَّيْدِ حَتَّى لَا يَجِبَ فِيهِ الْجَزَاءُ، فَعَلِمَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالتَّوَحُّشِ، وَالِاسْتِنَاسِ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الحج، باب الجنائيات، فصل، ج ٢ ص ١٩٦، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الجنائيات، فصل، ج ١ ص ٣٠٥، ط: رجمانيه

و مساکین پر صدقہ کرے گا اور اگر وہ اس کے بدلے میں روزہ رکھے تو روزہ رکھنا جائز نہیں ہے، کیونکہ اس پر جو ضمان واجب ہوا ہے وہ اس وصف کو فوت کرنے کی وجہ سے آیا ہے جو وصف محل میں تھا اور وہ امن ہے اور چونکہ یہ جنایت محل میں واقع ہوئی اور روزہ محل کا ضمان بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا، لہذا یہ شخص بھی روزے نہیں رکھ سکتا بلکہ قیمت واجب ہوگی۔ غیر محرم کے حق میں قتلِ صید کی جزاء صرف اور صرف صیدِ مقتول کی قیمت ہے، روزے سے وہ شخص بری الذمہ نہیں ہوگا، اس لئے کہ قیمت اداء کرنا تاوان ہے، کفارہ نہیں ہے، لہذا یہ تاوان اموال کے ضمان کے مشابہ ہے اور جس طرح مالی تاوان کی ادائیگی صرف مال سے ہوتی ہے کسی اور چیز سے نہیں ہوتی، اسی طرح مذکورہ صید کا ضمان بھی صرف اس کی قیمت ہی سے اداء ہوگا اور چیز سے اداء نہیں ہوگا۔ ❶

(۲۱۹) إِنَّ الْعَادَّةَ الْفَاشِيَةَ مِنْ إِحْدَى الْحُجَجِ ❷

ترجمہ: وہ عادت جو شائع اور مشہور ہو دلائل میں سے ایک دلیل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز پر عادت جاری ہو اور وہ عادت شائع اور مشہور بھی ہو تو دلائل میں سے ایک دلیل ہے، لہذا اس سے استدلال کرنا درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی نے احرام باندھا اس حال میں کہ اس کے گھریا پنجرے میں اس کے پاس شکار تھا تو اس شخص پر اس شکار کو چھوڑنا اور آزاد کرنا ضروری نہیں ہے، کیونکہ صحابہ کرام احرام باندھے تھے اور ان کے گھروں میں شکار ہوتے تھے لیکن کسی سے یہ منقول نہیں ہے کہ وہ اس شکار کو آزاد کر کے حج پر جاتے ہوں، لہذا اس پر عادتِ مستمرہ جاری ہے اور عادت چونکہ دلائل میں سے ایک دلیل ہے، لہذا اس شخص پر بھی شکار کو چھوڑنا ضروری نہیں ہے۔ اس لئے کہ محرم نے اس کی طرف حالتِ احرام میں تعرض نہیں کیا،

❶ إِنَّ الْحُرْمَةَ فِي الْمُحْرَمِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى فِيهِ، وَهُوَ إِحْرَامُهُ فَيَكُونُ جَزَاءُ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْكُفَّارَةُ وَالْحُرْمَةُ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى فِي الصَّيْدِ فَصَارَ بَدَلُ الْمَحَلِّ وَالصَّوْمُ يَصْلُحُ جَزَاءً الْأَفْعَالِ لَا ضَمَانَ الْمَحَلِّ.

[تبیین الحقائق: کتاب الحج، باب الجنایات، فصل، ج ۲ ص ۲۸، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الحج، باب الجنایات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۶، ط: رحمانیہ

(٢٢١) إِنَّ النَّهْيَ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی فعل پر نہی وارد ہو تو یہ نہی فعلِ منہی عنہ کو تحقق سے نہیں روک سکتی، یعنی اگر اس نے فعلِ منہی عنہ کا ارتکاب کر لیا تو متحقق ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مکی آدمی اگر حج اور عمرے کے افعال کو سرانجام دے تو یہ عبادات ادا ہو جائیں گی، کیونکہ اس نے اسی طرح ادا کیا ہے جس طرح اپنے اوپر التزام کیا تھا، لیکن مکی کے لئے یہ دونوں یکجا کرنا منہی عنہ ہیں اور نہ ہی فعل منہی عنہ کے تحقق سے مانع نہیں ہے، لہذا مکی کا یہ حج اور عمرہ ادا ہو جائے گا، البتہ منہی عنہ کے ارتکاب کی وجہ سے اس پر دم واجب ہوگا۔ ۲

(٢٢٢) إِنَّ حُرْمَةَ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ. (٣)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طرح مسلمان کی جان محفوظ ہے اور جان کو ضائع کرنا حرام ہے اسی طرح مال کو ضائع کرنا بھی حرام ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محضر آدمی اگر حج کو پاسکتا ہو لیکن

① الهداية: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ١ ص ٣١٠، ط: رجمانية

﴿فَلَوْ أَتَمَّهُمَا﴾ أَيْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ (صَحَّ) لِأَنَّهُ أَدَّى أَفْعَالَهُمَا كَمَا التَزَمَهُمَا غَيْرَ أَنَّهُ مَنَّهُ عَنْهُ وَالنَّهْيُ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) لِجَمْعِهِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ دَمٌ جَبْرٌ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْآفَاقِيِّ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ، لِأَنَّهُ دَمٌ شُكْرٌ.

[مجمع الأنهر: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ١ ص ٣٠٢، ط: دار إحياء التراث]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب إضافة الإحصار، ج ١ ص ٣١٢، ط: رحمانية

ہدی کو نہ پاسکتا ہو تو اس کے لئے استحساناً حلال ہونا جائز ہے، تاہم افضل یہ ہے کہ مکہ چلا جائے اور افعال حج کو اداء کر لے۔ وجہ استحسان یہ ہے کہ ہم اگر اس محصر کے ذمہ مکہ جانا لازم کر دیں تو اس صورت میں اس کا مال ضائع ہو جائے گا اور چونکہ مال کی حرمت نفس کی حرمت کی طرح ہے، اس لئے یہ استحساناً حلال ہو سکتا ہے۔ ❶

باب الفوات

(۲۲۳) إِنَّ الْفَرَضِيَّةَ لَا تَثْبُتُ مَعَ التَّعَارُضِ فِي الْآثَارِ. ❷

ترجمہ: آثار میں تعارض کے ہوتے ہوئے فرضیت ثابت نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی کے بارے میں دونوں نصوص یا آثار میں تعارض آجائے تو اس سے فرضیت ثابت نہیں ہوتی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عمرہ احناف کے نزدیک سنت ہے فرض نہیں ہے، کیونکہ عمرے کے بارے میں دونوں نصوص آپس میں متعارض ہیں اور نصوص میں تعارض کے ہوتے ہوئے فرضیت ثابت نہیں ہوتی، اس لئے کہ فرضیت دلیل قطعی سے ثابت ہوتی ہے۔ ❸

❶ وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَحَلَّلْ يَضِيعُ مَالُهُ مَجَّانًا، وَحُرْمَةُ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ فَيَتَحَلَّلُ كَمَا إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَجَّهَ.

[تبیین الحقائق: کتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ۲ ص ۸۱، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهدایة: کتاب الحج، باب الفوات، ج ۱ ص ۳۱۶، ط: رحمانیہ

❸ وَإِذَا تَعَارَضَتْ الْآثَارُ لَا تَثْبُتُ الْفَرَضِيَّةُ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ ثَابِتٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) عَطَفَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، وَالْحَجُّ فَرِيضَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْإِتِمَامِ وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ، أُجِيبَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي النِّظْمِ لَا يُوجِبُ الْقُرْآنَ فِي الْحُكْمِ، وَالْأَمْرُ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِتِمَامِ، وَالْإِتِمَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الشُّرُوعِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ سُنَّةً.

[العناية: کتاب الحج، باب الفوات، ج ۳ ص ۱۴۱، ط: دار الفكر]

باب الحج عن الغير

(۲۲۴) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ إِذَا خَالَفَ أَمْرَ الْأَمْرِ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ لَا عَنِ الْأَمْرِ. ①

ترجمہ: مامور کا فعل جب آمر کے حکم کے خلاف ہو تو وہ مامور ہی کی طرف سے واقع ہوگا نہ کہ آمر کی طرف سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آمر جب مامور کو کسی کام کا حکم کرے پھر مامور آمر کے حکم کے خلاف کرے تو یہ کام مامور کی اپنی طرف سے ہوگا، یعنی اس فعل کے متعلق جتنے بھی حقوق ہیں وہ مامور کی طرف راجع ہوں گے اور آمر اس صورت میں بری ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں نے کسی کو وکیل بنایا اس بات کا کہ وہ وکیل ان دونوں یعنی مؤکلین میں سے ہر ایک کی طرف سے الگ الگ حج کرے، پھر مامور نے دونوں کی طرف سے ایک ہی حج کا احرام باندھا تو حج اسی مامور کی طرف سے ہوگا، آمروں کی طرف سے نہ ہوگا۔ اور اس حج پر جتنا خرچہ ہوا ہے اس کا بھی یہی مامور ضامن ہوگا، اس لئے کہ مامور کا فعل آمر کے حکم کے خلاف ہے، کیونکہ اس کو حکم دیا تھا کہ ہر ایک کی طرف سے الگ الگ بغیر اشتراک کے حج کرے، اب کسی کو دوسرے پر ترجیح بھی نہیں دے سکتے، اس لئے کہ ترجیح بلامرجح لازم آئے گی، جب یہ حج دونوں کی طرف سے بھی نہیں ہو سکتا، اور کسی کو ترجیح بھی نہیں دی جاسکتی تو یہ حج مامور کی طرف سے واقع ہوگا۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج ۱ ص ۳۱۷، ط: رحمانیہ

② وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ عَنْهُمَا جَمِيعًا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ عَيْنٍ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنْ نَوَاهُمَا جَمِيعًا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ فَقَدْ خَالَفَهُمَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمْرُهُ أَنْ يُخْلِصَ لَهُ الْحَجَّ وَأَنْ يَنْوِيَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ صَارَ مُحَالِفًا، وَلَا يَكُونُ عَنْ أَحَدِهِمَا، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فَوَقَعَ عَنِ الْمَأْمُورِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى جَعْلِهِ لِغَيْرِهِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج ۲ ص ۸۶، ط: دار الکتاب الإسلامی]

باب الهدی

(۲۲۵) إِنَّ ذِمَّ الْقِرَانِ وَجَبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللَّهُ مِنَ الْجَمْعِ مِنَ النَّسْكِينِ ①

ترجمہ: دمِ قرآن اُس نعمت کا شکر ادا کرنے کے لئے واجب ہوا ہے جس کو اللہ تعالیٰ نے دو عبادتوں کو جمع کرنے کی توفیق دی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دمِ قرآن دمِ جبر نہیں ہے بلکہ دمِ شکر ہے، حجِ قرآن میں اللہ تعالیٰ کی توفیق سے بندہ حج اور عمرہ دونوں عبادتوں کو ایک ساتھ ادا کرتا ہے، یہ اللہ تعالیٰ کی بہت بڑی نعمت ہے، اس نعمت کا شکر ادا کرنے کے لئے انسان پر دم واجب ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے دوسرے کو حکم دیا حجِ قرآن کا تو اس صورت میں دم اُس پر لازم آئے گا جو احرام باندھے گا، کیونکہ دمِ قرآن بطورِ شکر کے واجب ہوتا ہے اور شکر ادا کرنا محرم پر ہے، لہذا دم بھی محرم پر ہوگا۔ ②

(۲۲۶) إِنَّ ذِمَّ الْمُتَمَتِّعَةِ وَالْقِرَانِ ذِمَّ نُسْكِ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الدِّمَاءِ فَإِنَّهَا دِمَاءُ

الْكُفَّارَاتِ ③

ترجمہ: حج تمتع اور قرآن کا دم، دمِ عبادت ہے، برخلاف باقی دموں کے کیونکہ وہ کفارات کے دم ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حج تمتع اور حجِ قرآن میں جو دم آتا ہے یہ کفارے کی وجہ سے نہیں ہے بلکہ یہ دمِ نسک، یعنی عبادت کا دم ہے، کیونکہ بطورِ شکر کے واجب ہوتا ہے، برخلاف دمِ کفارہ اور دمِ جنایت وغیرہ کہ وہ دمِ جبر ہیں۔

① الہدایۃ: کتاب الحج، باب الہدی، ج ۱ ص ۳۲۰، ط: رحمانیہ

② وَإِنَّمَا وَجَبَ ذِمُّ الْقِرَانِ عَلَى الْمَأْمُورِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ وَجَبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّسْكِينِ وَالْمَأْمُورُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ يَقَعُ عَنْ الْآمِرِ، لِأَنَّهُ وَقُوعٌ شَرْعِيٌّ وَوُجُوبُ ذِمِّ الشُّكْرِ مُسَبَّبٌ عَنِ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ الصَّادِرِ مِنَ الْمَأْمُورِ.

[البحر الرائق: کتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج ۳ ص ۷۰، ط: دار الكتاب الإسلامی]

③ الہدایۃ: کتاب الحج، باب الہدی، ج ۱ ص ۳۲۰، ط: رحمانیہ

(٢٢٤) إِنَّ التَّوَلَّيْ فِي الْقُرْبَاتِ أَوْلَى. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ثواب کے کاموں میں خود متولی بننا یعنی خود سرانجام دینا زیادہ افضل ہے بہ نسبت دوسروں سے کرائے کے، یعنی اگر دوسرے آدمی کے ذریعے سرانجام دے تو یہ بھی جائز ہے لیکن خلافِ اولیٰ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہدی وغیرہ کے جانور کو حاجی بذاتِ خود ذبح کرے اگر وہ اچھی طرح ذبح کرنا جانتا ہو، یہ زیادہ افضل ہے، کیونکہ یہ ثواب کا کام ہے اور ثواب کے کام کو بذاتِ خود کرنا زیادہ بہتر ہے، اس لئے کہ اس میں خشوع زیادہ ہے۔ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم

① وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّ دَمَ التَّطَوُّعِ يَخْتَصُّ بِأَيَّامِ النَّحْرِ كَدَمِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ، لِأَنَّهُ نُسْكٌ مِثْلُهُ، وَفِي الْأَصْلِ ذَبْحُهُ يَجُوزُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِي التَّطَوُّعِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ هَدْيٌ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِالْبُلُوغِ إِلَى الْحَرَمِ، وَلَكِنَّ ذَبْحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ، لِأَنَّ الْقُرْبَةَ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ فِيهِ أَظْهَرَ وَيَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ خِلَافًا لِلدَّشَافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ يَعْتَبِرُهُ بِدَمِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ دَمٌ جَبْرٌ عِنْدَهُ، وَلَنَا أَنَّهُ دَمٌ جَبْرٌ فَكَانَ التَّعْجِيلُ بِهَا أَفْضَلَ بِخِلَافِ الْمُتَعَةِ، لِأَنَّهُ دَمٌ نُسْكٍ وَكَدَا الْقِرَانُ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الهدى، ج ٢ ص ٩٠، ط: دار الكتاب الإسلامي]

② الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ١ ص ٣٢١، ط: رحمانية

نے بھی حجۃ الوداع کے موقع پر اونٹ خود نحر کئے۔ بذاتِ خود زیادہ بہتر اور اولیٰ ہے۔ ❶

(۲۲۸) إِنَّ السَّتْرَ أَلْيَقُ بِالْجَنَایَاتِ. ❷

ترجمہ: جنایتوں کی پردہ پوشی کرنا زیادہ مناسب ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو دم انسان پر جنایت کی وجہ سے واجب ہوتا ہے ان کی تقلید نہ کرے، یعنی ان کے گلے میں قلادہ نہ ڈالے کیونکہ تقلید سے شہرت مقصود ہوتی ہے جبکہ جنایت میں پوشیدگی بہتر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ قرآن اور تمتع کی ہدیٰ کو قلادہ ڈالنا درست ہے، کیونکہ ان میں سے ہر ایک عبادت کا دم ہے، لہذا اس کی تشہیر کرنا اس کے حسبِ حال ہے، لیکن ان کے علاوہ دمِ احصار اور دمِ جنایت کے جانوروں کو قلادہ نہ پہنایا جائے، اس لئے کہ دمِ جنایت کا سبب جنایت ہے، اور جنایت کو چھپانا اور پوشیدہ رکھنا زیادہ مناسب ہے۔ ❸

❶ (والأولیٰ أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك) لأنه قربة، والتولى فى القربات أولى، لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أنه يقف عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه.

[اللباب فى شرح الكتاب: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۲۲۵، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۳۲۲، ط: رحمانیہ

❸ (قوله: وَتَقْلَدُ بَدَنَةَ التَّطَوُّعِ وَالْمُنْعَةِ وَالْقِرَانِ فَقَطْ) لِأَنَّهُ دَمٌ نُسْكٍ، وَفِي التَّقْلِيدِ إِظْهَارُهُ وَتَشْهِيرُهُ فَيَلِيقُ بِهِ، وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ فَقَطْ أَنَّهُ لَا يُقْلَدُ دَمُ الْإِحْصَارِ، وَلَا دَمُ الْجَنَایَاتِ، لِأَنَّ سَبَبَهَا الْجَنَایَةُ وَالسَّتْرُ أَلْيَقُ بِهَا وَدَمُ الْإِحْصَارِ جَابِرٌ فَيُلْحَقُ بِجَنْسِهَا.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۳ ص ۷۹، ط: دار الكتاب الإسلامی]

مولف کی کاوشوں پر ایک طائرانہ نظر



Designed & Printed By: Shafaq Urdu Bazar Karachi. 0321-2037721

ادارۃ المعارف کراچی (احاطہ جامعہ دارالعلوم کراچی، کوئٹہ، اظہر سٹریٹ ایم ایف۔ کراچی)
021-35123161, 021-35032020, 0300-2831960
مولانا محمد ظہور صاحب (جامعہ سراج الاسلام، پارہوٹی، مردان)
0334-8414660, 0313-1991422



مولانا محمد نعمان صاحب کے علمی و تحقیقی بیانات و دروس کے لئے اس ویس ایپ نمبر پر رابطہ کریں: 03112645500